جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكـــرة مقـــدمة ضمن متطـــلبات نيل شـــهادة الماجستير في العلـــوم الاقتصادية

تخصص: مالـــية واقتـــصاد دولـــي

الموضوع:

محددات انبعاث الهجرة الدولية
دراسة قياسية "حالة الجزائر"

من اعداد الطالبة :

مغتات صابرينة

تحت اشراف :

د هني محمد نبيل

لجنة المناقشة

د.نوري منير	أستاذ محاضر أ جامعة شلف	رئيسا
د.هنّي محمد نبيل	أستاذ محاضر أ جامعة شلف	مشرفا
أد.البشير عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي جامعة شلف	ممتحنا
د.بن نافلة قدور	أستاذ محاضر أ جامعة شلف	ممتحنا
د.قوريش نصيرة	أستاذة محاضرة أ جامعة شلف	ممتحنة

السنة الجامعية: 2012/2011

بسم الله الرحمان الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "

صَدَقَ الله العَظِيمْ

(سُورَة الإِسْرَاءْ، الآيَة رَقَمْ 85).

إهـــــداء

إلى أعزّ ما لدي في هذا الوجود عائلتي الكريمة التي ساندتني و دعمتني و كانت دائما إلى جانبي.....

إلى أبي وأمي برّاً بهما واعترافاً لجميلهما و وفاءاً لعطائهما.

" واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما
كما ربياني صغيراً "

سورة الإسراء، الآية 23.

إلى أختاي الزهرتان:أمنة و أسماء

إلى أخوتي الأعزّاء:محمّد،رشيد و سيد علي

إلى صديقتي و أخيتي و زميلة الدراسة التي تقاسمت و إياها متعة و مشاقّ الدراسة "مفيدة".

إلى التي غابت عن هذا الوجود و لكن ظلت حاضرة و ظلت طيبة قلبها تسكن بذكراها الروح و الوجدان، إلى من أحبتني و كانت دائما تشجعني على المضي قدما جدتي الحنون "رقية" رحمها الله

إلى كل من تعلمت و تتلمذت على أيديهم دون استثناء

و إلى كل من أحبني بصدق.....أهدي هذا العمل

مختار صابرينة

كلمة شكر و تقدير

بعد أن تم بفضل الله و بعونه إتمام هذه المذكرة، أتمنى من العلي القدير أنني وفقت في إعطاء قيمة مضافة للبحث العلمي بإرساء بعض المفاهيم الجديدة في ظاهرة الهجرة الدولية، و التي مازال المشوار أمامها طويلا للبحث و التفصيل فيها أكثر.

و من باب"من لم يشكر للناس لم يشكر الله" فلا يسعني إلاّ أن أشكر كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد و على رأسهم كلّا من الدكتور كتّوش عاشور و الدكتور هنّي محمد نبيل .

كما أشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة،

أشكر شكر خاص الزميل و الأخ "إسلام بن معايزة" على كل ما قدمه لي و مهما قلت فلن أوفيه حقه...فبورك فيه.

و لا يفوتني أن أشكر الزميل"محمد ترقو" على المساعدة التي قدمها لي فجزاه الله كل خير.

و الشكر كل الشكر إلى كل عامل في جامعة شلف لما لاقيته منهم من رحابة و سعة صدر و عطاء.

إلى كل هؤلاء و إلى من يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم بالشكر الجزيل..... **والله الموفق**

فهرس المحتويات

فـــــــهـــــــــــرس المحتويات:

الفهرس		الصفحة
	الإهداء.....	III
	الشكر.....	IV
	فهرس المحتويات.....	V
	قائمة الجداول و الأشكال.....	X
	قائمة المختصرات.....	XV
	مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول	الاطار النظري لظاهرة الهجرة الدولية	
	تمهيد.....	2
1	الهجرة ،أنواعها، مدتها.....	3
1-1	تعاريف أساسية حول الهجرة.....	3
1-1-1	نظرة تاريخية حول ظاهرة الهجرة الدولية.....	3
2-1-1	تعاريف حول الهجرة الدولية.....	4
3-1-1	أسباب الهجرة.....	5
4-1-1	أنواع الهجرات.....	8
2-1	مقاربات نظرية في تفسير الهجرة الدولية	9
1-2-1	الاتجاهات المفسرة للهجرة الدولية.....	9
2-2-1	الدراسات الاقتصادية النظرية المفسرة للهجرة.....	11
2:	هجرة العمل الدولية.....	18
2-1	هجرة العمال.....	18
1-1-2	هجرة العمالة.....	18
2-1-2	العوامل المؤثرة على قرار الهجرة.....	20
2-2	السمات الأساسية لعرض الهجرة الخارجية.....	20
2-2-1	نمو هجرة العمل الدولية.....	20
2-2-2	أسباب هجرة العمل الدولية.....	22

3-2	النتائج الاقتصادية لتحركات عنصر العمل.....	25
1-3-2	العمالة المستوردة و تأثيره على العمالة الوطنية.....	28
2-3-2	النتائج المترتبة عن هجرة العمال الى الخارج.....	29
3	هجرة الأدمغة كشكل من أشكال الهجرة الدولية و أهم محدداتها.....	29
1-3	مفهوم هجرة الكفاءات.....	29
1-1-3	هجرة الكفاءات "نظرة تاريخية".....	29
2-1-3	مفهوم هجرة الكفاءات و أنواعها.....	30
3-1-3	حجم و تركيبة الكفاءات المهاجرة.....	32
2-3	محددات هجرة الكفاءات بين عوامل الطرد و الجذب.....	34
1-2-3	عوامل الدفع.....	35
2-2-3	عوامل السحب.....	37
3-3	مشكلة هجرة العقول بين آثارها السلبية الايجابية:.....	39
1-3-3	المخاطر الناجمة عن هجرة الأدمغة.....	38
2-3-3	الجوانب الايجابية في ظاهرة هجرة الأدمغة.....	42
	خلاصة الفصل الأول.....	44
الفصل الثاني:	محددات الهجرة بين النظرية و التحليل	
	تمهيد	46
1	النماذج الدارسة لمحددات الهجرة بين النظرات التقليدية و المعاصرة.....	47
1-1	النظريات التقليدية لمحددات الهجرة:.....	47
1-1-1	المقاربة النيوكلاسيكية	47
2-1-1	نظرية رأس المال البشري.....	47
3-1-1	نظرية النظام العالمي.....	48
2-1	النظريات الحديثة لمحددات الهجرة.....	49
1-2-1	نماذج الاختيار الذاتي.....	49
2-2-1	خصوصية تكاليف الهجرة.....	51
3-2-1	مساهمة الجغرافيا الاقتصادية.....	52
3-1	تحليل لمحددات الهجرة.....	53

1-3-1	نموذج الهجرات الدولية.....	53
2	واقع محددات الهجرة من منظور الجغرافيا الاقتصادية.....	55
1-2	مدخل نظري للجغرافيا الاقتصادية.....	57
-	مدخل للجغرافيا الاقتصادية.....	57
2-2	مقاربات قياسية في الهجرة و التركز الجغرافي.....	57
1-2-2	الهجرة و خيارا التوطين "التركز".....	57
1-1-2-2	خيارت التوطين.....	57
2-1-2-2	الهجرة والتوازن المكاني (الجغرافي).....	59
3-2	تطبيقاتها على دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"OCDE".....	60
1-3-2	*خيارات أماكن اقامة المهاجرين :"الرؤية و المحددات"*	61
2-3-2	أماكن تركز المهاجرين.....	62
3	الدوافع و الأسباب للهجرة من شمال أفريقيا الى أروبا.....	68
1-3	الجذور التاريخية للهجرة الى أروبا و تطورها.....	68
2-3	الأوضاع الاقتصادية و سياسات الدول المرسلة كأسباب دافعة للهجرة.....	71
3-3	العوامل المؤثرة على الهجرة.....	75
	خلاصة الفصل الثاني.....	78
الفصل الثالث	خصائص الهجرة الجزائرية و أهم محدداتها	
	تمهيد	80
1	محددات و خصائص الهجرة الجزائرية في ظل الواقع الاقتصادي.....	81
1-1	واقع التشغيل و البطالة في الجزائر.....	81
1-1-1	التشغيل.....	81
2-1-1	البطالة.....	88
2-1	فجوة الدخل المطلوب.....	91
3-1	خصائص الهجرة الجزائرية.....	93
1-3-1	الفئة الجزائرية المهاجرة و تنوع الدول المضيفة.....	93
2-3-1	انتقاء المهاجرين الجزائريين في سوق العمل.....	96
3-3-1	هجرة الأدمغة الجزائرية.....	97

4-3-1	إحصائيات الهجرة حسب دول الاستقبال.....	98
2	تأثير أللاستقرار الأمني على ظاهرة الهجرة الجزائرية.....	99
1-2	نظرة عامة حول ظاهرة الهجرة الجزائرية ما بين 1990-2000.....	99
1-1-2	تقديرات كمية للمهاجرين.....	99
2-1-2	مقارنة تدفقات الهجرة الصادرة عن الجزائر بالصادرة عن المغرب العربي إجمالا....	103
2-2	ديناميكية الهجرة في ظل أللاستقرار الأمني.....	107
	خلاصة الفصل الثالث.....	109
الفصل الرابع	دراسة قياسية لمحددات الهجرة الجزائرية.....	
	تمهيـــــــد.....	111
1	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	112
1	وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	112
1-1-1	السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة EM.....	112
2-1-1	السلسة الزمنية لمتغير البطالة CHMG	112
3-1-1	السلسة الزمنية لمتغير التضخم INF.....	112
4-1-1	السلسة الزمنية لمتغير الكتلة الأجرية الاسميةMSN.....	113
5-1-1	السلسة الزمنية لمتغير الكتلة الأجرية الحقيقية"MSR".....	113
6-1-1	السلسة الزمنية لمتغير نصيب الفرد من الدخل الوطني "RNP.....	113
2-1	دراسة الاستقرارية.....	113
1-2-1	دراسة استقرارية سلسلة الهجرةEM.....	114
2-2-1	دراسة استقرارية سلسلة البطالة.....	115
3-2-1	دراسة استقرارية سلسلة التضخمINF.....	117
4-2-1	دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الاسمية.....	119
5-2-1	دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الحقيقية.....	121
6-2-1	دراسة استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطنيRNP.....	123
2	تقدير النموذج	126
1-2	التفسير الإحصائي بعد تقدير النموذج.....	126
2-2	التفسير الاقتصادي للنموذج.....	128

3-2	اختبار التكامل المشترك.....	129
3	الآفاق المستقبلية للهجرة و محدداتها في الجزائر:.....	130
3-1	التنبؤ بالهجرة EM خلال الفترة 2010-2015.....	130
3-2	التنبؤ بالبطالة"CHMG" خلال الفترة 2010-2015	131
3-3	التنبؤ بالتضخم"INF" خلال الفترة 2010-2015.....	132
3-4	التنبؤ بالكتلة الأجرية الاسمية"MSN" خلال الفترة 2010-2015.....	134
3-5	التنبؤ بالكتلة الأجرية الحقيقية"MSR" خلال الفترة 2010-2015.....	134
3-6	التنبؤ بنصيب الفرد من الدخل الوطني"RNP" خلال الفترة 2010-2015	136
	خلاصة الفصل الرابع.....	138
	الخاتـــــمة.....	140
	المراجـــع.....	145
	الملاحق	151

فهرس الجداول

و الأشكـــال

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	رقم الصفحة
الجـــــــــداول		
1-1	تصنيف الهجرة	9
1-2	تطور عدد المهاجرين الجزائريين من الفترة (1990-1995)	36
2-1	امثلة عن التركز في المناطق الريفية و الغنية في بعض الدول	66
2-2	عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المنشأ	70
2-3	عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المهجر	71
2-4	بعض المؤشرات الاقتصادية و الديموجرافية المؤثرة على الهجرة في دول الشمال الأفريقي	72
2-5	معدل نمو أعداد المهاجرين إلى بعض الدول الأوروبية(%)في القترة (1960-2005)	77
3-1	الكثافة السكانية الموظفة سنة 2001 الى 2007 حسب الفئات العمرية	84
3-2	الكثافة السكانية الموظفة ما بين 1997الى 2007حسب التصنيف القانوني	84
3-3	الكثافة السكانية الموظفة حسب قانون العمل ما بين2001-2007	85
3-4	ترتيب مساعدات التشغيل	86
3-5	تصنيف الوظائف حسب التصريح في CNAS	86
3-6	نمو التوظيف حسب القطاع	87
3-7	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التوظيف خارج قطاع الزراعة	88
3-8	عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر	89
3-9	توزيع السكان النشطين حسب القطاعات و المناطق في الجزائر	89

3-10	تطور نسبة البطالة بالنسبة الى الكثافة السكانية النشطة	91
3-11	خصائص البطالة حسب السن و الجنس لسنة 2007	91
3-12	البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي(سنة 2008)	92
3-13	تطور الدخل المتوسط السنوي بالدينار	94
3-14	عدد الجزائريين المستفيدين من الاقامة حسب الدوافع	95
3-15	الوجهات المقصودة من طرف الجزائريين	95
3-16	البنية الديموغرافية للكثافة السكانية المهاجرة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE	97
3-17	معدل البطالة و عمل المهاجرين الجزائريين في دول OCDE (2000)	99
3-18	توزيع المهاجرين الذين يتجاوز أعمارهم 15سنة حسب المستوى التعليمي	100
3-19	التركيبة التعليمية ما بين المواطنين الأصليين و المهاجرين الجزئريين(في فرنسا و كندا)	101
3-20	الأشخاص المولودون في المغرب العربي و المقيمين في مختلف دول اروبا	103
3-21	الهجرة الجزائرية نحو أروبا و أمريكا	103
3-22	طلبات اللجوء	104
3-23	طلبات لجوء المغاربة الى أروبا سنة 1999	105
3-24	دخول الطلبة المغاربة الى فرنسا	107
3-25	أهم عمليات التسوية للمهاجرين غير الشرعيين ذوو أصول مغاربية	108
3-26	عمليات العنف المسّلح ما بين 1996-2001	110
4-1	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل EM	116
4-2	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(EM)	116
4-3	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل CHMG	117
4-4	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(CHMG)	118
4-5	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل INF	119
4-6	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(INF)	120
4-7	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل MSN	121
4-8	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(MSN)	122

4-9	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل (**D(MSN,2**	123
4-10	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل MSR	123
4-11	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل (D(MSR	124
4-12	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل (D(MSN,2	125
4-13	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF لRNP	126
4-14	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل (D(RNP	127
4-15	نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF لـــ (D(RNP,2	127
4-16	تقدير النموذج	128
4-17	تقدير النموذج بإدخال الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة	129
4-18	تقدير النموذج بعد حذف المتغيرات بالاعتماد على مصفوفة الارتباط	130
4-19	اختبار طبيعة البواقي	131
4-20	تحديد مرحلة تأخير شعاع الانحدار الذاتي(VAR)	132
4-21	نتائج اختبار التكامل المشترك	132
4-22	نتائج التنبؤ بتغيرات الهجرة من(2010-2015)	133
4-23	نتائج التنبؤ بتغيرات البطالة من(2010-2015)	134
4-24	نتائج التنبؤ بتغيرات التضخم من(2010-2015)	135
4-25	نتائج التنبؤ بتغيرات الكتلة الأجرية الاسمية من(2010-2015)	136
4-26	نتائج التنبؤ بتغيرات الكتلة الأجرية الحقيقية من(2010-2015)	136
4-27	نتائج التنبؤ بتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني من(2010-2015)	137
الأشـــــــكال		
1-1	الهجرة ما بين القرن السادس و السابع ميلاديين	4
1-2	عوامل الطرد البسيطة والصعبة	17
1-3	نسبة المهاجرين من مجموع السكان لسنة،2005	21
1-4	رسم بياني لتوازن سوق العمل حالة دولتين	26
1-5	العمالة المستوردة و تأثيرها على العمالة الوطنية	28
1-6	هجرة الكفاءات من الدول العربية خلال العام 2000	34
2-1	المقيمون الأجانب في الأقاليم الأروبية(حسب التصنيف الأروبي للأقاليم)	62

2-2	خريطة توضح المواطنين المولودين في الخارج و المقيمين في الأقاليم الاسترالية	63
2-3	خريطة للمواطنين المقيمين في الخارج و المقيمين في الاقاليم الكندية 2001	63
2-4	خريطة لمواطنين المولودين في الخارج و المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية 2000	64
2-5	التركز الجغرافي للمهاجرين "حسب مؤشر تسوية التركز الجغرافي"	65
3-1	معدل البطالة حسب مستوى التعليم في الجزائر_2007	92
3-2	تطور الدخل الوطني الخام (الدولار الدولي) الجزائر و فرنسا من 1980-2006	92
3-3	توزيع المهاجرين الجزائريي الأصل و الذين يتجاوز سنهم 15سنة حسب الدول المضيفة	95
3-4	تنوع وجهات المهاجرين الجزائريين حسب مدة الاقامة	96
3-5	الهجرة الجزائرية نحو أروبا و أمريكا	107
3-6	تدفقات هجرة المغاربة نحو أروبا	109
4-1	منحنى تطور السلسلةEM	116
4-2	منحنى تطور السلسلةD(EM)	117
4-3	منحنى تطور السلسلةCHMG	118
4-4	منحنى تطور السلسلةD(CHMG)	119
4-5	**منحنى تطور السلسلةINF**	120
4-6	منحنى تطور السلسلةD(INF)	121
4-7	منحنى تطور السلسلةMSN	122
4-8	منحنى تطور السلسلةMSR	124
4-9	منحنى تطورD(MSR)	125
4-10	منحنى تطور السلسلةRNP	126
4-11	منحنى تطور السلسلةD(RNP)	127
4-12	التمثيل البياني للسلسلة المقدرة و السلسلة الأصلية و الأخطاء	131

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الاختصارات (abréviation)	المختصرات وترجمتها العربية
IOM	International organization for migration المنظمة الدولية للهجرة
ONS	Office national des statistiques الديوان الوطني للاحصائيات
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
PIB	Le Produit Intérieur Brut الناتج المحلي الخـــــام
ANSEG	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب
CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
INSEE	Institute national de la statistique et des etudes économiques المعهد الوطني للإحصائيات و الدراسات الاقتصادية
CARIM	Consortium for Applied Research on International Migration مجمع الأبحاث التطبيقية للهجرة الدولية
CNES	CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL ALGERIEN المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري
PNUD	Programme des nations unies pour le développement برنامج الأمم المتحدة لأجل التنمية
SOPEMI	Système des observations Permanente des migrations internationals نظام المراقبات الدائـــــمة للهجرات الدولية
UNCHR	United Nations High Commissioner for Refugees مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
ONDH	Organisation Nationale des droits de l'homme المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان

المقدمـــــــة

من الخصائص الأساسية للسكان انتقالهم من مكان إلى آخر. وقد جرى الاعتراف عالميا بالحق في التنقل منذ أكثر من نصف قرن مضى باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالإعلان ينص في المادة 13 منه على أن "***لكل فرد حق في حرية التنقل وفى اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة***" و"***لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفى العودة إلى بلده***" .

ووفقا لما جرت الإشارة إليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام 1994، يمكن أن يكون للهجرة الدولية المنظمة آثار إيجابية على المجتمعات المُهاجَر منها والمجتمعات المُهاجَر إليها على حد سواء. وبإمكان الهجرة أيضا أن تيسر نقل المهارات وأن تسهم في إثراء الثقافات. ويبلغ اليوم عدد الأشخاص المقيمين خارج البلدان التي ولدوا فيها رقما لم يسبق له مثيل وهو أكثر من 200مليون*، أي أكثر من ضعف ما كان عليه منذ جيل مضى. وتسهم الأغلبية من المهاجرين إسهامات هامة في البلدان التي تستضيفها. ولكن الهجرة الدولية تستتبع في الوقت ذاته خسران موارد بشرية لدى كثير من البلدان المُهاجَر منها وقد تتسبب في توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها.

حيث شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً واضحاً في موجات الهجرة الدولية. ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام- سواء على مستوى السياسات أو على المستوى البحثي- بقضايا المهاجرين من مداخل عدة منها دور الأقليات في دول المهجر، سياسات الإدماج ودعم التعددية الثقافية في مقابل سياسات التمييز والحركات العنصرية، ضغوط تنظيمات المهاجرين لكفالة ودعم حقوق الجماعات المهاجرة، إلى غير ذلك من مداخل تتبناها الأدبيات والدراسات المهتمة بقضايا الهجرة في شتى المجالات.

و يعتبر البحث في أسباب انبعاث الهجرة على المستوى الدولي ضروريا. ففي حين تعتبر هذه المحددات هامة في تفسير التدفقات الهجرة الدولية، فإن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دورا مميّزا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتتحكم الى حد بعيد في استمرار وتطورات هذه الظاهرة.

حيث يقتضي تفسير الهجرة الدولية اقتصاديا، إدراكا وتفهما دقيقا للمتغيرات التي تطرأ على القوى الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وانعكاساتها على القرارات الصادرة عن الأفراد من أسر ومؤسسات وبلدان مهما تباينت ظروفهم المعيشية والاقتصادية.فقرار الهجرة يقتضي معرفة التكاليف و المنافع التي يمكن أن يحصل عليها المهاجر. وتتضمن تكاليف الهجرة تكاليف نقل المهاجر، وفقدان الأجر في الوقت الذي يتم فيه انتقال المهاجر إلى بلد جديد والبحث عن العمل . و في سياق نفس الحديث يمكن القول أن المنافع الاقتصادية للهجرة يمكن قياسها بالأجرة والدخل العالي أثناء مدة عمله بالخارج بالإضافة إلى التعليم العالي و فرص العمل التي يمكن أن يحصل عليها الأمر الذي قد يغيب في الموطن الأم.

* حسب مصادر منظمة الهجرة الدوليةOMI

و سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز بعض الإسقاطات في ظل الجغرافيا الاقتصادية من خلال الاستعانة ببعض النماذج و النظريات التي فسرت ذلك من خلال آلية التوزع و التمركز الجغرافي للمهاجرين على أساس قوى الجذب و الطرد "les forces centripètes" et les "forces centrifuges".

و من خلال ما سبق نحاول أن نرصد أهم الدوافع و المحددات التي تؤدي الى الهجرة الدولية عموما و هجرة الجزائريين خصوصا كدراسة حالة الأمر الذي أدى إلى فقدان العديد من الخبرات و الطاقات وصفها الرئيس الجزائري" عبد العزيز بوتفليقة" بالعقول الجاحدة، و إن كان هو قد تحدث عمن يدرسون على حساب الجزائر ويسخّرون كافة خبراتهم هناك في دور المهجر، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن إصرار هؤلاء على البقاء هناك. والدافع الأساسي يراه الكثيرون في تدني الأجر الحقيقي مقارنة بالدول المهاجر إليها و كثرة الفرص المتاحة لتحسين أوضاعهم و هذا ما سنحاول تقييمه . بالإضافة إلى طبقات أخرى عانت الفقر و الحرمان و انعدام فرص الشغل ناهيك عن تردي الأوضاع الأمنية التي عاشها الجزائريون خلال فترة التسعينيات مما جعل الكثيرين يهاجرون بحثا عن الأمن و الأمان و سبل العيش الكريم بكافة الطرائق سواء الشرعية أو غير الشرعية.

و بالتالي نسعى الى معالجة مجموعة من المحددات رأينا أنها ساهمت بشكل كبير في انبعاث الهجرة الجزائرية و أهمها البطالة إضافة إلى تدني الأجر الحقيقي و الذي يؤدي مباشرة إلى تدني القدرة الشرائية في ظل معدلات تضخم مرتفعة نسبيا و توجهنا إلى دراسة جانب الأجور، و هذا على اعتبار أن الطبقة المهاجرة ليست فقط من فئة البطالين بل لأشخاص يملكون مناصب شغل دائمة و يتخلون عنها .كما لا يمكن اهمال عنصر مهم جدا و هو التهديد الأمني الذي و الذي سنحاول تقييمه و رصد أثره من خلال دراسة تحليلية لتدفقات المهاجرين خلال فترة التسعينات مرحلة أوج الأزمة الجزائرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي أصبحت تلعبها ظاهرة الهجرة و الآثار الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تخلفها الأمر الذي جعلها مثار العديد من الدراسات و التي تناولتها في أكثر من جانب ،حيث يعد تقصي الأسباب الحقيقة الدافعة إلى انبعاث الهجرة أمر غاية في أهمية ،لأن البحث في الأسباب يساهم في إيجاد الحلول خصوصا أنها أصبحت تؤثر بشكل مباشر على الدول المستقبلة و الأمر هنا يتعلق بالخبرات و الطاقات .

هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة الهجرة الدولية، و مختلف الأسباب و الدوافع التي تؤدي إلى ذلك ونسعى للوصول إلى تفسير ظاهرة الهجرة الجزائرية و تقصي مدى تأثير جملة من العوامل بما ذلك الاقتصادية و غير الاقتصادية في انبعاث المهاجرين الجزائريين.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع الى العديد من المشاهدات التي أثارت انتباهي، إضافة إلى قلة الأبحاث باللغة العربية التي تدرس قضية الهجرة من حيث البحث في أسبابها لذلك نلاحظ رواجا كبيرا للدراسات من هذا الجانب باللغات الأجنبية و خصوصا الدراسات التجريبية.

و من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكال الرئيسي التالي:

الإشكال الرئيسي:

- ما هي أهم الأسباب الدافعة إلى الهجرات الدولية و كيف يمكن تقييمها في الجزائر؟

للإجابة على هذا الإشكال الرئيسي نمر ***بالأسئلة الفرعية*** التالية:

- ما المقصود بالهجرة الدولية و ما هي أسبابها و مختلف تأثيراتها؟
- ما هي أهم النظريات التي عالجت محددات الهجرة و كيف يمكن تقييم ما توصلت اليه؟
- كيف يمكن تقييم واقع الهجرة الجزائرية و ما هي أهم الوجهات المقصودة ؟
- هل يمكن اعتبار فترة التسعينات أنها ساهمت بشكل كبير في هجرة الجزائريين نظرا لتردي الأوضاع الأمنية؟
- ما مدى مساهمة تدني الأجور و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية و البطالة في التأثير على قرار الهجرة؟
- و ما هي أكثر أكثر العوامل تأثيرا على هجرة الجزائريين؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:نتناول من خلال هذه الدراسة محددات الهجرة الدولية و ذلك بالإسقاط على الجزائر .

الحدود الزمانية:ينحصر الإطار الزماني ما بين فترة 1986-2009 من أجل تقييم أهم المحددات المؤثرة على قرار الهجرة الجزائريين، و يأتي اختيار سنة 1986 انطلاقا من انهيار أسعار البترول خلال هذه السنة و ما نجم عنها من تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية، الأمر الذي جعل الهجرة من أهم الخيارات المطروحة، و امتدت السلسلة الزمنية إلى غاية 2009، نظرا للتحسن الذي شهدته البلاد في بعض المؤشرات الاقتصادية و كذا برامج الإنعاش الاقتصاديلة ، حيث أن هذه السلسة هي الحد الزمني للدراسة القياسية.

فرضيات الدراسة:

- تعتبر الأسباب الاقتصادية هي أهم محددات الهجرة الدولية.
- تعتبر العوامل التي أدت إلى انبعاث الهجرة الجزائرية"مرحلية" .

✍ أهم العوامل المتسببة في انبعاث الهجرة الجزائرية خلال ثلاث عقود هي الأمن و البطالة و ضعف الدخل الحقيقي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم.

المنهج المتبع

بناءا على التساؤلات والفرضيات التي صغناها فإننا سنتبع في دراستنا هذه كلاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، فنستعين بالمنهج الاستنباطي من خلال أداته التوصيف، أما المنهج الاستقرائي من خلال أداته المتمثلة في الاقتصاد القياسي في إيجاد نموذج يفسر العوامل التي تحدد على الهجرة الجزائرية.

الدراسات السابقة: ليس هناك العديد من الدراسات و الأبحاث باللغة العربية التي تناولت موضوع الهجرة من حيث البحث في أسبابها و لكن بصفة أكبر اهتمت بتحويلات المهاجرين و قضايا الاندماج .من بين هذه الدراسات:

الدراسة الأولى: ورقة مقدمة للندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوربي" من تنظيم جامعة الدول العربية(إدارة المغتربين العرب)بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة "أبريل 2007" من إعداد الأستاذة "رواية توفيق" تحت عنوان"هجرة أبناء الشمال الأفريقي:تحليل للأسباب و الدوافع. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن من أهم العوامل الدافعة إلى الهجرة من شمال أفريقيا إلى أرويا هي معدلات البطالة المرتفعة، ووجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر.
- لا توجد بالضرورة علاقة بين معدلات البطالة و الهجرة، حيث أن كل العاطلين يتجهون الى الهجرة و ليس كل العاملين يعزفون عن الهجرة، الا أن فائض العامل في سوق العمل الداخلي هي أحد مصادر الهجرة المحتملة.
- ان البرامج الاقتصادية و السياسات التي تم إتباعها في دول شمال أفريقيا أوجدت تراكمات اقتصادية خلقت جوا مساعدا على تدفقات الهجرة. و بالتالي حسب دراسة أروبية فان أغلب من يهاجرون لأسباب اقتصادية في مقابل نسب ضئيلة تهاجر للحاق بالعائلة أو لأي أسباب أخرى.

الدراسة الثانية: هي عبارة عن دراسة منشورة على الموقع الالكتروني:

للباحث و الأكاديمي الجزائري سني محمد الأمين تحت http://snimedamine.maktoobblog.com عنوان: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي و نشرت تاريخ 26 جانفي 2010 و توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة أو في الدول النامية ولكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في منطقة المغرب العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

- ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الفرد في بلدان المغرب العربي:

ففيما يخص الأسباب الاقتصادية بالنسبة للحدود الجنوبية لدول المغرب العربي فتعود الى انهيار اقتصاديات دول الساحل الأفريقي بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي تجاه أوروبا فيتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة نظرا المتوسط ،فشل السياسات الحكومية ، فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة ، بالإضافة إلى عدم قدرت الحكومات المغاربية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، و بالإضافة بهدف البحث عن الاستقرار الدائم و تحقيق حياة أفضل.

أما عن الأسباب الاجتماعية فيشملها الكاتب في نتائج مشكل النمو الديموغرافي و الذي زاد من حدة مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة.
بالإضافة إلى فشل الحكومة في حل مختلف المشاكل الاجتماعية و المتمثلة في الفقر و المجاعة و الأمراض، ناهيك عن الصورة التي يعطيها المهاجر أثناء عودته إلى بلده بالإضافة إلى أسباب سياسية ناجمة عن عدم الاستقرار في هذه الدول مما تسبب في انبعاث تيارات هجرة أخذت طابع اللجوء

صعوبات انجاز الدراسة: من أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة

- ✓ قلة المراجع التي عنيت بالبحث في أسباب الهجرة تجريبيا وكذا من جانب الجغرافيا الاقتصادية مما اضطرني الى تكييف المعطيات و تحويل المسار الذي كان مرسوما لهذه المذكرة.
- ✓ صعوبة الحصول على بيانات دقيقة لتدفقات المهاجرين الجزائريين، بالإضافة إلى عدم دقتها نظرا للهجرة غير الشرعية، و التي لا يتم الاعتماد عليها في الإحصائيات الرسمية.

أقسام الدراسة:

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول أساسية:

- ➢ نتناول من خلال الفصل الأول تأصيلا نظريا لظاهرة الهجرة الدولية من خلال مفاهيم و أطر عامة و تعداد أسبابها و مختلف نتائجها.
- ➢ الفصل الثاني نحاول من خلاله عرض مختلف النظريات الكلاسيكية و الحديثة التي عالجت محددات الهجرة وتقييمها بالإضافة الى الاستعانة بمجال الجغرافيا الاقتصادية في تفسير أسبابها و نلقي نظرة على أهم الدوافع لهجرة أبناء

شمال أفريقيا إلى أرويا على اعتبار أن دراسة الحالة تندرج ضمن نفس الإطار الجغرافي و أن الاتحاد الأوربي هي أكثر الوجهات المقصودة.

- الفصل الثالث نحاول رصد ظاهرة الهجرة الدولية الجزائرية في ظل الواقع الاقتصادي المعاش، و أهم الدوافع المؤدية إلى هجرة الجزائريين ، دون أن نغفل أثر أللاستقرار الأمني في تدفقات المهاجرين الجزائريين من خلال دراسة تحليلية.
- أما الفصل الرابع فنحاول من خلاله معرفة أكثر العوامل المحددة لهجرة الجزائريين من خلال دراسة قياسية نختبر فيها أثر كل من العوامل (البطالة،الكتلة الأجرية الاسمية، الكتلة الأجرية الحقيقية، التضخم و كذا نصيب الفرد من الدخل الوطني)على قرار هجرة الجزائريين

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة الهجرة الدولية

تمهيد:

ان الهجرة هي عبارة عن عملية الحركة و الانتقال من منطقة إلى أخرى إما لتحسين وضع المهاجر الاقتصادي أو هربا من ظروف مناخية سيئة أو من ظواهر طبيعية أو ضغط سياسي.

ان الإنسان ككائن حي يتميز بسمات تجعله يتخذ قراراته في الهجرة أو الاستقرار من بينها:

1. أنّه كائن مخلوق متنقل.
2. أنّه كائن سريع التأثر بما يعترضه أو يطرح عليه من وجهات نظر أو مقترحات.
3. لديه القابلية على اتخاذ القرارات وقت اللزوم.
4. بإمكانه اختيار أو تحديد الآليات أو الوسائل التي يعتقد أنها أكثر مناسبة لتحقيق حاجياته.
5. له القابلية على الإفادة من تجاربه.
6. استعمال التجربة و الخطأ لاختيار ما يساعده على توفير متطلباته المتعددة.

من خلال الفصل الأول سنحاول التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية التي تخص ظاهرة الهجرة من خلال العناصر الأساسية التالية:

1- الهجرة، أنواعها و مدتها.
2- هجرة العمل الدولية.
3- هجرة الأدمغة كشكل من أشكال الهجرة الدولية و أهم محدداتها.

1: الهجرة ،أنواعها و مدتها

1-1:تعاريف أساسية حول الهجرة:

1-1-1: نظرة تاريخية عن بداية الهجرة الدولية:

بدأت الهجرات التاريخية للسكان مع حركة الإنسان المستقر خارج قارة أفريقيا عبر أوراسيا قبل حوالي مليون عام. ويَبدو أن الإنسان نفسه قطن كل أفريقيا قبل 150,000 عام، ثم تحرك خارجها قبل 70,000 عام وانتشر عبر آسيا وأوروبا وأستراليا بحلول عام 40,000 ق.م. أما الهجرة إلى الأمريكيتين فقد حدثت قبل ما يَتراوح من 20,000 إلى 15,000 عام، وقبل 2,000 عام كانت معظم جزر المحيط الهادي قد استعمرت. شهدت تحركات السكان اللاحقة بشكل ملحوظ حدوث الثورة النيوليثية وانتشار الهندو أوروبيين الأوائل وبدأ هجرات العصور الوسطى العظيمة (بما في ذلك هجرات الأتراك). حدث في بعض الأماكن تغير ثقافي جذريّ بعد هجرة عدد قليل نسبياً من السكان، مثل تحول الثقافة البريتونية إلى الإنكليزية بين القرنين الرابع والسابع الميلاديين في ما كان آنذاك بريطانيا الرومانية.

سافر البشر القدماء بسبب عوامل عديدة، مثل تغير المناخ والتضاريس وقلة الطعام المتوفر. تشير الدلائل إلى أن أسلاف السكان الأستراليين انتشروا عبر المناطق المُمتدة من جنوب الصين إلى جزيرة تايوان في وقت ما قبل حوالي 8,000 عام. تشير الدلائل المُستمدة من علم اللغويات التاريخية إلى أن المُهاجرين البحارة بدؤوا هجراتهم من هذه الجزيرة (تايوان)، وربما كان ذلك ضمن موجات ضخمة فصلتها ألفيات من الزمن، وقد سادت آنذاك اللغة الأوسترونيسية في المنطقة بأكملها. يُعتقد أن هذه الهجرة بدأت قبل حوالي 6,000 عام. يَفترض العلماء اليوم أن الهجرة الهندو-آرية من وادي السند إلى سهل نهر الغانج في شمال الهند حدثت في فترة ما بين أواسط وأواخر العصر البرونزي، وهي فترة كانت متزامنة مع "مرحلة الهاربان المتأخر" في الهند (من 1700 إلى 1300 ق.م). وفي عام 180 ق.م بدأت سلسلة من الغزوات من وسط آسيا، بما في ذلك ما قاده الهندو-إغريق في شمال غرب شبه القارة الهندية[1]

[1]Trivedi، Bijal P" ،Genetic evidence suggests European migrants may have influenced the origins of India's caste system ،"*Genome News Network* ،*J. Craig Venter Institute*.-05-2001 ،

الشكل1-1 :الهجرة ما بين القرن السادس و السابع ميلاديين

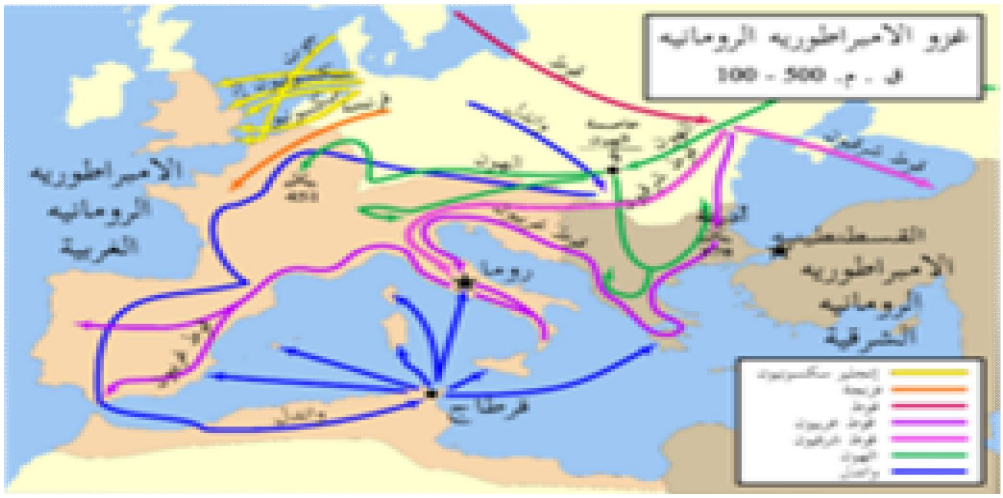

المصدر: من موقع ويكيبيديا http://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع عليه في 02-02-2011

1-1-2:تعاريف حول الهجرة الدولية

الهجرة هي عملية الحركة و الانتقال لتحقيق الأغراض التي يهاجر الإنسان من أجلها .

و حسب اليونسكو فان الهجرة هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول و يتسم بالتدفق في اتجاه واحد و هو اتجاه الدول الأكثر تقدما [1].

و تعرف منظمة الهجرة الدولية ظاهرة الهجرة على أنّها عملية التحرك، سواء عبر الحدود الدولية، او داخل الدولة الواحدة، فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد، أيا كان طولها،أو تكوينها او أسبابها و تشمل هجرة اللاجئين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون [2].

كما تعرف عموما على أنها الانتقال إلى بلد أجنبي من أجل العيش والاستقرار فيه[3]. و هي ظاهرة قديمة قدم الإنسانية، و قد شهد العالم الكثير منها خلال القرون الماضية، غير أن القرن العشرين يعد بامتياز قرن الهجرات البشرية، و اذا كانت العقود الأخيرة من القرن المذكور قد شهدت حركة هجرة من الجنوب الى الشمال،أي من أفريقيا و الشرق الأوسط و شبه القارة الهندية الى اروبا ومن أمريكا الجنوبية و أماكن أخرى من العالم إلى

[1] محمد رشيد الفيل/ الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا/دار مجدلاوي للنشر/2000/ص 29

[2] منظمة الهجرة الدولية، قانون الهجرة منشور على الموقع الالكتروني:www.iom.int

[3] الموسوعة العربية العالمية، مجلد 26، مؤسسة الموسوعة، الرياض، ط1، 1996، ص: 73

أمريكا الشمالية فان ما سبق ذلك هو هجرة شمالية مبرمجة من الشمال الى الجنوب بغرض الاستيطان و استغلال ثروات الجنوب[1] .

و بالتالي ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عمليات التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر و من مدينة إلى أخرى في نفس البلد و من مجتمع إلى آخر. ولقد علق على هذه الحركات أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن و في مختلف بلدان العالم [2]

و يعرف المهاجر الدولي بأنّه :" أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة . المقصود ببلد الإقامة المعتادة لأي شخص، فهو البلد الذي يعيش فيه الشخص أي البلد الذي يكون فيه للشخص مكان يعيش فيه أو يقضي فيه عادة فترة الراحة اليومية . و السفر المؤقت الى الخارج لقضاء الأغراض الترويح أو قضاء العطلة أو الأعمال أو العلاج الطبي أو الحج الديني لا يترتب عليه حدوث تغير في بلد الإقامة المعتادة[3]

و جاء حسب تقرير هجرات العالم لعام 2010 الذي أصدرته منظمة الهجرة الدولية فإن عدد المهاجرين الدوليين حول العالم قدر بـــ214 مليون لـــ2010. وإذا تابع الرقم نموه بنفس المعدل الذي نما به خلال آخر 20 عام فإنه سيَصل إلى 405 ملايين بحلول عام 2050. بعض هذه الهجرات تحدث بسبب الحروب (مثل الهجرة من العراق والبوسنة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا) أو الصراعات السياسية (مثل بعض المهاجرين من زمبابوي إلى بريطانيا) أو الكوارث الطبيعية (مثل الهجرة من مونتسرات إلى بريطانيا بعد ثوران بركان الجزيرة)، لكن السائد عموماً في الهجرات الحديثة هو أن يَكون السبب المشكلات الاقتصادية والمالية. خصوصاً أنه يُوجد تفاوت كبير في الدخل المكتسب من العمل نفسه بين بلدان مختلفة في العالم. وأيضاً توجد دائماً أعمال في بعض البلدان عالية الأجر تواجه نقصاً في عدد العاملين ذوي المهارة والكفاءة الكافية للعمل.

1-1-3:أسباب الهجرة

عندما نتناول الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية،إرادية أو اضطرارية،مؤقتة أم دائمة أو غيرها ينبغي تقسيمها و التميز بينها على أساس مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المرسلة للمهاجرين و تعرف باسم عوامل الطرد ثم مجموعة العوامل التي تكمن في الدول المستقبلة و التي تعرف بالعوامل الجاذبة ذلك لان مجموعة هذه العوامل يمكن أن تتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة و اتجاهاتها.

اذ تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الدولية في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الجغرافية و الاقتصادية و الديموغرافية و السياسية،فمثلا كانت هجرة الصينيين الخارجية الى جنوب شرق أسيا ترجع الى الظروف الاقتصادية الى بلادهم والمتمثلة في زيادة عدد السكان و انخفاض مستوى المعيشة. بالإضافة الى ظروف سياسية

[1] عمار جفال/الهجرات الشرعية للعمالة العادية ورقة مقدمة لندوة"الهجرة العربية الافريقية الى الخارج، مشكلات و حلول" من تنظيم جامعة الدول العربية نوفمبر 2008

[2] J.J.Clifford,reading in the sociology of migration,pergamon press;1996 p3

[3] منظمة الهجرة الدولية /مرجع سبق ذكره www.iom.int

مثلا كهجرة اليهود من ألمانيا أعقاب الحركة النازية. وهجرة الاروبيين إلى العالم الجديد ترجع الى ظروف ديمغرافية و جغرافية يرجعها الخبراء إلى زيادة السكان في أروبا و ضالة مساحة الأرض[1].

و يمكن اجمالا أن نصنف الأسباب التي تؤدي الى الهجرة كما يلي:

1-1-3-1 *الأسباب الاجتماعية :*

قد يهاجر الإنسان لأسباب اجتماعية كالتمييز العنصري و الاضطهادات السياسية و الدينية ....الخ.

لقد كان الاضطهاد السياسي أثره الكبير على هجرة الكثيرين من الجماعات البشرية من مواطنها، فالاضطهاد السياسي الصهيوني أو الشيوعي أو الرأسمالي أو النظم الدكتاتورية أثره الكبير على هجرة الملايين من أوطانها الى البيئات و المناطق الأخرى لعلّها تخلص بحياتها من الاضطهاد و فقدان الحرية.

1-1-3-2 *الأسباب الاقتصادية:*

يلعب العامل الاقتصادي دورا أساسيا في الحركات البشرية و هجرة السكان، فان تدني مستوى المعيشة و الفقر الشديد و ظروف العمل السيئة، دفعت الإنسان إلى الهجرة سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية و يوجد الآن نحو 1.5بليون شخص في حدود الفقر، و يبلغ دخل الفرد في الدول الأقل نموا نحو 210دولار/فرد/سنة و تبلغ مديونية العالم الثالث عام 1996نحو 1783.2بليون دولار(وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي) و هي بازدياد لأن القروض تنفق على المشاريع الاستهلاكية و ليس الإنتاجية[2].

و من دون شك فان الهجرة من الريف إلى المدن أو من قطر إلى قطر ترجع بعودة رئيسية إلى العوامل الاقتصادية بالإضافة الى عوامل أخرى يمكن أن نوجزها بالاتي:

1. عامل الجذب و الطرد الاقتصادي فالمناطق الغنية أصلا أو تلك التي تكتشف فيها ثروات جديدة تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة مما يخلق جذبا كبيرا للأيدي العاملة . و هنالك مناطق فقيرة اقتصاديا أو أن عدد سكانها كبير، أكثر مما تتحمله إمكانياتها الاقتصادية فتغدو منطقة طرد لسكانها كمصر.
2. شروط العمل:ان الإنسان يبحث عن المكان الذي يحصل فيه على أحسن شروط للعمل سواء من حيث عدد الساعات العمل و الأجور و أيام العطل و التأمين على الحياة و مدى حداثة المؤسسة الصناعية التي توفر للإنسان جميع الظروف الصحية و الأمنية التي يحتاجها ليحافظ على حياته.
3. و قد يهاجر الإنسان لان الأجور التي يتقضاها في بلده لا تساعده على أن يحيا حياة كريمة لذلك يسافر إلى الخارج ليحصل على أجور أفضل لكي يوفر له و لعائلته حياة كريمة

[1] السيد محمد غلاب،محمد صبحي عبد الحكيم/السكان جغرافيا و ديموجرافيا /مكتبة الأنجلو المصرية 1962/ص 158-159

[2] محمد رشيد الفيل/ الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا /مرجع سابق/ص 38

و مستقبلا أفضل،مثل هجرة الأتراك و اليوغسلاف الى ألمانيا و هجرة الانكليز إلى كندا و الولايات المتحدة و استراليا و نيوزلندا بل و الكويت و دول الخليج العربية. و يمكن تصنيف أسباب الهجرة إلى مجموعتين هما:

- أسباب قسرية.
- أسباب طوعية.

أ* ***الأسباب القسرية***:إن الأسباب القسرية التي تدفع إلى الهجرة كثيرة جدا و يمكن تلخيصها بالاتي:

- ضغط القوة و التهديد و الاستيلاء: إن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية .
- الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة كما حصل في كوريا و في معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية و يسود النظام الدكتاتوري و توفر دول المهجر بيئة ذات أنظمة ديمقراطية يغدو بالإمكان إيجاد المأوى المناسب و العيش الكريم في ظل الأمن
و الاستقرار.
- انتشار البطالة و انخفاض مستوى المعيشة : حيث أن انتشار البطالة و انخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان و أسرته لهذا يندفع إلى الخارج تفتيشا عن مورد رزق ليحقق غايته مثلما حصل للأتراك و الهنود ...الخ.
- كثرة الثروات الداخلية و الانقلابات العسكرية و الحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة الجماعية إلى الخارج كما حصل في لبنان أثناء الحرب الأهلية.
- نتيجة لبعض الظروف الطارئة : كالحصار الاقتصادي المفروض على العراق و السودان
و ليبيا إلى حد ما مما كان له أثره السيئ على السكان عامة و على الأطفال خاصة إذ أدى إلى كثرة وفيات الأطفال.

إلى جانب ذلك هناك هجرات قصيرة الأجل لحضور مؤتمرات أو نشاط تجاري أو أداء مناسك الحج او العمرة ...الخ و لكن هناك دوما نوع أخر من الهجرة النشطة دوما و هي الهجرة الداخلية.[1]

و نعني بالهجرة الداخلية انتقال السكان من الريف إلى المدن في الدولة نفسها نتيجة لعوامل الجذب القوية في المدن كتوفر الخدمات المختلفة التعليمية و الصحية و الاجتماعية و الترفيهية ....الخ و أهم من ذلك كله توفر فرص العمل مما كان له أثره السيئ على الريف و المدن على حد سواء و ذلك :

1. إهمال القطاع الزراعي و الرعوي مما أدى على المدى البعيد إلى تصحر الأرض.

[1] محمد رشيد الفيل/مرجع سابق/ص39

2. هبوط المستوى التعليمي و الصحي و الأمني فيها مما أدى إلى زيادة عدد المدن الكبرى و ارتفاع عدد سكانها .

و كنتيجة لعوامل الطرد السابقة هاجر إنسان من موطنه الأصلي_ في أي مكان كان_ على شكل موجات كبيرة كان الغرض من بعضها الفتح و الاستيلاء و من ثم الاستقرار و البعض الأخر الاستيطاني السلمي .

ب- **الأسباب الطوعية:** و هي تتعلق بالمهاجر في حد ذاته اذ يقرر طواعية الهجرة من بلاده انطلاقا من ظروف معيشية لا تسمح له بتحقيق الأفضل و الوصول إلى كافة المتطلبات نتيجة عن أجر غير كافي أو عمل غير مستقر، إذا لم نقل غياب الوظيفة أصلا. و قد يكون قرار الهجرة أيضا ناتج عن صورة مسبقة عن الدول المهاجر إليها فيسعى جاهدا بلوغ هذه الوجهة استكمالا للصورة الذهنية و رغبة في العيش فيها دونما أي ظروف قاهرة كما يعتقد.

1-1-4:أنواع الهجرات:

تقسم الهجرة من حيث ***بداياتها*** :

أ.هجرات قديمة: و هي قديمة قدم الجنس البشري،أي أنها حركات سكانية كبرى تمت في وقت مبكر. اتجهت من احد الأقاليم السكانية الكبرى في العالم و المأهولة بأعداد كبيرة بالسكان إلى مناطق أخرى، بالقرب من شمال غرب الهند و الهند الصينية، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك حركات سكانية حدثت بعد ذلك الوقت الا أنها قديمة أيضا، و شملت قلب العالم القديم.

و في كلتا الحالتين، كان السبب الرئيسي لتلك الهجرات يتمثل في التغيرات المناخية التي كان من نتيجتها تكرار فترات الجفاف النسبية.

ب.المرحلة الحديثة: و تقسم تاريخيا الى مرحلتين:

- المرحلة الأولى :و هي الممتدة منذ الاستكشافات الجغرافية و الاستعمار و حتى نهاية القرن السابع عشر. و بداية الثامن عشر، حيث لم تشهد هذه الفترة إلا القليل من الهجرات الدولية التي كان يسيطر عليها عامل المسافة
- المرحلة الثانية: و هي ممتدة بين القرن الثامن عشر و ما بعده، حيث بدأت الثورة الصناعية في اروبا و حدثت التغيرات التكنولوجية التي أفرزتها هذه الثورة . وفي هذه الفترة و ما بعدها ازداد تدفق الهجرات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[1]

أما من **الناحية الجغرافية** فتقسم الهجرات الى :

أ.هجرات دولية: و هي انتقال السكان من منطقة جغرافية لأخرى عبر الحدود الدولية.

ب.هجرات داخلية: أي أن حركة السكان فيها تتم عبر الحدود الإدارية الداخلية(من الريف إلى المدينة).

[1] عبد الله زاهي الرشدان/في اقتصاديات التعليم / عمان /دار وائل للنشر/2005/ ص 282

أمّا من حيث ***طبيعتها*** فتقسم إلى :

أ. **الهجرة الاختيارية**: و تتم بمبادرة فردية من الأشخاص. بأن يتحركوا من مكان إلى آخر بغرض الهجرة سعيا وراء ظروف أفضل.

ب. **الهجرة الإجبارية**: و هي التي تتم بواسطة قوة خارجية تدفع الأفراد إلى الهجرة على غير رغبة منهم و من أمثلتها هجرة الفلسطينيين،أو الهجرة فرارا بالحياة و العقيدة أو الهجرات التي تحدث اثناء الحروب.

و امّا من حيث ***المدة و الزمن*** فتنقسم إلى:

1. **هجرات مؤقتة**: بقصد الزيارة، أو انجاز بعض الأعمال و تكون في معظمها داخلية.

2.**هجرات دائمة**: و فيها ينتقل الفرد الى بيئة أخرى غير بيئته الأصلية، لشكل دائم.

جدول رقم (1-1) تصنيف الهجرة

المعيار المعتمد	طبيعة الهجرة	
من حيث بدايتها	هجرات قديمة	هجرات حديثة
من الناحية الجغرافية	هجرات داخلية	هجرات دولية
من حيث طبيعتها	الهجرة الاختيارية	الهجرة الإجبارية
من حيث المدة و الزمن	هجرات مؤقتة	هجرات دائمة

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

1-2: مقاربات نظرية في تفسير الهجرة الدولية

1-2-1:الاتجاهات المفسرة للهجرة الدولية

يمكن تلخيصها في ثلاث اتجاهات[1]:

- **الاتجاه الأول**: و الذي قاده "رافينيستين" (Ravenestein 1885) و كان بمثابة المحاولة الأولى لصياغة تنظير الهجرة يقوم على سبعة قوانين هي:

* أغلب المهاجرين يقومون بهجرة لمسافة قصيرة . في حين يفضل مهاجروا المسافات الطويلة التوجه الى المراكز التجارية و الصناعية .
* يترتب على ذلك انتقال تدريجي للسكان في اتجاه المراكز.
* كل موجة للهجرة تنتج موجة مضادة تعويضية.
* يهاجر سكان المناطق الحضرية أكثر من سكان الارياف.
* النساء ممثلون أحسن في الهجرات القصيرة المدى.

[1] عمار جفال/ الهجرة الشرعية للعمالة العادية،ورقة مقدمة لندوة"الهجرة العربية الافرقية الى الخارج"من تنظيم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية بجامعة القاهرة/نوفمبر 2008/ص3-4

* ترتفع وتيرة الهجرة مع التطور التكنولوجي.
* رغبة الإنسان في تحسين ظروفه المادية هو السبب الرئيسي في تدفقات الهجرة.

❍ **الاتجاه الثاني**:يدور حول نماذج الاقتصاديات المزدوجة و حسب هذه المقاربة فان الاقتصاديات تتكون من قطاعين : القطاع التقليدي و القطاع العصري. و بما أن القطاع التقليدي يتوفر على فائض في اليد العاملة، فان القطاع العصري يعمل على جذب العمالة بواسطة مناصب الشغل

و الرواتب المغرية و عليه تعد اثار هذا التوجه ايجابية لأنها تعمل على مدى معين نحو تقريب الفوارق بين القطاعين.ذلك لأن المحدد الرئيسي في العملية هو فارق الراتب الذي يتجه نحو التراجع كلما تقاربت الرواتب. و تخضع الهجرة الدولية لنفس الأسباب و التوجهات و بالتالي يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الهجرة الدولية هي بمثابة عامل تقارب تلاقي اقتصادي بين الدول. و قد أثبتت الأحداث عدم دقة هذا الطرح مما دفع الى اجتهادات نظرية أخرى .

❍ **الاتجاه الثالث**: يتعلق بنظريات التبعية التي ركزت على تحليل أسباب النزوح الريفي مؤكدة على أن المركز المكون من المراكز الصناعية يستغل المحيط المتخصص في الفلاحة. و عليه تكون الهجرة(حسب هذا الاتجاه) عبارة عن نتاج مباشر لهيمنة المركز على المحيط.

لكن المهتمين بالموضوع يعترفون بضعف الجهد التنظيري في الميدان و عدم توصله الى بلورة عناصر متكاملة لنظرية أو نموذج نظري للهجرة . و يعترف **"تابينونس"** (1976Tapinos) قائلا: لم يحدث أن وجدت هناك نظريات للهجرة و أن الهجرة لم تؤخذ بالاعتبار عند اعداد النظريات الاقتصادية، كما استنتج تودارو(1986Todaro) "بأن أدبيات الهجرة الدولية تتسم بغياب النماذج النظرية المعنية بتحليل أسباب الهجرة و انعكاساتها" ويلاحظ **وود(wood1982) قائلا: "لازلنا بعيدين عن إيجاد الاطار المفاهيمي المناسب لدراسة حراك السكان"**.

و تتمحور الانتقادات الموجهة للمحاولات النظرية السائدة حول نقاط محددة أهمها : أن المحاولات المعتمدة على النماذج (الماكرو –اقتصادية،و نماذج التوازن التي يطلق عليها عموما"نظرية الطرد–الجذب" أو إعادة توزيع الموارد تتجاهل العوامل البنائية و تختزل عملية الهجرة في السلوك العقلاني للأفراد.

1-2-2:الدراسات الاقتصادية النظرية المفسرة للهجرة:

كان الاهتمام بحركة الهجرة الدولية منصبا بالأساس و منطلقا من النظرة إلى أن رأس المال البشري(باعتباره أحد العناصر الإنتاج الأساسية) يتحرك كنظيره رأس المال المادي باتجاه المناطق

و الأماكن التي تكون فيها إنتاجية أكثر و دخله أعلى و تحركه هذا يحدث العديد من النتائج، كانت مصدر اهتمام الفكر الاقتصادي عموما، و الفكر التنموي بصفة خاصة.

و لكن ورغم حداثة التنظير في الهجرة الدولية التي تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين و تحديد إلى منتصف السبعينات ، إلا أننا نجد عدة محاولات لإيجاد مقاربات شاملة تفسر الهجرة الدولية و حركة الأشخاص، سواء من قبل مختصين في مجال الاقتصاد، علم الاجتماع أو الجغرافيا.
و من بين اهم الدراسات التي حاولت التي حولت تفسير ظاهرة الهجرة نجد :

1-2-2-1:تحليل "تاونسند" و "كانتيلون":

أكد كل من "تاونسند" و "كالينتون" 1786 أن النمو و السكان لا يتوقف الا عند الحد الذي يتطابق مع الموارد المعيشية الأساسية، و قد كانت معالجة كل من" تاوسند" و "كانتيلون" موضوع الهجرة قد جاءت كإجابة للتساؤلات التي أثاروها حول التأثيرات التي تحدثها عملية الهجرة على العلاقة بين السكان و الموارد المعيشية التي افترضوها ثابتة، فبالنسبة للهجرة الداخلة للقطر أكد "تاونسند" أن مثل هذه الهجرة سينجم عنها زيادة في عدد السكان،أي زيادة المعروض في قوة العمل، مما يؤدي إلى انخفاض أجور الطبقة العاملة، و هذا الفائض بالتالي يؤدي إلى انخفاض تابع له في مستوى المعيشة العمال،و يصبح الأجر الذي يتقاضونه غير كاف لمعيشتهم و يسبب لهم الهلاك و الموت، و خاصة بين الطبقات الفقيرة فيتناقص عدد السكان نتيجة لازدياد معدل الوفيات الى حد الذي يتوازن معه ثانية عدد السكان مع الإنتاج(الموارد المعيشية).
أما الهجرة الخارجة من القطر فقد أكد "تاوسند" انها تؤدي الى انخفاض السكان(بسبب مغادرتهم للخارج)، مما يترتب عليه ندرة في الأيدي العاملة و ارتفاع لمستويات الأجور، و تحسين المستوى المعيشي للعمال، و من هبوط معدل الوفيات فزيادة في عدد السكان الى الحد الذي يتوازن فيه السكان ثانية مع الموارد المعيشية.
و قد اعتبر كل من "تاونسند" و "كانتيلون" أن الهجرة احد العوامل المؤثرة التي تؤدي الى اختلال التوازن بين السكان و الموارد المعيشية، و لكن هذا الاختلال مؤقت فسرعان ما يعود التوازن ثانية بعد تأثيرات التي تحدثها الهجرة على عرض العمل و الأجور و مستويات المعيشة و معدل زيادة السكان.[1]

1-2-2-2:نظرية التجارة الدولية:

هذا الاتجاه ظهر من قبل عد أصحاب نظرية التجارة الدولية الذين قدموا تصورا مشابها لعملية الهجرة، فقد أكدوا أنه مادامت أقطار العالم غير متساوية في إمكانياتها المادية و البشرية
و الإنتاجية، فيمكننا عن طريق تبادل لعناصر الإنتاج (رأس المال و العمل) ان تحقق نوعا من التوازن و التوظيف الأمثل لإمكانياتها المتاحة بإنتاجية أعلى، بحيث يكون لأحدهم ميزة إنتاج بعض السلع على

[1] بيرفرومون، السكان و الاقتصاد-دراسة في التاثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية و السكانية في العالم، ترجمة د.منصور الراوي و د.عبد الجليل الطاهر، مطبعة النجوم،ص 24

الأخرى و لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق الهجرة و التجارة الدولية التي ستعمل على رفع دخول الدول التي تدخل في هذا النوع من التبادل.

و يعد الاقتصادي "مندل " في مقدمة الاقتصاديين المؤيدين لعملية الهجرة القوى العاملة دوليا، اذ افترض في نظريته حول التجارة الدولية ، و التي استند فيها على مبدأ توازن الأسعار المرتفعة، بان عناصر الإنتاج و الذي يعتبر العامل أهم عنصر فيها تنتقل بحرية نحو الأسواق التي تكون فيها الأسعار، لذلك فان القوى العاملة تتحرك من الأقطار ذات الفائض و التي تكون فيها الأجور منخفضة باتجاه أقطار العجز حيث ترتفع الأجور.

إذن اعتبرت الأجور المدفوعة للقوى العاملة هي العامل الرئيسي المحفز و المشجع لانتقال القوى العاملة بين أقطار العالم، إذ سرعان ما تختفي تلقائيا هجرة القوى العاملة عندما تتساوى الأجور بين أسواق العمل في الأقطار المرسلة و الأقطار المستقبلة مما يدفع معدل الأجور الى مستوى التوازن في الأقطار المستقبلة.

1-2-2-3: المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

ظهرت في الربع الثالث من القرن العشرين، في فترة عرفت نموا اقتصاديا متسارعا و بداية عولمة النشاط الاقتصادي الذي تزامن مع حركات تحرر دول العالم الثالث، مما أدى الى ظهور حركات هجرة داخلية و خارجية ، فحاولت هذه النظرية أن تجد إطارا نظريا يفسر الهجرة انطلاقا من هذا المناخ السائد.

لقد اتجهت المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تحليلاتها الخاصة بالقوى العاملة دوليا اتجاها مختلفا حيث اعتبرت هذه المدرسة أن الهجرة الدولية من القطر ذات الكثافة السكانية العالية الى الأقطار الغنية ذات فائدة اقتصادية لكل من طرفي الهجرة[1].

و تعود بدايات هذه النظرية الى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه و.أ.لويس "W.A.Lewis" أين حاول ان يجد تفسيرا للهجرة، و يعني بالاقتصاد المزدوج اقتصاديات الدول النامية حديثة الاستقلال أين يوجد قطاع حديث مرتبط بالخارج مع آخر تقليدي يعتمد على الفلاحة، القطاع الحديث يتطور بحيث يمتص اليد العاملة من القطاع التقليدي المتميز بإنتاجية ضعيفة، و الفرق في الأجور بين القطاعين (حيث يقدر هذا الفرق ب30%) و هو كافي لجعل العمال يتنقلون نحو القطاع الحديث .

بالنسبة للقطاع الحديث فان العرض غير محدود من اليد العاملة يؤدي إلى خفض الأجور و بالتالي ضمان أرباح إضافية، اما القطاع التقليدي فالهجرة تسمح له بالتخلص من الفائض في اليد العاملة

و الخروج من التخلف، و بالتالي فالهجرة أساسية لتطوير الاقتصاد.

تعتمد النظرية النيوكلاسيكية على المفاهيم التالية:

[1] غالية بن زيوش،الهجرة و التعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات،مذكرة ماجيستير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2005،ص22

- الاختيار العقلاني.
- تعظيم الأرباح.
- حركية عوامل الإنتاج.
- الفوارق بين الأجور.

حسب هذه النظرية فنحن أمام إعادة توزيع فضائي لعوامل الإنتاج، و الهجرة هي نتيجة للتوزيع الجغرافي غير المتساوي لليد العاملة و رأس المال، ففي بعض المناطق أين اليد العاملة قليلة مقارنة برأس المال يكون مستوى الأجور مرتفع، و في المناطق الأخرى يحدث العكس، مما يجعل العمال يتركون المناطق أين الأجور منخفضة نحو المناطق أين تكون الأجور مرتفعة و بالنتيجة فان الهجرة تؤدي إلى إزالة الاختلافات في الأجور و زوال الاختلاف في الأجور يوقف الهجرة،أي أن التجارة غير منظورة سوف تحدث تقارب بين مستويات الأجور في الأقطار ذات العلاقة فضلا عن تحويلات التي تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة لهذه القوى العاملة.

هذا على مستوى التحليل الكلي، أما على مستوى التحليل الجزئي فترى النظرية النيوكلاسكية (M-Todaro 1969-1976) ان الهجرة هي نتيجة قرارات فردية تؤخذ من قبل فاعلين عقلانيين يسعون الى تحسين ظروفهم، بالتوجه نحو عمل يضمن أجرا مرتفعا و يمكنهم من التعويض تكاليف الهجرة، فهو فعل إرادي قائم على المقارنة بين الوضعية الحالية للفرد و ما ينتظره ،انطلاقا من مقارنة التكاليف و الأرباح، فالهجرة تعني تحمل بعض التكاليف من أجل مزايا اكبر.

لقد وجهت للنظرية النيوكلاسيكية مجموعة من الانتقادات أهمها[1]:

* كونها تنطلق من مبدأ حرية تنقل عوامل الإنتاج و منها العمل، في حين أننا في عالم تمثل حرية تنقل العمال استثناء أمام سياسات الدول التي تكبح الهجرة و الحركة و الأفراد، فسياسات الدول تصبح من بين تكاليف الهجرة التي أغفلتها النظرية.
* طابقت النظرية النيوكلاسيكية بين الهجرة الداخلية و الهجرة الدولية، في حين هذا الأمر غير ممكن بسبب وجود عراقيل أمام الهجرة الدولية.(تجاوز الحدود، سياسات الدول الانتقائية، العوالق الثقافية...) كما أنها تنظر للهجرة و كأنها عامل منظم يساعد على إحداث التوازن بين القطاعات الاقتصادية و لا حاجة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الهجرة.

و قد زادت هذه الانتقادات أثر التطورات التي عرفتها الهجرة و التي تجاوزت تفسيرات النظرية النيوكلاسيكية ، أهمها كثافة حركات الهجرة و سياسات منع الهجرة، ظهور أشكال جديدة للهجرة خاصة الرسمية، استقرار

[1]Craziella Casell,Jaques Vallin,et Guillaume Wunch/démographie:analyse et synthese les déterminants de la migration/édition de l'institut national d'étude démographiques p54

مجتمعات المهاجرين في دول الإقامة،أدت إلى محاولات تحديد النظرية النيوكلاسيكية، كمحاولة إدخال إمكانية الحصول على عمل أو البطالة في حساب الامتيازات المحتملة، و كذا عدم اعتبار الهجرة مشروع فرد بل مشروع عائلة.

و من الناحية الواقعية يمكن القول ان ما تخيله الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون للأقطار المصدرة للقوى البشرية(العمل) لم يتحقق علميا، و خاصة بعد أن شهدت الأقطار المصدرة لقوة العمل تدفقا بشريا من ذوي الكفاءات مما جعلها تعاني صعوبات جمة في مسيرتها التنموية نتيجة فقدانها لهذه الفئة النادرة من القوى العاملة المؤثرة على التنمية، و التي أصبحت مصدر اهتمام كبير في وقتنا الحاضر من قبل الأقطار و المنظمات الدولية و الاقتصادية، بعد أن عانت الأقطار النامية بشكل كبير من هذا التدفق الكبير لقواها البشرية ذات الكفاءة، و التي أطلق على هجرتها هجرة الكفاءات .

عمليا هذه النظرية يمكن تطبيقها على الهجرة الداخلية حيث حرية تنقل عوامل الإنتاج و منها العمل. أما على الصعيد الدولي فان النظرية المطبقة هي النظرية النيوكلاسيكية لتحرير المبادلات(ريكاردو

و نظرية التكاليف النسبية المقارنة) التي تنطلق من عدم حركية عوامل الإنتاج و العمل بشكل أساسي، و ترى أن المنتجات و رؤوس الأموال هي المتحركة و أن تكثيف المبادلات التجارية من شانه أن يكون بديلا عن حركة العمال، فهي إذن تعتبر سياسة لوقف حركات الهجرة و ليس نظرية لتفسيرها.

* فسرت هذه النظرية الهجرة العمالية أما الأشكال الأخرى من الهجرات غير العمالية(اللجوء مثلا) فلا تتعرض إليها، وهذا راجع الى تركيزها على الجانب الاقتصادي و إهمالها الجوانب الاجتماعية و الثقافية و السياسة للهجرة.

1-2-2-4: مدرسة التبعية الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحول جوهري في الفكر الاقتصادي التنموي على يد رواد "مدرسة التبعية الاقتصادية" اذ تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية و السياسية و الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية

و سيطرتها[1].

و قد ناقش رواد المدرسة التبعية قضية التنمية في الأقطار النامية من منظور اقتصادي –اجتماعي- سياسي- آخر عند معالجتهم لقضية هجرة القوى العاملة دوليا.

تعتبر نظرية التبعية أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام دولي عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة و دول محيطة و متخلفة، تربطهما علاقات غير متكافئة ، بحيث أن تطور دول المركز يحصل من جراء استغلال دول المركز لدول المحيط، ليكون التخلف نتيجة تبعية دول المحيط لدول المركز.

[1] ميشال توادور/التنمية الاقتصادية ، ترجمة أ.د محمود حسن حسني /دار المريخ للنشر/السعودية 2006 ص109

بداية هذا الاتجاه ظهر على يد الاقتصادي "ميردال" الذي اعتبر أن الهجرة القوى العاملة من أقطار العالم الثالث(دول محيطة متخلفة) الى الأقطار الأوربية (دول مركزية مصنعة) عملية ليست في صالح الأقطار المصدرة لهذه القوى، لأن الهجرة تعد بمثابة إفقار و إزاحة للقوى البشرية من سكان العالم الثالث، هذه القوى في رأيه لم تسهم في تنمية الأقطار المصدرة هذه القوى البشرية، بل كرست من واقعها المتخلف، وزادت تبعيتها للأقطار الغربية .

و استشهد على ذلك بالهجرة العمالية لأقطار أرويا الغربية،التي أدت إلى تنميتها و جعلها من الدول الصناعية المتقدمة أي أنه اعتبر الهجرة ذات تأثير ايجابي فقط على أقطار الاستقبال، بينما أثرها السلبي على الأقطار المندثرة ما دامت هذه الهجرة ستزيد من تبعية أقطار العالم الثالث للغرب الرأسمالي.

و لكنه و في الوقت نفسه اعتبر الهجرة الداخلية تحدث داخل حدود القطر الواحد ذات أثار ايجابية لأنها تساعد على توزيع موارده البشرية وفقا لأماكن وجود الموارد الطبيعية التي يملكها.

- إعادة توزيع الدخول التي اعتبرها "ميردال" ذات أثر ايجابي على اقتصاديات القطر، لأنها تساعده على تنشيط الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية المصاحبة لها و بالتالي تعجل من عملية التقدم الاقتصادي.

- أما الهجرة الخارجية فاعتبرها ذات أثر سلبي على القطر المهاجر منه، ربما تكون أحد عوائق التنمية الاقتصادية لأنها المهاجرين قد يكونون بفئات عمرية و مستوى تعليمي و مهارات عالية يكون البلد المهاجر منه بأمس الحاجة إليهم في مشروعاتهم التنموية، و هذا ما ينطبق بالفعل و ما شهدته الدول النامية التي عانت من هجرة عناصرها ذات الكفاءة العالية مما أعاق عملية التنمية فيها

في اطار بحثه لعملية الهجرة الخارجية ركز "ميردال" على عاملين مهمين لأثار الهجرة العمالية منها:

- الأول هو اثار التخلف و هو ذو أثر سلبي على الأقطار المصدرة للعمالة لأنها تزيد من فقرها نتيجة خسارة العناصر البشرية الماهرة
- الثاني أسماه الانتشار و اعتبره ذا أثر ايجابي نظرا لحصول المهاجرين على فرص عمل و دخل أفضل، فالهجرة عملية يصاحبها تحويلات العاملين إلى البلد الأم من العملات الصعبة "كل هذا يساعد على إحداث أثار ايجابية على اقتصاديات البلد الأم".

- ان "ميردال" رجح العوامل السلبية للهجرة على العوامل الايجابية، لذلك لم يشجع هجرة الأيدي العاملة من أقطار العالم الثالث مادامت الآثار السلبية أكبر من الآثار الايجابية التي تحصل عليها هذه الأقطار .

أما الاقتصادي "بول ياران" و هو من أهم رواد المدرسة التبعية فقد اعتبر الهجرة بمثابة تصدير لفائض القيمة لصالح الأقطار المتقدمة، و هي جزء من العلاقة التجارية غير المتكافئة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، و الواقع أن الدول الغنية لم تتقدم الا بعد مصادرتها لفائض القيمة من رأس المال و العمل الموجود في الأقطار الفقيرة التي أخضعتها من البداية منذ البداية لشروط التجارة الغربية و من ثم الاستعمار الغربي .

هناك نموذج آخر يندرج ضمن هذه النظرية قدمه "م.بيور" M.Piores(1979) و المسمى "ثنائية" أسواق العمل" . الهجرة حسبه تحدث بسبب وجود طلب دائم على اليد العاملة من قبل المجتمعات الصناعية يجعلها بحاجة الى اليد العاملة للقيام بالأعمال التي يرفضها الوطنيون، أعمال خطيرة، لا تتطلب أي تأهيل علمي أو مهني و بأجور منخفضة ، فرفع الأجور لا يمثل حلا لجلب العمالة الوطنية، الأمر الذي يحتم اللجوء إلى العمال الأجانب الذي يقبلون العمل في هذه القطاعات . و الأجور مهما كانت منخفضة فهي أفضل مما يتقاضونه في بلدانهم .

لذلك لم يشجع أصحاب هذه المدرسة هجرة اليد العاملة من الأقطار النامية الى المتقدمة مادامت هذه الهجرة ستزيد من تبعية هذه الأقطار النامية الى المتقدمة

5.نظرية عوامل الطرد و الجذب:

قد تصنف أسباب الهجرة الدولية الى مجموعتين اثنتين فقط عوامل الطرد و عوامل الجذب و يوضح الشكل التالي اهم هذه العوامل[1]:

الشكل2-1:عوامل الطرد البسيطة والصعبة

عوامل الطرد البسيطة

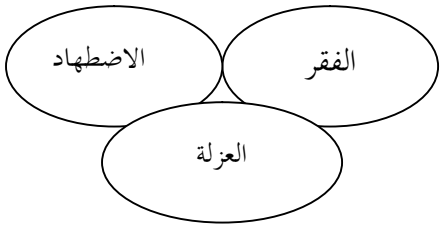

عوامل الطرد الصعبة

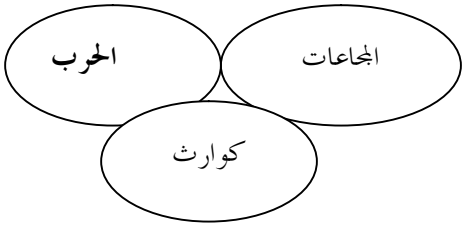

المصدر: عبد الله زاهي الرشدان/مرجع سابق /ص284

و لقد ناقش عدد كبير من الباحثين مثل (جوليني)Golini 1991و (هايدن)Heyden عام 1991 الطرائق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب الى الشمال.

و يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع و أثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى و النمو السكاني أكثر وضوحا في البلاد الفقيرة و التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى. و يرتبط السبب البنائي الآخر في تلك الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال و الجنوب .و يمكن أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية كما يوضحه الشكل السابق.

[1]Austria, Wolfang Lutz,the future population ofthe world,edt,international institute for applied systems analysis ,1996,pp 442-350

و الحرب كعامل من عوامل الطرد التي قد تنشب داخل الأمم و خارجها بسبب عوامل من التوترات و التي قد تدوم طويلا إضافة إلى غياب العدالة الاقتصادية، و بإمكان الحرب أن تحدث تدفق كبير في تيارات الهجرة . كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كثيرة من العالم،و تؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب و إلى الاضطهاد في أوقات السلم .كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات عال تنتشر في بلدان كثيرة .كما يحتمل ظهور المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها إنتاج الغذاء .

و يحتم أن يكون الفقر اكبر عامل وحيد يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية و في المستقبل،حيث تشكل القوى الأساسية المعاصرة و في المستقبل التي تدفع إلى الهجرة الدولية.

و غالبا ما كانت مناقشة الكوارث البيئية على أنها سبب يشيع في المستقبل و يقف خلف تيارات الهجرة الكبرى .بإمكان محطات القوى النووية و المصانع التي تنتج الأسلحة ذرية و بيولوجية

و كيميائية أن تلوث مناطق كبرى كما حدث في عام 1986 و ترتب على واقعة "شرنوبلي" في اكرانيا . و مع تناقص الحماية من ثقب الأوزون في الجو فان هناك مناطق كبير سوف تخلو من سكانها .و معظم الكوارث البيئية تقع في الدول النامية.

و التفرقة بين عوامل الجذب و الطرد غير واضحة .فالثروة يمكن أن تشكل عاملا من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال، و تجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة،غير أن هذا العامل يمكن أيضا وصفه من عوامل الطرد كنقص الثروة في دول الجنوب.

2: هجرة العمل الدولية

2-1:هجرة العمال:

2-1-1:هجرة العمالة

من المعلوم أن هناك نمطين من الهجرة و هما[1]:

1. الهجرة الداخلية: و هب الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة، إيواء الهجرة من الريف إلى المدينة أو من إقليم إلى أخر.
2. الهجرة الخارجية: و هب الانتقال من سوق العمل المحلي الى أسواق العمل الخارجية أو بالعكس.

و حيث أن العمل غير متجانس لهذا يجب أن نميز فيما بين الأسواق، حيث تختلف خصائص كل سوق عن الأخر على المستوى الدولي أو الإقليمي و حتى داخل القطاع الواحد.

و من أجل أن يقرر العامل الهجرة أو الانتقال الى مكان اخر يتعين عليه أن يقارن بين المنافع التي سيحصل عليها العامل الراغب في الانتقال بين التكاليف التي سيتحملها و يتتخذ قرار الانتقال في حالة تفوق حجم المنافع على حجم التكاليف.

[1] مدحت القريشي/ اقتصاديات العمل/دار وائل للنشر / الأردن/ 2007 ص134

و التكاليف تشتمل على :

- ☒ فقدان الدخل خلال فترة الانتقال من عمل الى اخر و يعتمد حجم التكاليف على الفترة الزمنية لعملية الانتقال و على حجم الدخل المفقود.
- ☒ تكاليف الانتقال (أي السفر) من العمل الحالي الى العمل الجديد و التي تعتبر ضمن عمليات البحث عن العمل.
- ☒ تكاليف غير مادية تتمثل في الضغوط النفسية التي تواجه العامل و الناجمة عن ترك العمل القديم و تكاليف التكيف مع العمل الجديد.
- ☒ أما المنافع التي تترتب على عملية الانتقال فهي تنحصر في مقدار الدخل الذي سيحصل عليه العامل في موقع العمل الجديد، و التي يفترض ان تكون هذه المنافع اكبر من التكاليف.

و تحدث عملية الانتقال سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، و ذلك بعد مقارنة العوائد المستقبلية المتوقعة مع التكاليف الناجمة عن الهجرة، و يتخذ قرار الانتقال من قبل الشخص عندما تكون المنافع المتوقعة اكبر من التكاليف. و تستخدم هنا طريقة القيمة الحالية للتكاليف و المنافع و مقارنتها ببغضها.

و هنا يتم حساب القيمة الحالية للمنافع الصافية(و هي الفرق بين القيمة الحالية للمنافع و قيمة التكاليف) و كما في المعادلة الآتية:

$$\text{Net Present Value (القيمة الحالية الصافية)} = \sum_{t=1}^{T} \frac{Bjt-Bot}{(1+r)^t} - C$$

حيث أن:

Bjt= الدخل(المنفعة) الناتج عن العمل الجديد (j) في السنة (t)

Bot= الدخل الناتج عن العمل القديم (0) في السنة t.

Bjt-Bot-C المنافع الصافية(حاصل طرح التكاليف من المنافع).

T=1،2،3،4،T=عدد السنوات المتوقع أن يبقى فيها العامل في العمل (J).

r = معدل الخصم.

C= تكاليف الانتقال(التكاليف المباشرة و النفسية).

فإذا كانت القيمة الحالية لصافي المنافع أكبر من الصفر(أي النتيجة موجبة) فهذا يعني ان المنفعة المتحصل عليها من العمل الجديد أكبر من التي سيتحصل عليها من العمل القديم و بالتالي يختار الشخص الانتقال. و

عندما تكون النتيجة أعلاه معادلة للصفر فان الأمر في هذه الحالة يعود إلى الشخص نفسه، و عندما تكون النتيجة اصغر من الصفر (أي سالبة) عندها يرفض الشخص الانتقال .

و يلاحظ من المعادلة أعلاه أن صافي المنفعة يزداد كلما زادت منفعة العمل الجديد ، و كلما تزداد كلما كان العامل غير راضي عن عمله القديم و كلما طالت الفترة المتوقعة في العمل الجديد.

2-1-2:العوامل المؤثرة على قرار الهجرة:

هناك جملة من العوامل التي تؤثر على قرار الهجرة أهمها:

* **العمر**: فكلما كان العامل صغير السن كلما ازداد احتمال حصوله على العائد المناسب لاستثماره فيما يسمى برأس المال البشري، أي كلما زادت الرغبة في الانتقال،لان التكاليف النفسية لصغار السن تكون اقل من التكاليف النفسية لكبار السن.
* **الحالة الاجتماعية**: حيث أن الرغبة في الانتقال تقل كلما كان الشخص متزوجا و لديه أطفال و التزامات اجتماعية و غيرها.
* **التعليم** :كلما ارتفع مستوى التعليم كلما ازدادت الرغبة في الانتقال.
* **المسافة**: كلما ازدادت المسافة و البعد بين مكان العمل القديم و مكان العمل الجديد كلما قلت الرغبة في الانتقال.
* **الأجور و الدخل**: كلما كانت الأجور مرتفعة في العمل الجديد كلما ازدادت الرغبة في الانتقال.
* **الأوضاع الاقتصادية**: تزداد الرغبة في ترك العمل كلما كان التوقع في الحصول على العمل الجديد كبيرا، و هنا يتخوف الشخص من احتمال فقدان عمله أو عدم الحصول على عمل جديد.
* **تكاليف ترك العمل**:تزداد الرغبة في ترك العمل كلما كانت تكاليف ترك العمل منخفضة و العكس صحيح.

و يمكن أن تؤثر العوامل المذكورة أعلاه منفردة أو مجتمعة على قرار الانتقال، و المهم في الأمر هو النتيجة أي هل أن النتيجة ستكون ايجابية على العامل ام سلبية[1]

2-2: السمات الأساسية لعرض الهجرة الخارجية للعمل

2-2-1:نمو هجرة العمل الدولية

عرفت هجرة العمال من البلدان النامية الى البلدان الصناعية زيادة في العقود القليلة الأخيرة،الا أن نسبة المهاجرين في عام 1998، لم تكن الا 4.2 % من مجموع القوة العاملة في البلدان الصناعية.

[1] مدحت قريشي/مرجع سابق ص 136

كان للولايات المتحدة حصة الأسد من هذا الارتفاع(اذ استوعبت ما يزيد عن 81% من المهاجرين الجدد القادمين من البلدان النامية).فيما استقبلت كندا و استراليا 11% منهم. أما الاتحاد الاوربي فقد شهد تمركزا كبيرا من المهاجرين في أربعة بلدان و هي : ألمانيا،ايطاليا،فرنسا و المملكة المتحدة[2].

و ارتفع عدد المهاجرين الوافدين من الدول النامية طيلة التسعينات من القرن العشرين، ليفوق

و بشكل بارز عدد المهاجرين الوافدين من دول منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي،

و ليشكل هؤلاء المهاجرين في العام ذاته أكبر مجموعة تمثل حوالي 57.8% من مجموع العمال المهاجرين في بلدان الأعضاء في المنظمة.

الشكل رقم (3-1) نسبة المهاجرين من مجموع السكان لسنة،2005

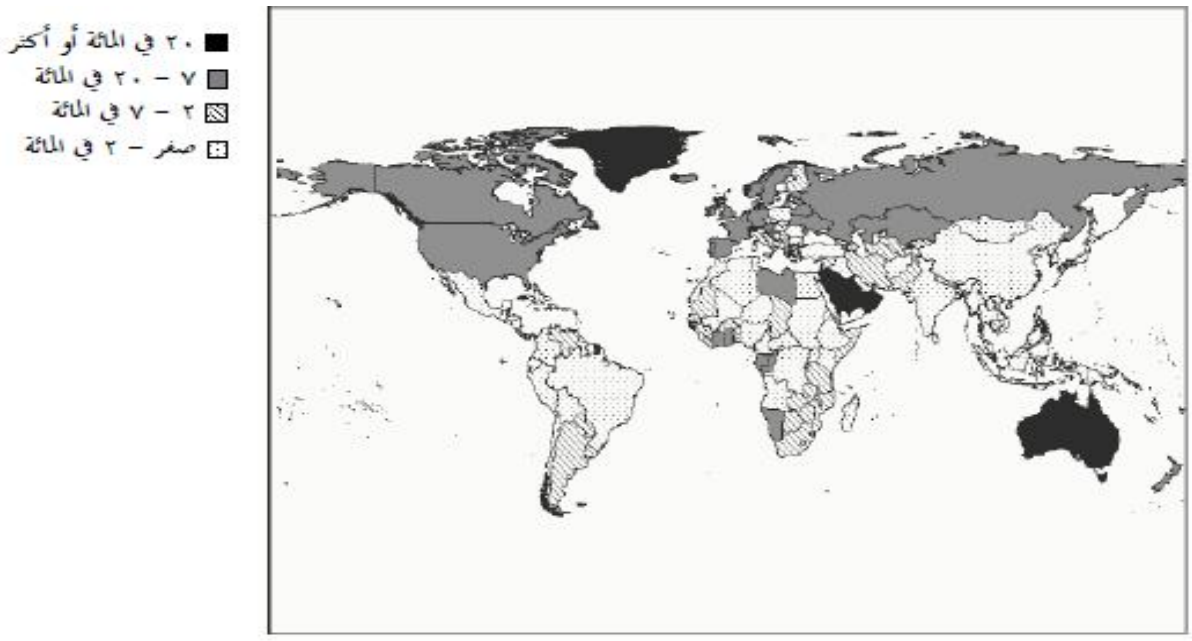

المصدر:الأمم المتحدة اتجاهات العدد الاجمالي للمهاجرين، تنقيح عام 2005-2006 [1]

و ينتقل ما يقارب نصف عدد المهاجرين المبلغ عنهم من بلد نام إلى أخر . و تتم كثير من حالات الهجرة سعيا وراء العمل. و من الصعب التحقق من الحجم الكامل و الإجمالي لهذه التدفقات لان البلدان لا ترصد جميعها تدفقات هجرة اليد العاملة كما أن القليل منها يقدم تقارير عن هذا الموضوع، لأن هذه الظاهرة و بلا جد تعد

[2] مؤتمر العمل الدولي دورة 2004.92"نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي"/ التقرير السادس / مكتب العمل الدولي جنيف/ البند السادس من جدول الاعمال

[1] **ملحوظة:** لا تعني الحدود المبينة لهذه الخريطة رسميا و قبولا من جانب الأمم المتحدة

ظاهرة هامة و متنامية و تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن 86مليون مهاجر نشط اقتصاديا في كل بقعة من بقاع العالم . و يتمركز قرابة 32مليون من هؤلاء المهاجرين في المناطق النامية[2].

و تضم القوة العاملة المهاجرة في الوقت الحاضر عمالا يتمتعون بمهارات متنوعة. ففي أعلى القمة هناك المهنيون و المديرون الذين يتحركون داخل أسواق العمل الداخلية للشركات غير الوطنية في سياق توسيع التجارة أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة .بالإضافة الى تنقلات أوسع يقوم بها المهنيون و العمال ذوو الكفاءات العالية في مهن متعددة من قبيل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الطب و التدريس و الملاحة البحرية و الجوية و الصحافة و الاتصالات .

و مع ذلك لا تزال تدفقات المهاجرين في الوقت الحالي تتميز بهيمنة العمال الذين يتنقلون لشغل وظائف لا تتطلب مهارات في شرائح سوق العمل التي يهجرها العمال من أبناء البلد بحثا عن وظائف أفضل .بيد أن أهمية اليد العالمة المهاجرة في هذه الشرائح لا تسير على نسق واحد في كافة الأقاليم، لا سيما في بلدان منظمة التعاو و التنمية الاقتصادية حيث أصبحت التدفقات الأخيرة إلى هذه البلدان تطغى عليها المهارات أكثر فأكثر .و تؤثر سياسات العمل و الهجرة على استيعاب العمال المهاجرين في قطاعات اقتصادية مختلفة،مما يجعل العمال المزارعين من المهاجرين يحفظون بأهمية أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بأوربا

2-2-2:أسباب الهجرة العمل الدولية

تفسر هذه السمات للهجرة الخارجية للعمل بعدة أسباب (الكلية والجزئية) الاقتصادية والاجتماعية

أ) طاقة الهجرة والتفاوتات الشاملة:

لقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال العشريات الأربع للقرن الماضي والتي تلت الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) الى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة والأقل نمو الى البلدان الصناعية والأكثر نموا والغنية نسبيا ونقصد بها البلدان الأوروبية أساسا. وتدل عدة دراسات اتحليلية وتجريبية على تظافر عوامل كثيرة لإنماء طاقة الهجرة نذكر منها ما يلي:

ـــ الزيادة الهامة التي عرفها حجم السكان في البلدان المتوسطية النامية إذ وصلت المعدلات السنوية المتوسطية الى أكثر من 4% و لم يواكب هذه الزيادة السكانية المفرطة نمو مماثل في المعدلات الإنمائية وفي فرص التشغيل المحدثة.

[2] M.Bella" driving forces of labour migration in asia",in word migration,2003(I.O.M Jeniva.2003)

ـــ لعبت الانماط التعليمية والتكوينية التي فرضت على البلدان النامية المتوسطية حديثة العهد بالاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية من طرف البلدان الأوروبية المستعمرة، دورا مميزا في هجرة قوى العمل الوطنية، سيما وأن هذه الأنماط المستوردة لا تتكيف شكلا ومضمونا مع الحاجات الإنمائية للبلدان المعنية النامية[1].

ـــ أدت الثورة الاتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تشهد مستويات نمو مرتفعة الى جلب قوى العمل المتوسطية الجنوبية الباحثة عن الشغل المستقر والظروف المعيشية المتطورة والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلدانها الأصلية.

ـــ تفاقم التفاوت بين البلدان الأقل نموا والبلدان الأكثر نموا على الرغم من ارتفاع الدخل نسبيا لعدد وافر من الأسر في البلدان النامية في السنوات الأخيرة.

ـــ التباين المستمر والمتنامي بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل، مما أدى الى ارتفاع نسب البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية.

تؤثر هذه الضغوط السكانية سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأحرى على التكاليف والامتيازات المادية والمالية للإقامة في البلدان النامية أي فيما يعتبره الفرد الاقتصادي الرصيد النفعي لمقر إقامته، الشيء الذي يشجع على ترك البلد الأصلي ويزيد بالتالي في الميل للهجرة الخارجية نحو بلدان بديلة.

ويبدو كذلك وجود اتفاق كلي بين دارسي الهجرة الدولية عموما حول اعتبار هذه الظاهرة كرد فعل على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، سيما وأن هذا التفاوت ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية، وينذر هكذا، بتفاقم الأزمات الاقتصادية الدورية مستقبلا، مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة الى البلدان الغنية وبالأحرى الأوروبية والأمريكية.

ب) الهجرة كرد فعل على تباين مستويات الدخل:

أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية. وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.

[1] عبد الفتاح العموص/ورقة بحثية عن "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة: اشارة للبلدان المغاربية "/جامعة صفاس ص2

ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأسعار، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح تكاليف النقل والتنقل[1].

وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية على امتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق الاستقبال، الشيء الذي أدى الى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة، وذلك مع تنامي تواصل الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن والتي زادت من حدة البطالة الحضرية حجما وبمعدلات كمية وكيفية هامة.

من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة الداخلية الى نتائج مطابقة نسبيا للتحاليل النظرية القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة الخارجية. لكن هذه الدراسات المتوفرة مازالت مكبلة بإشكاليات منهجية كبيرة، إذ تحوم شكوك جدية حول نجاعة الطرائق الحالية لتقييم تفاعل تدفقات الهجرة مع ما يشهده تباين الأجور من تغيرات مستمرة ومتنامية.

ت) المقاربات الماركسية حول الهجرة الدولية:

من المقاربات الأخرى التي تقر مفهوم نمو طاقة الهجرة تلك التي تؤكد على الوضع المحيطي للبلدان الفقيرة والنامية في إطار عالمي دائري تحتل البلدان الغنية الصناعية مركزه، وتعمل البلدان الغنية على امتصاص ثروات بلدان المحيط إلى حد تفقيرها واستغلالها اقتصاديا وسياسيا وجعلها بالتالي تابعة لها.

إن سلوك البلدان المستغلّة يزيد في اتساع الهوة بين هذين الشقين ويمثل حافزا للهجرة من بلدان المحيط في اتجاه بلدان وسط الدائرة أي الغنية الصناعية او الأوروبية. الشيء الذي يمكّن هذه البلدان الأوروبية من الاستفادة من الموارد البشرية المكونة وغيرها لتعزيز نموها الاقتصادي وتقدمها التقني.

من جانب آخر تشكل مقاربات تطبيق "أثر الدوّامة" أو التسبب التراكمي لمردال (1957) تطابقا مماثلا للتحاليل المرتكزة على أفكار المحيط والدائرة حيث تعتبر هاتان الأطروحتان عدم وجود فائض في قوى العمل

[1] عبد الفتاح عموص//ورقة بحثية عن "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة: اشارة للبلدان المغاربية "/جامعة صفاس مرجع سابق /ص4

بالمعنى الرأسمالي للكلمة، عرضا من أعراض التفاعلات التاريخية بين الوسط المتقدم والمحيط المتخلف. فالهجرة إذن، هي حالة من حالات الاستغلال والسيطرة والتبعية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية.

ومهما يكن من أمر وبغضّ النظر على الأسباب التي أفرزت هذه الظاهرة الهجرية الدولية، فإن الاقتصاد العالمي الحر والمتفتح، يجعل من المهاجرين خارج البلدان النامية المتوسطية إما أفرادا عاطلين عن العمل في بلدانهم الأصلية أو قابلين للتعويض من قبل غيرهم من العاطلين في حالات عدم استقرار في البلدان الأوروبية المتوسطية المضيفة التي لا يهمها إلا الأمان والاستقرار الداخلي والإقليمي بالأساس.

ومن المنطلق يمكننا اعتبار الهجرة الخارجية كصمام أمان بالنسبة للبلدان النامية المتوسطية لتقليص الضغوط السكانية والحد من البطالة وتمكينها من تحويلات نقدية ومالية هامة للتنقيص من عجز موازينها التجارية والمدفوعات في الأمدين القصير والمتوسط، ولكن وفي الوقت ذاته وفي المدى البعيد[1]

2-3النتائج الاقتصادية لتحركات عنصر العمل:

إن النتائج الاقتصادية لحركة عنصر العمل بين الدول يمكن ملاحظتها بسهولة، و ذلك من خلال الرسم البياني رقم(4-1) و الذي يشبه ذلك الشكل المستخدم في توضيح النتائج الاقتصادية لحركة عنصر المال . و بافتراض إن عنصر العمل متجانس في الدولتين (الدولة1،الدولة 2) و متنقل بينهما

و لذلك فان عنصر العمل يتنقل من الدولة 1 ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل و الأجرة المنخفضة الى الدولة 2 ذات الندرة النسبية في عنصر العمل و الاجرة المرتفعة و تسبب حركة العمل هذه ارتفاعا في معدل الأجرة في الدولة 2 التي يصل اليها المهاجرون الجدد و في حالة غياب تكاليف حركة العمال يستمر عنصر العمل في التنقل بين الدولتين حتى تتساوى معدلات الأجرة بينهما.

[1] عبد الفتاح عموص/ مرجع سابق ص7

الشكل4-1:رسم بياني لتوازن سوق العمل حالة دولتين

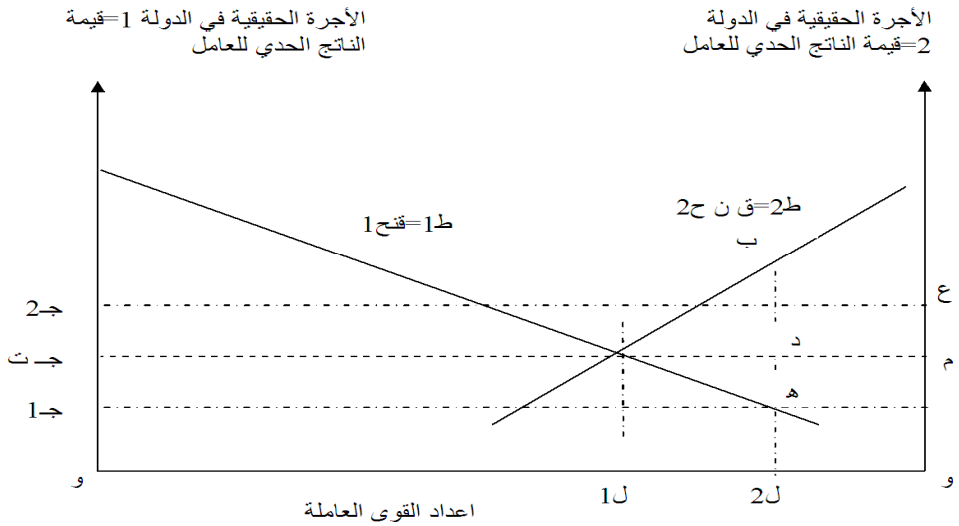

ا

المصدر:الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات/على عبد الفتاح أبو شرار دار وائل للنشر /2007ص 192

في الرسم البياني رقم(4-1) تمثل القوى العاملة في الدولتين على المحور الأفقي وو'، و تمثل الدولة 1 على الجهة اليسرى من الرسم البياني و الدولة 2 على الجهة اليمنى منه. و يرمز الى الكسب (الناتج الحدي العيني) على العمل في كل من الدولتين 1.2 بمنحنى الطلب ط1،ط2 على التوالي. و إذا كانت الأسواق تعمل تحت ظروف المنافسة الكاملة و عنصر العمل قادر على الانتقال، فان الأجرة في البلدين ستستقر عند ج ت و هي أجرة التوازن و عندها يتم توظيف عدد العمال يساوي ول1 في الدولة 1 بالإضافة إلى ل1 و في الدولة 2.
و اذا افترضنا أنه لا توجد صلة و تعامل بين الأسواق العمل ي الدولتين (1،2)، و بقيت الأجرة في الدولة 1 منخفضة عن الأجرة في الدولة 2، و ستبقى النتيجة على هذا الحال طالما أن عدد العمال في الدولة 1 الى الدولة 2 و بمعنى آخر من الأجرة المنخفضة الى الأجرة المرتفعة و يأخذ مكانه و مفعوله، و يلي هذا التحرك ارتفاع الأجرة في الدولة1 و انخفاضها في الدولة 2 حتى تتكون الأجرة التوازنية (ج ت) في الدولتين[1].
و بعد حدوث جميع هذه التعديلات فان الإنتاج ينخفض في الدولة1 و يرتفع في الدولة 2.و سيصبح العمال الباقون في الدولة 1 في وضع أحسن من الناحية المطلقة نظرا لارتفاع أجورهم و من الناحية النسبية أيضا نظرا لانخفاض الإنتاجية عند عناصر الإنتاج الأخرى كنتيجة لخفض عرض عنصر العمل. و العكس هو الصحيح في الدولة 2 يصبح العامل في وضع أسوأ من ذي قبل و ترتفع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى و ذلك بسبب

[1] على عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات/ دار وائل للنشر /2007ص194

استخدام عدد أكبر من العمال و بذلك يصبح مالكو خدمات عوامل الإنتاج الأخرى في وضع أحسن، و هم يكسبون المساحة "أ ب ع م د" (حسب الرسم) بينما يفقد العمال الدولة 2 المساحة د ب ع م، أما مقدار الدخل الذي يكسبه المهاجرون الجدد الى الدولة 2 فانه يساوي الشكل ل $_1$أ د ل$_2$.

و يوضح في هذه الفقرة تغيير رفاهة المجتمع الإجمالية في الدولة 1 و الدولة 2 و في العالم كنتيجة لحركة و انتقال عنصر العمل من الدولة 1 إلى الدولة 2.

ومع افتراض وجود إنتاجية حدية متناقصة في العملية الإنتاجية و ثبات العناصر الأخرى على حالها فان الإنتاج في الدولة 1 ينخفض بمعدل أبطأ من معدل انخفاض القوى العاملة،مؤديا في النهاية الى نقص نصيب الفرد من الإنتاج . و أخيرا فان قص الإنتاج الكلي في الدولة 1 يتطابق مع المساحة ل1 أ هـــ ل$_2$، و أما الزيادة الإنتاج الكلي في الدولة 2 فانها تتطابق مع المساحة"ل$_1$ أ ب ل$_2$".

و بطرح المساحة "ل$_1$أ هـــ ل$_2$" و التي تمثل نقص الانتاج في الدولة 1 من المساحة "ل$_1$أ ب ل$_2$"

و التي تمثل زيادة الانتاج في الدولة 2، فان الناتج هو المثلث المضلل أب هـــ و الذي يمثل كسب العالم الكلي نتيجة هجرة العمل الدولية . و يمكن وقوع حالة من الكسب العالمي أكثر وضوحا بسبب الهجرة ، اذا افترضنا ان سوق العمل في الدولة 1 تسوده حالة من المنافسة غير الكاملة و التي تؤدي الى زيادة في عرض العمل و في هذه الحالة لن يكون هناك اختلاف فقط في أجرة العامل التقليدية بين الدولة 1 و الدولة 2 بل يبقى قسم من العمال في الدولة 1 عاطلا عن العمل ، و ذلك عند معدل أجرة تقليدية يتقاضاها كل عامل . إن أجرة العامل التي تكون أعلى من الأجرة التوازنية،هي نتيجة قوانين الحد الأدنى لأجرة العامل التي تسنها الدولة.أو نتيجة القطاع الزراعي الذي يعمل فيه الفلاحون و التي تقوم بتوزيع الإنتاج الزراعي على جميع أعضاء الأسر.و يطلق على الزيادة في عرض العمل حسب المفهوم الاقتصادي فائض العمل[2].

2-3-1:العمالة المستوردة و تأثيرها على العمالة الوطنية

تضطر البلدان المختلفة في أحيان كثيرة أن تستورد العمالة من الخارج أو بالأحرى أن تسمح لهم بدخول البلد لأغراض العمل فيه. و بطبيعة الحال هناك تأثيرات كبيرة لهذه العمالة المستوردة على العمالة المحلية و على جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة. و هناك أراء متعددة و مختلفة بالنسبة للعمالة المستوردة إلا أنه في النظرية الاقتصادية هناك رأيين حول هذا الموضوع.

- **الأول**: إن كل عامل مستورد من الخارج لأغراض العمل داخل البلد يؤدي إلى إحلاله محل العامل المحلي.
- **الثاني**: يؤكد بأنه بدون العمالة المستوردة من الصعب أو المتعذر القيام بالعديد من الأعمال التي تعزف العمالة المحلية عن القيام بها أو أنها غير مؤهلة للقيام بها .

[2] على عبد الفتاح أبو شرار/مرجع سابق ص 195

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي (5-1) و الذي يبن منحنى الطلب على العمل وكلا من منحنى العرض من العمالية الوطنية ومنحنى العرض الكلي(أي الوطنية و الوافدة معا).

و يلاحظ بان منحنى عرض العمالة الكلية يقع إلى يمين منحنى العمالة الوطنية لوحدها، و يكون شكله مسطحا نوعا ما، و هذا ما يعني بأن العمالة الوافدة تستجيب إلى الأجور بصورة أفضل من العمالة الوطنية، و لهذا فان الأجور تنخفض من W_1 إلى W_2 لكن عدد العمال سوف يرتفع من L_1 الى L_2[1].

الشكل5-1 : العمالة المستوردة و تأثيرها على العمالة الوطنية

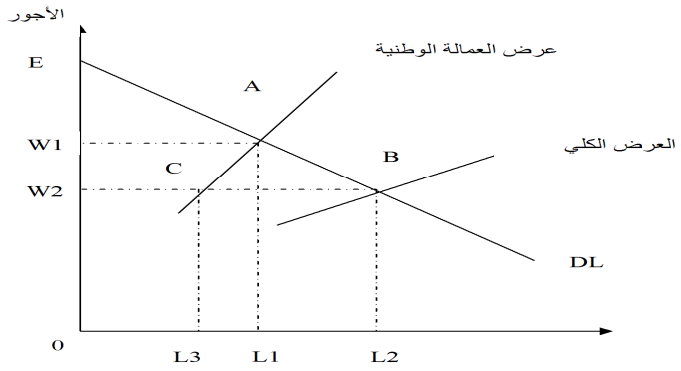

المصدر: مدحت القريشي/مرجع سابق ص 138

2-3-2: النتائج المترتبة عن هجرة العمال إلى الخارج:

إن هجرة العمال إلى الخارج لها نتائج عكسية للبلد المعني الذي يفقد هذه العمالة (بالمقارنة مع تلك التي تحصل للبلد من استيراد العمالة الأجنبية) . ذلك لأن البلد الذي يفتقد جزءا من عناصر الإنتاج، كما أن الجزء الباقي في البلد يكون قد حرم من الفائض الذي ينتجه العمال المهاجرون و في حالة كون العمال محليون، الباقون في البلد متنافسون في الخدمة مع العمال المهاجرين فان الدخل الكلي للعمال الباقين في البلد سيكون اقل من السابق، و لكن هناك اعتراضين هما:

1. إذا كان العمال المهاجرون هم أصحاب رؤوس الأموال و اضطروا تحت ضغط الدولة إلى ترك أموالهم خلفهم، فان العمال و السكان الآخرين يكونون قد استفادوا من ذلك لان هذا يؤدي إلى توظيف العمال المحليين و كذلك في ارتفاع الأجور.
2. في كثير من الدول الفقيرة يكون عرض العمل متوفرا بشكل كبير بالمقارنة مع الطلب عليه، و بالتالي فان الأجور تكون اقل من الحد الأدنى لها. فإذا توجب على صاحب العمل أن يدفع الحد الأدنى الأدنى فان فائضا في العرض من العمل سوف ينشا نتيجة لذلك. و اذا كان هؤلاء العمال لا يساهمون

[1] مدحت القريشي/ مرجع سابق ص 137

في الإنتاج . فان مغادرة هؤلاء العمال سوف تساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لهؤلاء العمال الباقين[1].

3:هجرة الأدمغة كشكل من أشكال الهجرة الدولية و أهم محدداتها

3-1: مفهوم هجرة الكفاءات

3-1-1: هجرة الكفاءات "نظرة تاريخية":

بالرغم من أن مصطلح هجرة الكفاءات لم يظهر الا في الستينات من القرن الماضي و هو من ابتداع الانجليز نتيجة لفقدانهم للكثير من العلماء و المهندسين و الأطباء الذين هاجروا خارج بريطانيا خصوصا الى الولايات المتحدة، بيد أن هجرة العقول هي ظاهرة موجودة قدم الوجود البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية المستقاة من بناء الحضارة الإنسانية الى أن العالم شهد عبر العصور المختلفة انتقال للكفاءات بين المناطق المختلفة، فقد وجدت في مدينة "سوسة" بشمال أفريقيا نقوش توضح أسماء العمال الأجانب المهرة الذين ساهموا في تشييد قصر الملك"داريوس" الأول من عام 521الى 485 قبل الميلاد[2].

كما و يشير التاريخ الإسلامي في عصره الذهبي أن الدولة الأموية و الدولة العباسية كانت مركز لاستقطاب الكفاءات الأجنبية من أعاجم و أغريق و رومان، حيث ساهم هؤلاء في إدارة شؤون الدولة بما فيها جباية الضرائب و أمو الخزينة و تصميم البناء. كذلك شهد العصر العباسي خصوصا أثناء حكم المأمون نهضة علمية كبيرة ساهم بها العلماء المسلمين الذي قدموا من اسيا الوسطى و بلاد فارس لنيل المعارف في المدرسة النظامية و المدرسة المستنصرية في بغداد كالفارابي و ابن سينا و الرازي و لبن هيثم و البيروني و غيرهم من العلماء و المفكرين و الفلاسفة الذين وجدوا في بغداد المكان المناسب لترجمة أفكارهم الى نظريات و اكتشافات علمية في مختلف المجالات و الميادين تشهد بها الدول الغربية اليوم.

كذلك شهدت أروبا خلال العصور الوسطى انتقال واسع للعلماء و الباحثين و الدارسين بين جامعاتها من الدول التي كانوا يتعرضون فيها للاضطهاد و التعسف الى الدول التي كانت تساند

و تقدر و تكرم جهود العلماء و المفكرين في البناء الحضاري التنموي، كذلك يمكن الإشارة الى ما ساهم به الخبراء و العلماء الألمان و الهولنديين و الدانماركيين و الفرنسيين في بناء روسيا القيصرية في عهد القيصر"بطرس الأكبر" من خلال تقديم المشورة في بناء السفن،وإقامة جهاز الخدمة المدنية

و شؤون التربية و التعليم،و تخطيط المدن، و الصحة و الإصلاحات الاجتماعية انطلاقا مما تقدم نستطيع القول أن ظاهرة هجرة الكفاءات هي ليست وليدة القرن العشرين،ومحصورة في منطقة معينة من مناطق العالم،بل هي

[1] مدحت القريشي/ مرجع سابق ص139

[2] الأمانة العامة لمجلس التخطيط/دليل التعاون الفني/مطابع الدوحة الحديثة/2002/ص17

موجود قدم الوجود الإنساني، حي شهدت البشرية موجات من الهجرة عبر العصور المختلفة، لكن الأمر الجديد في هذه الظاهرة هو تصاعد حدتها أولا و من ثم انعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات البلدان المصدرة لها و التي هي بأمس الحاجة الى تلك العقول في عملية البناء و التقدم و التنمية .

3-1-2: مفهوم هجرة الكفاءات و أنواعها

شهد مصطلح هجرة الكفاءات عدة تعريفات من قبل المختصين و المنظمات الدولية، فيعرف المفكر العربي "نادر الفرجاني" هجرة الكفاءات بأنها انتقال الأفراد عالي التأهيل(عادة خرجي التعليم العالي و ما فوقه) من بلد لبلد أخر بغرض الإقامة الدائمة[1]

أما الياس زين فانه يعرف هجرة الكفاءات بانها "نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية و التقنية و الفنية كالأطباء و العلماء و المهندسين و التكنولوجيين و الباحثين و الممرضات و الاختصاصيين، و كذلك الاختصاصيين في علوم الاقتصاد و الرياضيات و علم الاجتماع و علم النفس و التربية و التعليم و الآداب و الفنون و الزراعة و الكيمياء و الجيولوجيا، و يمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين و الشعراء و الكتاب و المؤرخين و السياسيين و المحامين و أصحاب المهارات و المخترعين و شتى الميادين الأخرى،أي أصحاب الكفاءات و المهارات الجامعية و العلمية و التقنية"[2].

و تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة (اليونسكو) هجرة الكفاءات بأنها نوع شاذ من التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد(ناحية الدول المتقدمة) و إما يعرف بالنقل المعاكس للتكنولوجيا، لأن هجرة الكفاءات هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج، ألا و هو العنصر البشري[3].

مما تقدم نستطيع القول ان هجرة الكفاءات هي عملية انتقال الطاقات العلمية و التكنولوجية والفكرية(أطباء و مهندسين، محاسبون،علماء الطبيعة و الاقتصاد و الاجتماع و أساتذة الجامعات و مراكز الأبحاث العلمية،بالإضافة إلى العمالة الماهرة و التقنيين العاملين في القطاعات الانتاجية و غير الانتاجية).

و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من نزيف الكفاءات:

1- النزيف الخارجي للكفاءات:

و هو النمط الشائع في هجرة الكفاءات من الدول النامية الى الدول الصناعية و هو الأكثر شيوعا من أشكال النـــزيف.

2-النزيف الداخلي للكفاءات:

---

[1] نادر الفرجاني هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، القاهرة 2000/ص 1

[2] الياس زين/ هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر/بيروت/1972 ص13

[3] الاتحاد البرلماني العربي-الامانة العامة /مذكرة حول هجرة الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة للكفاءات العربية و الحد من هجرتها/ مقدمة ،المؤتمر العاشر للاتحاد/الخرطوم/فبراير 2002/ص 3

و يتمثل في ميل بعض العلماء في الدول النامية الى المعيشة على هامش الحياة في بلدانهم،و توجيه جل اهتمامهم نحو العلم في حد ذاته من أجل المعرفة و ليس من أجل تطوير سبل الحياة و تسخيرها لخدمة المجتمع عمليا، و كل ذلك من أجل الحصول على جوائز أو تقديرات و هي هجرة عقول داخلية.

3-التريف الأساسي للكفاءات:

و يتمثل في اخفاق بعض الدول النامية في الاهتمام بكفاءاتها الوطنية نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها نقص الامكانيات و سوء التغذية التي تعاني منه الأمهات و الصغار في دول الجنوب،علاوة على العوامل السياسية و حجب المعرفة لان المعرفة تعني الإلمام بالحقوق و الدفاع عنها يعني النضال من أجل الحرية و ترسيخ مفاهيم الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان[1]

3-1-3:حجم و تركيبة الكفاءات المهاجرة

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية المعنية بهجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعيا غير أن الدارس لأدبيات هجرة الكفاءات يلاحظ بأنه لا توجد بيانات دقيقة و شاملة حول أعداد الكفاءات المهاجرة و أماكن تواجدها

و توزيعها و اختصاصاتها المختلفة على الصعيد العالمي بالرغم من محاولات بعض المنظمات و الهيئات الدولية لإحصاء هذه الظاهرة.

و من اجل التعرف على حجم الكفاءات المهاجرة من الدول النامية نرجع الى بعض الدراسات

و التقارير التي تناولت الموضوع و التي تعطي صورة تقريبية حول نزيف الكفاءات من دول الجنوب الفقير الى دول الشمال الغني، حيث تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية الى أن الفترة ما بين(1960-1987) شهدت هجرة أكثر من 850ألف كفاءة علمية من الدول النامية الى الولايات المتحدة و كندا[2].

و لا يزال عدد الكفاءات المهاجرة بين مناطق العالم المختلفة في تنامي مطرد حتى يومنا هذا بسبب استمرار عوامل طرد الكفاءات من الدول النامية و عوامل جذب و استقطاب الكفاءات في الدول المتقدمة.

و قد أشارت إحدى الدراسات المقدمة الى المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في مدينة بودابست الهنغارية عام 1999 بوجود 400000عالم و مهندس من الدول النامية على الأقل يشتغلون في البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الدول الصناعية مقارنة بما يقدر بنحو(1.4)مليون مما لا يزالون يعملون في موطنهم[1] .

---

[1] إبراهيم قويدر/فقدان المواهب لصالح بلدان أخرى...هجرة العقول،2007، كتاب منشور على الموقع الالكتروني www.libya.alyoum تم الاطلاع عليه في 02-2011-03

[2] هاشم نعمة/ أنماط الهجرة الكفاءات العلمية/مارس 2007/ دراسة منشورة على الموقع الاليكتروني www.doroob.com تم الاطلاع عليه في 15-04-2011

[1] مكتب العمل الدولي/ نحو منهج جديد للعمال الهاجرين في الاقتصاد العالمي/التقرير السادس/جنيف /2004/ ص21

و من تودر هجرة الكفاءات أيضا هجرة الطلاب،فقد أفادت دراسة صادرة عن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية(OECD) بانه في عام 2000 كان هناك نحو مليون و نصف طالب اجنبي يتابعون دراستهم العليا في الدول الأعضاء بالمنظمة، و قد جاء أكثر من 50% منهم من دول غير أعضاء. ويوجد في الولايات المتحدة (475000) طالب، و في المملكة المتحدة (223000)طالب، و في ألمانيا(178000)طالب،و في استراليا(105000) طالب، و سطمح معظمهم الى البقاء بصورة مؤقتة خلال فترة دراستهم فقط لكن نسبة كبيرة منهم تنتهي بالبقاء كمهاجرين دائمين.

و أن نسبة(47%) تقريبا من الخريجين الحاصلين على شهادة الدكتوراه المولودين أجانب يبقون في الولايات المتحدة مع أن النسبة تتغير فيما بين مختلف بلدان المصدر: ففي الفترة (1990-1999) كانت معدلات بقاء الخريجين الأجانب الحاصلين على شهادة الدكتوراه في مجالي العلوم و الهندسة أعلى في عداد المهاجرين من الصين(77%) و الهند(82%) و المملكة المتحدة(79%) منها في عداد القادمين من تايوان(57%) أو جمهورية كوريا(39%)[2].

و غالبا ما يتمتع المهاجرون إلى الولايات المتحدة القادمين من دول نامية مختلفة كثيرة بمستوى تعليمي يفوق مرتين مستوى أبناء الوطن.

و طبقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة يعيش في الخارج ثلث خرجي المعاهد فيما يخص 40% من الدول الأفريقية. كما و أشار تقرير للبنك الدولي لعام 2007 إلى أن 75% من حملة المؤهلات العليا في أفريقيا يعيشون في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي. كما تعاني دول أروبا الشرقية من هجرة العقول الى ايرلندا و المملكة المتحدة، فعلى سبيل المثال فقدت جمهورية ليتوانيا(100) ألف من الكفاءات العلمية و الفنية منذ عام 2003.

كما ذكر تقرير السياسة الدولية و الأمن الصادر عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في عام 2007 الى أنها في بعض أقسام جامعة بكين وجد بأن نحو76% من الطلبة هاجروا إلى الولايات المتحدة في الوقت الذي تحتاج فيه الصين بشدة الى العقول المثقفة و الأيدي العاملة.كما و أشار التقرير الى أنه و منذ عام 2002 ذهب أكثر من 100ألف شخص للدراسة في الخارج و لكنهم اختاروا عدم العودة الى الصين مما يشكل خسارة مادية، علاوة على خسارة السوق العمل الصيني لأصحاب المؤهلات و الخبرة[1].

و تشير إحصائيات منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي إلى أن هناك أكثر من مليون أفريقي حاملين شهادات عليا في الدول الغربية، كما تقدر إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNPD) بخصوص الدول العربية و الأفريقية بأن54% من الأطباء و 26% من المهندسين و 17% من أصحاب الشهادات العلمية العليا

---

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر:

OECD, International mobility of the highly skilled ,OECD policy brief ,Paris 2002

[1]China academe for social science, international policy and security report 2007,Bejan 2007

المتخرجين من الجامعات و المعاهد العربية و الأفريقية يهاجرون إلى الولايات المتحدة و كندا. و أن نصف الطلبة الأفارقة و العرب الذين يتابعون دراستهم بالخارج لا يعودون الى دولهم.

أما الكفاءات العربية الحاصلة على التعليم الجامعي و المهاجرة الى دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فقاربت المليون نسمة وفقا لبيانات عام 2000. وشكل هذا العدد 5.2% من مجموع الكفاءات التي ولدت خارج دول هذه المنظمة البالغ 9% من مجموع المنحدرين من دول أخرى.

و حسب هذه البيانات، يتفاوت وجود الكفاءات العربية المهاجرة بين بلد و آخر من بلدان الاستقبال، فقد استقبلت فرنسا(40%) من الكفاءات العربية المهاجرة إلى اروبا تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23%، في حين استقبلت كندا (10%)فقط نظرا لتبنيها سياسات الهجرة أكثر انتقائية، و استقبلت استراليا 4% فقط و اسبانيا 3.6%،و ايطاليا2.6% [2].

و يوضح الشكل التالي هجرة الكفاءات العربية الى بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لعام 2000

الشكل رقم(6-1): هجرة الكفاءات من الدول العربية خلال العام 2000

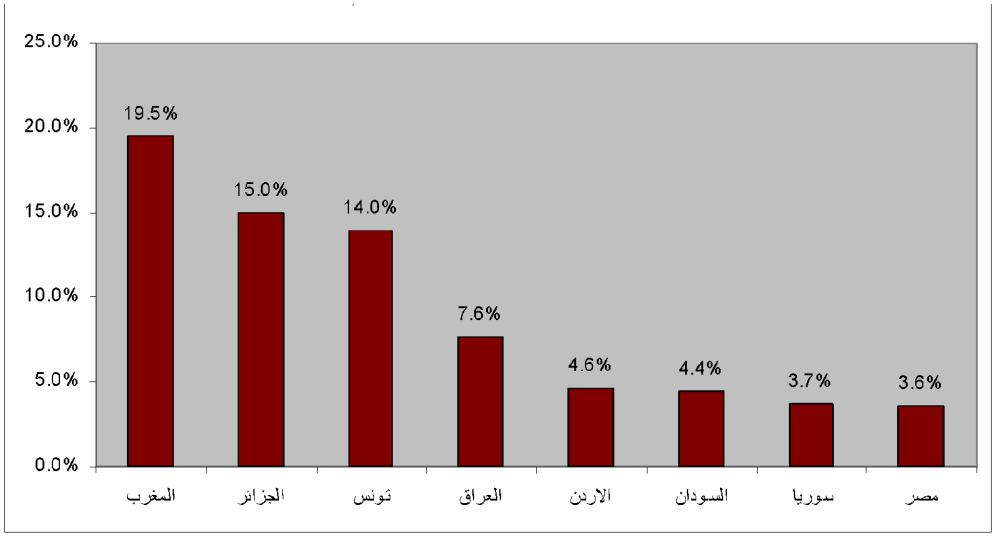

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) تقرير الاسكان و التنمية –الهجرة الدولية التنمية في المنطقة العربية- التحديات و الفرص / نيويورك / 2007ص 28

المصدر: الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي /دراسة حول هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة و مفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية 2008./

3-2:محددات هجرة الكفاءات بين عوامل الطرد و الجذب

لقد حاول "وليم غليزر" في دراسته المعنونة"هجرة الكفاءات" : "ما نعرفه عنها و ما نحتاج الى معرفته" و التي أعدها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب و البحث أن يحدد دوافع هجرة الكفاءات من خلال تسليط الضوء على المهاجر و البلد المضيف بما يقدمه من إغراءات للهجرة.أما الموطن الأصلي فله دور سلبي، لعدم قيامه بتأمين الظروف و الشروط المادية و المعنوية التي تحتاجها الكفاءات.وأعطي مثالا هنا عن دوافع الطلاب للهجرة و قرار الدراسة بالخارج و متابعة الاختصاص، و ماهية روابط ولاء الطلاب بالموطن الأصلي، و الدور السلبي له في عدم تامين ما يمكنهم من الدراسات العليا
و متابعة الاختصاص[1].

3-2-1: عوامل الدفع

ترتبط هذه العوامل بالظروف السائدة في الدول النامية و التي تقف في مقدمتها ظاهرة التخلف بأبعادها المختلفة.و يمكن إيجاز عوامل دفع الكفاءات للهجرة الى الخارج بما يلي:

3-2-1-1:الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية في مقدمة الأسباب التي تفسر نزيف هجرة الكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة، فالأوضاع الاقتصادية في دول الإرسال لا تسمح بأن يتقاضى ذوي الكفاءات ما يناسب مستواهم العالي من التأهيل و التدريب و الأداء، حيث تعد الرواتب و الأجور التي يتقاضاها العلماء و المهندسين و الأطباء و الاختصاصيين منخفضة جدا في أغلب الدول النامية الأمر الذي يجعل البعض يعمد على العمل خارج أوقات الدوام الرسمي و في أعمال قد لا تتناسب مع الاختصاص في سبيل توفير دخل إضافي للراتب لمواجهة أعباء المعيشة و التي تشهد ارتفاعا كبيرا بسبب ظاهرة التضخم المتمثلة في ارتفاع الأسعار.
و علاوة على تدني الأجور فان بنى الإنتاج غير قادرة على استغلال و استخدام القدرات الإنتاجية، و في الوقت ذاته تساعد على تعميق ظاهرة التخلف الاقتصادي و الحرمان مما يجعل مجتمعات العالم النامي غير قادرة على الاستفادة من القدرات البشرية الهائلة الموجودة فيها.
يضاف إلى ذلك انعدام التخطيط العلمي السليم في تلك الدول، بحيث يجد ذوي الاختصاصات العالية أنفسهم معزولين لا يجدون الإطار المناسب الذي يعملون ضمنه و الذي يستطيع الاستفادة من خبراتهم

3-2-1-2:الأسباب السياسية:

[1] مصطفى عبد اله الكفري/ هجرة الكفاءات العربية و التنمية /بحث منشور على موقع الحوار الاليكتروني 20سبتمبر 2003 www.ahewar.org تم الاطلاع عليه في 22-02-2011

يشكل الواقع السياسي عنصرا مهما من العناصر المسببة لهجرة الكفاءات و هذا ما يمكن ملاحظته في اغلب الدول النامية التي تعاني من اضطرابات سياسية و عدم الاستقرار السياسي و الحروب الأهلية .الأمر الذي يدفع ذوى الكفاءات و المهارات الى الهجرة خارج الوطن.فمشكلة حقوق الإنسان لم تحل في العديد من الدول النامية، فضلا عن قضايا حرية الرأي و التعبير التي تعاني من تقييدات و قمع. و هي مسائل ذات أهمية كبيرة يحتاج فيها الباحث الى الحرية ف البحث و التحقيق و تعيين المعطيات و إصدار النتائج و يشكل الوطن العربي مثالا صارخا للهجرة بسبب الواقع السياسي خصوصا بعد نكسة 1967، و الحرب الأهلية اللبنانية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وسنوات الجمر في الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين ،و الاحتلال الأمريكي للعراق و الذي ساهم في تهجير خيرة العقول العراقية من مختلف الاختصاصات العلمية، علاوة على حملة التقتيل و التهجير و التي راح ضحيتها قرابة 286أستاذا جامعيا و هذا وفقا لدراسة بعنوان(محنة الأكاديميين العراقيين)و التي قدمت في مؤتمر مدريد عام 2006 حول اغتيال الأساتذة الجامعيين[1].

و في نفس الصدد و بالربط بين ظاهرة الإرهاب و العنف و إسهامها في هز الاستقرار السياسي فان هذه الظاهرة تسهم بشكل واضح في هجرة الناس من بلدانها. و بالرجوع إلى حالة الجزائر فقد جاء في دراسة للمكتب الوطني للإحصاء في الجزائر بتاريخ 1997/07/27أن حوالي(410 ألاف) جزائري غادروا بلادهم و لم يعودوا اليها خلال الفترة الممتدة من 1990-1995 و قد عزت السبب الى تنامي موجات العنف بين الحكومة و الحركة الإسلامية.

و أضافت الدراسة أن الجزائر خسرت من إطاراتها الرفيعة المستوى من الأطباء و اساتذة الجامعة، و المهندسين، و الصحافيين الذين هربوا من الإرهاب و أعطت مقالا عن ذلك بمغادرة أكثر من 1000أستاذ جامعي و الجدول التالي يوضح تنامي الهجرة في الجزائر خلال الفترة المذكورة

الجدول (2-1): تطور عدد المهاجرين الجزائريين من الفترة (1990-1995)

1990	1991	1992	1993	1994	1995	المجموع
12000	95000	106796	112759	48285	29496	404.309

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر ONS 1997

و من خلال هذا الجدول نلاحظ تنامي الهجرة مرده الى تنامي موجات العنف. كما نلاحظ تدني مستوى الهجرة ما بين 1994 و 1995 و هذا يعود الى تشديد شروط منح تأشيرات الدخول الى بلدان أخرى.[1]

[1] اسماعيل الجليلي، محنة الأكاديميين العراقيين/بحث مقدم الى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين 23-24 مارس 2011

[1] عبد الله الزاهي/ اقتصاديات التعليم /مرجع سابق ص 323

3-2-1-3:الأسباب الاجتماعية:

و تمثل الأسباب الاجتماعية بسيطرة العادات و التقاليد و الإيمان بالعبقرية المطلقة للخبرات الأجنبية، مقابل التشكيك و عدم الثقة في قدرات المحليين،و يشكل هذا الموقف عنصر دفع للكفاءات الوطنية إلى الخارج و يسهل إحلال الخبراء الأجانب مكانها و الذي يكلفون اقتصاديات الدول النامية الكثير من الأموال.

و يلاحظ اليوم في العديد من الدول النامية الاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية في وضع الخطط ووضع السياسات و الاستراتيجيات، الأمر الذي يصيب الكفاءات الوطنية بالإحباط بالرغم من أنها الأقدر على تشخيص الواقع و تقديم الحلول من الخبراء و الأجانب الذي اغلبهم لا يعرف البيئة و المجتمع والاقتصاد في الدول النامية.

3-2-1-4:الأسباب الأكاديمية و التعليمية:

تتمثل الأسباب الأكاديمية بانعدام الحرية الأكاديمية خصوصا في الدول النامية التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية قائمة على هيمنة الحزب الواحد، و تجميد حركة البحث العلمي،نتيجة لترأس الجامعات و مراكز الأبحاث لبعض العناصر غير الكفؤة ، و غياب العناصر الكفؤة عن المراكز القيادية في مجال البحث العلمي.بالإضافة إلى عدم توفر المناخ العلمي المناسب للبحث نتيجة لتدني الإنفاق على البحث العلمي و التطوير و الذي لم يتخط 1% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، في حين وصل في الدول المتقدمة نحو 2.4% خلال الفترة(2000-2005).

كما و أن تخلف النظم التعليمية السائدة و مناهجها و طرائقها و أساليبها تعد في مقدمة الأسباب التعليمية التي تدفع بهجرة الكفاءات، حيث أن البيئة التعليمية السائدة في أغلب الدول النامية لا تتيح للكفاءات أن تبدع و تطور الشكل الذي يسهم في بناء الطاقات البشرية المؤهلة تأهيلا علميا متميزا، و بالتالي يضطرون إلى الهجرة لدول الشمال التي يتيح فيها النظام التعليمي أمام الكفاءات المهاجرة كي تطور نفسها، الأمر الذي ينعكس إيجابا على المسيرة التقدم في تلك الدول[1]

3-2-2: عوامل السحب

ترتبط عوامل السحب بالأوضاع السائدة في لدول المتقدمة صناعيا التي تتسرب اليها العقول من الدول النامية، و تتمثل هذه العوامل بما يلي[2]:

3-2-2-1توفر الفرص العادلة و المتكافئة للبحث العلمي:

[1]UNISCO ,institute for statics, a globale perspectives on research and edvelopment,October 2007

[2] عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة، هجرة العقول العربية الى الدول التكنولوجية، دار الأندلس لطباعة و النشر، بيروت 1984ص 73-74

ان نجاح الدول المتقدمة سواء في أروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو كوريا الجنوبية في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي إنما يرجع الى توفير البيئة المناسبة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي لكافة المشتغلين في الجامعات و المراكز الأبحاث المستقلة او التابعة للقطاع العام و الخاص بصرف النظر عن خلفياتهم العرقية و الدينية و الجنس و اللون،المسألة التي تتيح الفرصة أمام الكفاءات المهاجرة على تفجير طاقاتها الإبداعية في مختلف المجالات و الميادين العلمية، و خير دليل على ذلك حصول العديد من أبناء الدول النامية الذين استقروا في الدول المتقدمة على جوائز نوبل. على سبيل المثال عالم الكيمياء المصري "أحمد زويل" و عالم الاقتصاد الهندي "لامارتيا سنغ"

3-2-2-2التشريعات و القوانين المشجعة للهجرة:

رغم وقوف الدول المتقدمة في وجه هجرة أبناء الدول النامية إليها،غير أنها تتبنى سياسات مخططة و مدروسة لاجتذاب أصحاب الكفاءات و المهارات الخاصة من هذه الدول و الذين يتمتعون بخبرات متميزة. و على سبيل المثال إصدار الكونغرس الأمريكي تشريعا في عام 2000يحمل اسم "موارد تكنولوجيا القرن العشرين و الزعامة التجارية" يهدف الى المساعدة على تمتع الولايات المتحدة بالتفوق التكنولوجي بواسطة منح الأفضلية لحملة الشهادات العليا في الرياضيات و العلوم و الهندسة والتكنولوجيا. و كان حصاد هذا التشريع أن ازداد بطاقات الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة من 90ألف في السنة الى 210ألف[3] .

3-2-2-3:الأجور المرتفعة و العلاوات و الكفاءات:

تشكل المرتبات و الأجور العالية و الامتيازات التي يحصل عليها العلماء و المهندسين و الأطباء و غيرهم من الكفاءات العلمية في الدول المتقدمة أحد أهم عوامل السحب أو الجذب التي تدفع العقول الموجودة في الدول النامية للهجرة إلى الدول المتقدمة .

3-2-2-4:الاستقرار السياسي و التقدم الاقتصادي:

تتسم النظم السياسية في اغلب الدول المتقدمة بظاهرة استقرار السياسي نتيجة لسيادة و تطبيق الآليات الديمقراطية في إدارة الشؤون السياسية في البلاد، و التي تتيح للجميع التعبير عن رأيه و بكل حرية و شفافية،فضلا عن إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق طموحاته العلمية في ظل أجواء تتسم بالشفافية و المنافسة العلمية الشريفة.

كما أن التقدم الاقتصادي الذي تشهده الدول المتقدمة و الذي يساعد في توفير مستوى معاشي ممتاز وضمانات اجتماعية، و توفير جميع وسائل الاستهلاك و الرفاه المادي و تسهيلاته تشكل اغراءا قويا للعقول الموجودة في الدول النامية للتسرب و الانتقال للعمل في الدول المتقدمة.

[3] سمير فؤاد، عدوى هجرة العقول تنتشر في العالم و تخلف خسائر اقتصادية فادحة 14 أكتوبر 2007،www.elaph.com تم الاطلاع عليه في 2011-02-25

و صفوة القول، فان أغلب الدراسات التي عالجت إشكالية هجرة العقول أجمعت على سببين رئيسين لهجرة الكفاءات أولهما يتعلق بضعف الإمكانات و البنيات للتمكن من ممارسة ما تعلمه المرء، و قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، و ثانيهما يكمن في التضييق على حرية التعبير و سيادة الخوف الذي يهل على الابتكار و الإبداع.

3-3: مشكلة هجرة العقول بين آثارها السلبية الايجابية:

3-3-1:المخاطر الناجمة عن هجرة الأدمغة:

3-3-1-1:توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء:

حيث ثبت على المستوى الدولي أن هجرة الكفاءات تزيد من الفجوة ين دول العالم المتقدم و التي تزداد قوة وثراء و تقدما. و دول العالم المتخلف التي تزداد ضعفا و فقرا و تخلفا.

و في تصريح لأحد أكبر المسؤولين الأمريكيين (السيد "والتر موندیل") ،و الذي كان عضو في لجنة شكلها "الكونغرس" الأمريكي لبحث هذه الظاهرة، و بعد تقصي الحقائق و الاطلاع على الإحصائيات و البيانات التي أعدتها اللجنة خرج بنتيجة"ان التريف البشري هو واحد من العوامل التي تعمل على زيادة الفجوة بين الدول الغنية، و الدول الفقيرة. و في بعض الحالات اتضح أن هذا العامل قد ألغى تماما أثار أية فائدة كان من الممكن أن تعود على بعض الدول من برامج المعونات الأمريكية.

3-3-1-2:انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية:

ان المهاجر قد يحق ربحا شخصيا لنفسه و أسرته ، إلا أن فقدانه في بلده ينعكس سلبا على المواطنين .وفي هذا المجال يقول الكاتبان الكنديان(جروبل و سكوت) ان خطورة هجرة الكفاءات بآثارها السلبية على الناتج الوطني للمجتمعات الخاسرة، لا يتوقف عند انخفاض مستوى المعيشة للمجتمع فحسب بل قد يصل الى الجوانب العسكرية التي تتأثر بدورها بذلك الانخفاض، حيث ستقل نسبة الضرائب المحصلة من المواطنين للدفاع عن بلدهم.و يخلصان الى القول : أن تلك الخسارة لا يمكن تعويضها بأية حال من الأحوال.

3-3-1-3:القضاء على الأمل في التقدم:

إن هجرة العلماء الأكفاء من بلدانهم النامية إلى المتقدمة، يزيد من فرصة رقي و تقدم هذه الأخيرة بينما يقضي على بارقة الأمل في بلده الأصلي . خاصة و ان الاستعمار قد خلف على البلاد التي تركها أنواعا من القيادات و أطرا من الوظائف ترتبط ارتباطا وثيقا. ففي ميدان التعليم مثلا نجد أن الشهادات قد قننت على أساس مستويات وضعت في بلاد متقدمة . لا على أساس حاجات المجتمعات النامية الأمر الذي يجعلهم متوافقين عند تخرجهم مع سوق العمل في تلك البلاد المتقدمة بسهولة و يسر، في الوقت الذي يهربون فيه من تخلف مجتمعاتهم الأصلية، و هذا بحد ذاته يقضي على الأمل في تحسين المستويات المختلفة في مجتمعاتهم صحية كانت أم علمية أم اقتصادية....الخ.

و نذكر هنا أن وزير التعليم البريطاني في فترة الستينات "انتوني كروسلاند" قد تحدث بصوت عال ضد الولايات المتحدة التي استنزفت الكثيرين من أبناء انجلترا في مجال الطب . و في مجال الحاصلين على الدكتوراه الأمر الذي يجعل السيناتور الأمريكي" روبرت كندي" يأخذ كلامه ليستشهد به أمام اللجنة المعنية بالتزيف البشري في الكونغرس الأمريكي فيقول" ... أنها-أي الهجرة- عقبة كأداة أمام التقدم الدول النامية في كل من اسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية." و يطالب بإيجاد الحلول الناجحة[1].

3-3-1-4:الفاقد الاقتصادي في مجال التعليم و ارباك التخطيط التعليمي للدول النامية:

حسب الخبراء في مجال اقتصاديات التعليم فإنهم يحسبون (المدخلات) في العمليات التعليمية و المنفق عليها مثل المباني الدراسية، و الكتب و البرامج التربوية و إعداد المعلمين و المؤهلين . ثم هم بعد ذلك يحسبون (المخرجات) التعليمية و هي التي تمثل فيما تخرجه المدارس من كفاءات تخدم المجتمع في مجالات التنمية المختلفة. إضافة الى ما تمد الجامعات به مجتمعاتها من كفاءات عالية و باحثين مدربين.

3-3-1-5انخفاض المستوى الصحي في الدول النامية:

يشير "اوسكار غيش، و مارتن غودفري" إلى أن كارثة الفقراء في العالم الثالث ستظل مستمرة إلى أمد بعيد فيما يتعلق بصحتهم،ففي بلدانهم الأصلية نجد أن الأطباء يميلون إلى التجمع في المدن الكبرى، تاركين مناطق الأرياف و تجمعات الفقراء. و حين تتاح لهم الفرص يهاجرون إلى الدول الأكثر غنى و تقدم و تقدما ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي في دول العالم النامي، و ارتفاعه في دول العالم المتقدم.

و لتوضيح خطورة الأمر نورد الأمثلة التالية:

- كان لباكستان عام 1973، ثلاثة ألاف طبيب من أبنائها يعملون على أرض غير أرضهم ، بينما كان عدد الأطباء في وطنهم لا يزيدون عن 15.600طبيبا و طبيبة.

- نسبة الأطباء إلى المواطنين في البلاد المتقدمة 500 بينما نجدها في:

المجتمع الباكستاني على وجه العموم :7400

أما في ريف الباكستان فتصل إلى 25000

و في اليمن 40.000

-ان الدول الاروبية التي تفقد بعض عقولها البشرية-خاصة الأطباء- تعوضهم من الدول النامية .

- في عام 1976 هاجر 60% من أطباء السودان.

- يقول الدكتور" ويست" عميد الطب في جامعة أوكلاهوما:" إننا لو نظرنا إلى مشكلة نزيف العقول من حيث التكاليف في مجال الأطباء النازحين إلى بلدنا أمريكا . فاننا يجب ان نفهم أنه كان علينا في حالة عدم

[1] محمد عبد العليم مرسي/هجرة العلماء من العالم الاسلامي/ ص 62

ورود أطباء لدينا من الخارج أن نبني و أن ندير حوالي 12 كلية طب، و كان علينا أن ندفع حوالي 8 مليون دولار لتشغيل كل كلية منها.

و في تقرير أوردته مجلة The U.S & Word Report بأن عدد الأطباء النازحين الى الولايات المتحدة يعادل ما يتخرج سنويا من 30كلية للطب.[1]

3-3-1-6:إرباك خطط الابتعاث لدى الدول النامية:

تحاول الدول النامية جاهدة أن تلحق بركب الدول المتقدمة، فتضع الخطط التنموية الشاملة. و تبعث بعض العناصر البشرية للإطلاع و الدراسة على أمل أن يعودوا إليها و يساهموا في دفع عجلة التقدم . ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودون إلى الوطن مما يؤدي إلى إرباك خطط التنمية .

أي فالمشكلة هنا لا تكمن في أولئك الذي يعلنون عن نياتهم مسبقا واضحة و صريحة بأنهم سيهاجرون و لن يعودوا. و لكن المشكلة تكمن في أولئك الممتنعون عن العودة لأوطانهم بعد انتهاء دراستهم.

يقول تقرير أمريكي (حكومي) ان نسبة الممتنعين عن العودة الى 48% من مجموع الطلاب الذي ذهبوا الى الولايات المتحدة بغرض الدراسة. ففي عام 1967 نجد أنه من بين 7913طالب في مجالات العلوم و الهندسة و الطب قد امتنع منهم 3772 عن العودة الى بلادهم الأصلية. بحيث غيروا تأشيرات دخولهم إلى أمريكا من الرمز F الخاص بالطلاب الى مواطنين مقيمين اقامة دائمة و هي الخطوة الأولى نحو الهجرة.

3-3-1-7:قطف القيادات الوطنية الهامة في المجالات الحيوية:

و كي نلمس هذا الوجه الخطير نقرأ في مجلة Christian Science Monitor الأمريكية . أن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي الدول النامية ملايين الدولارات كي تنمي نفسهابينما هي تستفيد من أجيال هذه الدول المستقبلية في مجالات العلم الطبيعي و الطب و الخبرة الفنية و تمضي المجلة قائلة:

"إن هذه القيادات العلمية هي أثمن و أهم حتى من الغذاء و من الآلات التي تقدم لهذه البلاد على شكل برامج للمعونة".

3-3-1-8:التأثير على معنويات العلماء بالوطن:

لعل من اخطر الآثار السلبية الناتجة عن حركة هجرة أصحاب الكفاءات العالية هي الأثر النفسي السيئ الذي تتركه هجرتهم على زملائهم من العلماء و ذوي الكفاءات الناذرة الذي بقوا بالوطن و لم يهاجروا. فالباقون في الوطن يشعرون بأنهم يعاقبون بسبب ولائهم، فهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية و اجتماعية و علمية

[1] انظر الموضوع كاملا و موسعا في:انطوان زحلان(مشرف) ندوة هجرة الكفاءات، أوسكار غيتين و مارتن جودفري، نظرة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب، ص 261-290

بحثية سيئة قياسا مع زملائهم المهاجرين الذي يعملون في ظل ظروف أفضل من جميع النواحي، علميا و ماديا و نفسيا[1].

3-3-1-9:هروب رأس المال البشري من أماكن الحاجة إليه إلى أماكن الوفرة:

و هذا الهروب يؤدي إلى نتائج عكسية في كل من البلد المصدر و البلد المستقبل لراس المال البشري الكفؤ فالبلد المصدر و البلد المستقبل يزداد تقدما و ثراء. و بذلك تتباعد الهوة بينهما.و بالتالي فان الأمل في التقارب يصبح ضعيفا.

و العكس صحيح إن حافظ البلد على رأس ماله البشري و تضافرت الجهود بين الجميع للنهوض بالوطن، و خير مثال على ذلك ما حدث في اليابان و ألمانيا اللتان استطاعتا بما تبقا لديهما من قوى بشرية بعد الحرب العالمية الثانية أن تقفا على أقدامهما، بل و تتقدما لتصبحا في مقدمة دول العالم في مجال التنمية.

3-3-2:الجوانب الايجابية في ظاهرة هجرة الأدمغة:

رأى بعض الكتاب و الباحثين ان ظاهرة هجرة العقول ليست ضررا كلها، بل أن البعض اعتبرها حقا مقدسا للفرد كما هو الحال بالنسبة للدكتور "زكي نجيب"، بحيث اعتبر أن عليه أن يبحث عما يمكن أن نصفه(بالمجال الحيوي للإبداع) و هو يضع الأمر في معادلة بين الفرد ووطنه فيقول: لولا هجرة العقول لما انتشرت في الأرض ديانات و لا علوم و لا فنون و لا نظم للحكم و الحياة. كما يضيف الكاتب في حكم يطلقه على ظاهرة الهجرة و هو :أنه اذا وجدت العقول في وطنها ما يشعل ذكاءها و يعينها على الإبداع ففي هذه الحالة امتنع المبرر أن تهجر وطنها، و اذا وجدت عكس ذلك فيحق لها أن تهاجر.

و يمكن أن نلمح بعض الفوائد للهجرة حول العوائد المادية و العلمية و هي:

1. استغلال إبداعات العقول لصالح البشرية جمعاء: فإذا كانت هذه العقول لا تستغل في أوطانها، فان هجرة أصحابها إلى الخارج، و استغلالهم لطاقاتهم و إبداعاتهم لا يقتصر خيرها عليهم فحسب بل ينتشر ليعم دول العالم و شعوبه(مخترعات، ابتكارات..).

2. فضل الدول المتقدمة في نبوغ و تنمية العلماء المفكرين: فهؤلاء لو بقوا في بلادهم بإمكانياتها الفقيرة فستبقى إبداعاتهم رهينة قلة الموارد، أو عدم الاهتمام.[1]

3.المعونات المالية التي يرسلونها للأهل، للوطن:و هذه المعونات مربوطة بعدة عوامل منها(عدد المهاجرين، و قوانين العمل و الهجرة في بلاد المهاجر اليها. و نوع الهجرة"دائمة أو مؤقتة" فبينما تسمح بعض البلاد بتحويل أي مبالغ من المال الى الخارج 'الولايات المتحدة' ، يقوم غيرها من الدول باعفاء المهاجرين اليها من الضرائب

[1] عبد الله الزاهي رشدان/ مرجع سابق 305

[1] محمد عبد العليم مرسي / مرجع سابق ص 72

عن ذلك الجزء من الدخل الذي يرسلونه الى ذويهم" ألمانيا الغربية،و السويد" أما بعض الدول فتشترط انفاق جزء معين من الدخل في البلاد التي يعملون فيها، بذلك لا تسمح لهم الا بتحويل نسبة دخلهم الى الخارج.
و في كل الأحوال فان هذه التحويلات يعود أثرها على أسرة المهاجر و أهله و بلده.

4. مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن الأم :

حيث ان وجودهم يساعد في عمليات القبول بالجامعات للمبعوثين الجدد، و في أمور اجتماعية أخرى مثل السكن و التكيف مع المجتمعات الجديدة.

إلا أن احتكاك الجدد بالقدامى و خاصة المهاجرين منهم، بعد اطلاعهم على أوضاعهم المالية و المعنوية و ظروف حياتهم و معيشتهم المستقرة.يجعل منهم أكثر ميلا للبقاء و عدم العودة.

5.المساهم في جل مشكلة البطالة او التخفيف من حدتها:

لما كان الأقطار النامية تتميز بارتفاع معدلات النمو السكانية،و انخفاض معدلات النمو الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي الى انتشار البطالة، و بالتالي فان الهجرة تشكل حلا مؤقتا و جزئيا بانتظار الحلول السريعة و الجذرية.

6. مساعدة الوطن الأم اقتصاديا: و يرى البعض أن هذه المساعدة تتمثل في بعض المظاهر مثل:

- اطلاع الوطن على أخر ما توصل اليه العلم.
- المهاجر يترك المجال لغيره في وطنه، مما يزيد من نصيب الأفراد في الدخل.
- تحويلات المهاجر لأفراد أسرته.

7.دور المهاجر كسفراء لبلادهم . و هذه المنفعة قد تكون ذات مردود سلبي إن أساء المهاجر، أو تصرف تصرفا يسيء إلى سمعة بلده، أو تخاذل عن شرح قضايا أمته، و توضيحها و الدفاع عنها.

8. ما يحملونه من فوائد و خبرات في حالة العودة إلى الوطن الأم:

في حالة عودة المهاجر إلى وطنه مرة أخرى، فإنما هو يرجع بما اكتسب من مال و خبرة في دولة متقدمة اقتصاديا و علميا، و هذا يرف من كفايته و قدراته و يساعد على نمو اقتصاديات بلاده و تقدمها العلمي.

في حالة عودة المهاجر إلى وطنه مرة أخرى، فإنما هو يرجع بما اكتسب من مال و خبرة في دولة متقدمة اقتصاديا و علميا، و هذا يرفع من كفايته و قدراته، و يساعد على نم اقتصاديات بلاده و تقدمها العلمي.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في الفصل الأول الإلمام بكافة الجوانب النظرية التي تخص ظاهرة الهجرة على اعتبار أنها عملية التحرك سواء عبر الحدود الدولية أو حتى داخل الدولة الواحدة . و حاولت العديد من النظريات دراستها و البحث في أسبابها و منها مثلا: "تاونسوند" و "كالينتون"، حيث أجابوا على التساؤلات التي تثيرها عملية الهجرة على العلاقة بين السكان و الموارد المعيشية و التي افترضوا ثباتها

و بالتالي عالجوا أثرها على الدخول و المستوى المعيشي للأفراد. أما نظرية التجارة الدولية فأجملتها في إطار تبادلي لعناصر الإنتاج (رأس المال و العمل) على أساس أن الإمكانيات المادية و البشرية غير متساوية في كافة أقطار العالم، و اعتبرها أصحاب هذا التوجه أن الارتفاع في الأجور هو الحافز الرئيسي لانتقال القوى العاملة، أما أصحاب التوجه النيوكلاسيكي فقد اعتبروا أن الهجرة ذات فائدة اقتصادية لكل من طرفي الهجرة على الدول الباعثة و المستقبلة على حد سواء و تعتمد النظرية التقليدية على المفاهيم التالية : الاختيار العقلاني،تعظيم الأرباح،حركية عوامل الإنتاج و الفوارق في الأجور.

أما نظرية التبعية فهي ترى أن الرأسمالية قد أوجدت نظام دولي مكون من دول مصنعة متطورة و أخرى متخلفة تابعة لها، و اعتبر" ميردال" أبرز رواد هذا الاتجاه أن الهجرة ذات أثار سلبية على العالم الثالث الباعث له بحيث تتسبب في إفقاره من قوى قد تستطيع النهوض به و المساهمة في تنميته على أساس أنهم من بين عوامل الطرد و الجذب سيأتي على ذكرها في الفصل الثاني .

و سعيا منا للبحث في الجوانب الاقتصادية لظاهرة الهجرة و على اعتبار أن الهدف الأساسي للمهاجر هو تعظيم المنفعة سواء بالبحث عن فرص العمل تغيب في وطن الأصل أو على دخل يؤمن حياة أفضل رصدنا أهم الآثار و النتائج الاقتصادية لتحركات عنصر العمل، حيث أن أهم العوامل المؤثرة على قرار الهجرة تتمثل أساسا في العمر، الحالة الاجتماعية، التعليم ، المسافة، الأجور و الدخل

و الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى تكاليف ترك العمل و من الملاحظ أن هجرة العمال قد شهدت تزايدا في البلدان النامية الى البلدان الصناعية خلال العقود الأخيرة تركزت في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا وكذا دول الاتحاد الأوربي .

كما تطرقنا أيضا الى أهم محددات هجرة الأدمغة على أساس أن هده الأخيرة من أهم أشكال الهجرة ووجدنا أنها تتنوع ما بين عوامل سحب نجدها في الدول المستقبلة و التي توفر المناخ المناسب لهؤلاء

و ما بين عوامل طرد نجدها في الدول الباعثة و التي تعاني من ظروف اقتصادية و اجتماعية متدهورة ناهيك عن مستوى التعليم الضعيف فيها

الفصل الثاني

محددات الهجرة بين النظريـــة و التـــحلـــيـــل

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف النظريات التي عنيت بدراسة محددات الهجرة بشكل نظري عام و آخر تحليلي، حيث أنه من الجدير بالذكر أن مختلف الدراسات حول ظاهرة الهجرة تتركز حول ثلاثة محاور كبرى تتمثل في: محددات الهجرة، اندماج المهاجرين و أثار الهجرة على دول المنشأ و المقصد، و بالتالي فانه لا توجد نظريات تعالج في نفس الوقت هذه المحاور مجتمعة.

و نحاول من خلال ما يلي التطرق إلى محددات الهجرة من خلال مساهمة النظريات التقليدية و المعاصرة في ذلك. و من ثم نقوم بالإسقاط على دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية من جانب الجغرافيا الاقتصادية على أساس أن دول هذه المنظمة تعد من أكثر الوجهات مقصدا، و سنقوم من خلال هذا الفصل معالجة مايلي:

1. النماذج الدارسة لمحددات الهجرة بين النظريات التقليدية و المعاصرة .
2. واقع محددات الهجرة من منظور الجغرافيا الاقتصادية.
3. الدوافع و الأسباب الأساسية للهجرة من شمال أفريقيا إلى أروبا .

1-النماذج الدارسة لمحددات الهجرة بين النظريات التقليدية و المعاصرة

1-1: النظريات التقليدية لمحددات الهجرة:

1-1-1:المقاربة النيوكلاسيكية:

من بين النظريات التقليدية فان المقاربة النيوكلاسيكية قدمت العناصر الأولى للتحليل، و ذلك من خلال نموذج بسيط لتعظيم المنفعة تحت قيد الأجور، و بالتالي فان الهجرات تعتمد على الفروقات في الأجور ما بين دول الأصل

و الدول المستقبلة. لقد عرفت هذه المقاربة انتشارا واسعا، فعلى سبيل المثال اهتم كل من *Todaro*و*Harris* (1969) بالهجرات بين المدن و استخرجوا الفرضية النيوكلاسيكية للتشغيل الكامل و أدرجوا احتمال إيجاد عمل بدلالة دالة المنفعة للمهاجر و هذا ما يفسر الهجرة نحو الأقاليم المدنية الجاذبة من حيث الأجور و لكن أكثر مخاطرة من الوظائف الريفية،و هنا يمكن أن يرد احتمال البطالة[1].

1-1-2: نظرية رأس المال البشري:

لقد قدمت هذه النظرية عناصر تحليلية و نتائج مشابهة للمقاربة النيوكلاسيكية على يد كل من (*1961Schuliz*) و (*1964 Becker*) ، و يكفي من أجل هذا اعتبار الهجرات كاستثمار في رأس المال البشري. و بالتالي فان قرار الهجرة يعتمد على المردود بعد احتساب التكاليف. هذا المردود يعتمد في حد ذاته على الفرق في الأجور ما بين دول الأصل و الدول المستقبلة، و يعتمد أيضا على عمر المهاجر و الذي يدخل في الحسبان حساب الفرق في الأجر الحالي، بحيث كلما كان المهاجر أكثر شبابا كلما كان الفرق المحسوب على دورة الحياة أكثر أهمية. و بالتالي تزيد نسبة الهجرة.

كما أن الهجرة تعتمد على المستوى التعليمي و على مدى كفاءة المهاجر و تأهيله، حيث أن زيادة مستوى التأهيل يقلل من الخطر المرتبط بالهجرة، و بالتالي فانها تتزايد مع تزايد مستوى التأهيل و الخبرة.

و بالتوازي مع ذلك فان نظرية ***تسرب"هجرة" الأدمغة*** تكشف عدم تماثل المعلومة حول مستوى كفاءة و تأهيل المهاجر(حيث أن دول المقصد تملك معلومات أكبر حول كفاءة المهاجر من دول الأصل).

ان عدم التماثل هذا يفسر أن العاملين في الدول المستقبلة لهم يتقاضون أجورهم وفقا للإنتاجية الحقيقية لهم، في حين أن العمال في دول الأصل يتقاضون أجورهم وفقا للإنتاجية المقدرة (متوسطة)[2].

---

[1] Bauer et Zimmermann« causes of international migration :a survy »in :C.Gorter,P.Nikjkamp et J.Poot(eds)crossing borders .regional and urban perspectives on international migration , ALdershat,Ashagata(1998) p 95-127

[2] Tendances migratoires entre les pays méditerranées et l UE,evaluation quantitative et implications en terme de politique économique,Septembre 2007 p122

هذه المقاربة تم التوسع و التفصيل فيها أكثر من خلال نظرية"كسب الأدمغة"و التي توضح آثار هجرة النخبة على دول الأصل و الدول المستقبلة على حد سواء . و أثبتت هذه النظرية أن هجرة الأدمغة تتزايد كلما كان مردود الكفاءة أكبر في الدول المستقبلة، غير أنّها تدرس كذلك الشروط التي تسمح لهذه الفئة(النخبة) بالبقاء في دولهم خصوصا من خلال سياسات التشجيع على الإبداع المنتهجة من طرف هذه الدول(*Hall 2005*)

1-1-3:نظرية النظام العالمي :

تؤكد هذه النظرية أن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز(الدول الغنية)ومحيط (الدول الفقيرة).كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة.

تحلل هذه النظرية « الهجرة » بمنظور شامل، مؤكد ة على أهمية اقتصاد السوق .وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة والأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى وإلى تخبط الدوائر الاقتصادية والأطر الاجتماعية والثقافية. إن هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة، بشكل أكثر من الفوارق في الأجور و الوظـــائف .

يرى أنصار هذه النظرية أن من نتائج تأثيرات العولمة، ترك اقتصاديات العالم الثالث معتمدة على الزراعة وتصدير المواد الخام مراكمة بذلك التأخر الصناعي وغارقة في التأخر .وهذا ما يفسر سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.

وبالتأكيد، فإن التيارات الكبيرة للهجرة المعاصرة لا يمكن فصلها عن التفاوتات الاقتصادية، فقد تمت دراستها مع قضايا التنمية والتأخر أيضا، وقد أظهرت التحليلات الاقتصادية التقليدية لهجرة العمل حدودها وأظهرت أيضا أنها تركز بشكل أكثر على الجانب الفردي للهجرة ووجود ضروري لكسب أعلى أو إضافي يبرر الانتقال .وقد كان هذان العاملان محل تشكيك من قبل الدراسات التي تعالج هجرة العمل .يتناول هذا التيار من التحليل الهجرة كعملية ترتكز على اختيار جماعي ويأخذ الوحدة العائلية كإطار للتحليل [1].

و مما سبق يمكن القول أن النظريات التقليدية سمحت بالتطرق لبعض محددات الهجرة، خصوصا من حيث أن الهجرة مرتبطة سلبيا بالدخل في دول الأصل بالأخذ في الحسبان تكاليف الهجرة و على العكس من ذلك فان هذه النظريات أوجدت علاقة ايجابية ما بين الهجرات و الدخل في الدول المستقبلة و التي يتزايد حسب مستوى الكفاءة و التعليم.

1-2: النظريات الحديثة لمحددات الهجرة:

[1] اليورميد للهجرة (2)، بدعم مالي من المفوضية الأروبية للهجرة الثنائية بين دول ابحر المتوسط و الاتحاد الأروبي: دراسة منشورة على الموقع الالكتروني:-http://www.euromed-migration.eu/e1152/e16559/e16562/StudyonWomenredGIZ_EUROMED_II_AR_L.pdf
تـم الاطـلاع عليـه فـي:20/07/2011

لقد عرفت النظريات المفسرة لمحددات الهجرة خلال العشرين سنة الأخيرة توجهات جديدة مهمة، و نقترح في هذا الصدد التطرق الى ثلاث مساهمات و هي:

*نموذج الاختيار الذاتي * خصوصية تكاليف الهجرة * الجغرافيا الاقتصادية

1-2-1: نماذج الاختيار الذاتي:

ان الدراسات التي قام بها " *Borjas*" في سنوات 1987-1989-1994 و التي تتعلق بنظرية الاختيار الذاتي تعتبر من الدراسات الأولى الأكثر أهمية و كنقطة بداية، مرّ *Borjas* " بداية بالدخل الفردي في دول الأصل

و الدول المستقبلة، و التي تعتمد في نفس الوقت على الخصائص الملاحظة على الفرد(كالتعليم و العمر) و كذلك الخصائص غير الملاحظة كالإمكانيات الفردية . فإذا كان الدخل في الدول المستقبلة أعلى من دول الأصل (صافي من تكاليف الهجرة)، ففي هذه الحالة سيرغب الأفراد في الهجرة، و فسر ذلك بصفة احتمالية حيث وضح نموذج*Borjas* أن الهجرات تتزايد مع تزايد الدخل المتوسط في الدول المستقبلة و كذلك يربطها بتكاليف الهجرة . ان هذه النتائج تتطابق مع تلك المتحصل عاليها بالنسبة لنظرية رأس المال البشري[1] .

ذهب هذا النموذج بعيدا و ذلك بتوقع إن كان الأفراد يرغبون في الهجرة أو لا؟ و الإجابة على هذا التساؤل يمكن الحصول عليها باستعمال نموذج الاختيار الذاتي لـــ " *Roy*1951 "[2]و المتعلق بالهجرات حيث:

يتم اختيار المهاجرين ذاتيا ايجابيا(و هم هؤلاء الذي يملكون مداخيلا أعلى من الدخل المتوسط في دول الأصل) إذا وفقط إذا كان هناك ترابط جيد ما بين الخبرات في كلا البلدين (بمعنى أن الكفاءات قابلة للتحويل) و اذا كانت الدول المستقبلة تتميز بدخول أكبر عنها في دول الأصل.في هذه الحالة يتم انتقاء المهاجرين في الجزء العلوي من توزيع المداخيل في دول الأصل لأن هذه الأخيرة لها ميل إلى مساومة المهاجرين الأكفاء.

ان نموذج *Borjas* قدم مرجعا مهما للنظريات المعاصرة لمحددات الهجرة حيث تم توسيعه من طرف العديد من الباحثين مثلا" *Borjas* و *Bratesberg* 1996" حيث اقترحا تعميما لهذا النموذج بالأخذ في الحسبان الهجرات المؤقتة حيث أن الرجوع الى دول الأصل قد يكون بفعل عاملين:

الأول: يتعلق بخطة التركز الأمثل خلال كل فترات الحياة، و لكن يمكن أن يكون لبعض المهاجرين فائدة في البقاء في دور المهجر من أجل تراكم في الموارد المالية قبل العودة الى البلد.

ثانيا: ان الحافز الثاني للعودة قد ينجم عن أخطاء مرتبطة بالقرار المبدئي للهجرة، هذه الأخطاء تتعلق مثلا بالمعلومة الأولية الخاطئة حول الإمكانيات الحقيقية لإيجاد فرص الشغل في سوق العمل في الدول المستقبلة

[1] Borjas" economic theory and international migration "international migration revew (1994) p 485

[2]ان نموذج Roy درس كيف يتم اختيار العمال ذاتيا بدلالة احتمال ايجاد عمل

و كذلك من جانب الأجور المعروضة في هذه الدول[3].

و مهما كانت هذه الأخطاء فان النموذج العام لن يغير كثيرا النتائج المرتبطة بإجراءات اختيار المهاجرين .

و في ذات السياق و تبعا للهجرات المؤقتة قام العديد من الباحثين بدراسات تعتمد على مقاربة رأس المال البشري. و من خلال هذه النماذج فان الهجرات المؤقتة تنجم عن عدة عوامل كالفرق في الأجور و عدم التجانس في تفضيلات المستهلكين في دول الأصل و دول المقصد(*Djajic et Milbourne* 1988) و(*Brucker et Scharder* 2005)، بالإضافة الى الفشل في تجارب سابقة للهجرة و تغيرات الأجور وشروط التوظيف في كل من الدول الباعثة و المستقبلة (*Zimmerman et2003 Dustman* 1995) وتزايد الخطر في الدول المستقبلة

و تراكم رأس المال البشري (*Dustnan* 1997) و أيضا في الاختلاف في سعر الصرف(*Yang* 2006).

و أكثر تعميما فان الهجرات المؤقتة تعتمد على اندماج المهاجر في دول المقصد و هذا يقودنا الى مدى كفاءة المهاجر حيث أن هذه النظريات تفسر أن كفاءته تعتمد أساسا على تحويل رأس المال البشري و تحفيز الاستثمار فيه في الدول المستقبلة و بالتالي فان هذه الكفاءة هي التي تفسر الشكل الدائم أو المؤقت للهجرة[1]

هناك توجه آخر لنموذج "*Borjas*" حيث يرى أن قرارات الهجرة لا تتم دائما بشكل فردي، بل قد تكون في إطار عائلي و ذلك حسب "نظرية الهجرة العائلية"، إن إدراج العائلة في نماذج الهجرة ليس بالأمر الجديد حيث بين" *Mincer*" سنة 1978 أنه يكون للعائلة مصلحة في أن تهاجر اذا و فقط اذا كان عائد الفرد من العائلة

و الذي هاجر بمفرده يعوض خسائر باقي أفراد العائلة (و الذين ليس لهم مصلحة في أن يهاجروا) و قدم *Starck1991* أيضا الهجرات العائلية كوسيلة لتدنية الخسائر على مستوى العائلة ككل. إن هجرة فرد أو عدة أفراد من العائلة يعتبر وسيلة لتنويع مصادر المداخيل و كذا التقليل من الأخطار .

و يدرج كل من" *Borjas*" و"*Bornars* " (1991) من خلال نموذج الاختيار الذاتي، أن العائلة تتدخل مباشرة في قرار الهجرة بهدف تعظيم دخل الفرد. و بتطبيق نفس منهجية نموذج الاختيار الذاتي فان الأخذ في الاعتبار عنصر العائلة يقودنا إلى نتيجتين إضافيتين الأولى:أن هناك حالات أين يرغب أفراد من داخل العائلة في الهجرة حتى و لو كانت خياراتهم الفردية تميل الى البقاء و في نفس الوقت يمكن للأشخاص تقرير البقاء حتى و لو كانت خياراتهم الفردية المثلى تتمثل في الهجرة .

---

[3] Borjas" the economic of migration :journal of economic literature 32, 1667-1717

[1] Brucker.H et C.Defoort " the self-selection of international migrants, the considerd theory and new evidence IZA discussion paper 2053 institut for labor studies Bonn(2006)

هناك وجهات نظر أخرى مقارنة لنموذج" *Borjas*" حيث تعتبر أن قرار الهجرة لا يتحدد أساسا بقرارات اقتصادية بل يمكن أن يمكن إدراج القرارات السياسية و الدينية و العقائدية(*Cameranet*و *Mc Connaha2006*)و كذلك التحويلات الاجتماعية حيث كلما كانت مرتفعة في دول المقصد كلما شكلت حافزا دافعا للهجرة و هذا حسب (*Lee et Miller 2000*)[2].

1-2-2: خصوصية تكاليف الهجرة:

بالتوازي مع الدراسات المتعلقة بنموذج الاختيار الذاتي للمهاجرين، هناك دراسات أخرى جاءت لتقوي المعرفة بمحددات الهجرة و خصوصا تلك المرتبطة بخاصية تكاليف الهجرة. حيث أن التكاليف التقليدية معرفة على أنها تكاليف نقدية مباشرة(المسافة الجغرافية،تكاليف المعيشة في الدول المستقبلة، تكاليف المعلومات، التكاليف المرتبطة بعدم التحكم في اللغات، التكاليف النفسية أو غير الاقتصادية مثل الديانة، المناخ، البيئة...الخ) و هناك بعض الكتاب أدرجوا تكاليف أخرى مثل التكاليف الحدودية و غياب الشبكات الاجتماعية من نفس دول الأصل و كذا سياسات الهجرة .

ففيما يخص أولا أثار الحدود: فقد تم إثارة هذه النقطة و التفصيل فيها من خلال نظرية التجارة الدولية عن طريق *Mac Callum*(1995) حيث أدرج التكلفة الخاصة بمرور السلعة عبر الحدود. هذه التكلفة تعتبر مصدر الفجوة ما بين التجارة الإقليمية و التجارة الدولية. و هذا المفهوم تم التوسع فيه و إسقاطه على الهجرات من خلال نظريات تجريبية (*Helliwell 1997*) و الذي اختبر أثار الحدود من خلال نموذج الجاذبية المطبق على الهجرات و ذهب كل من *Hunt* و *Mueller (2004)* الى أبعد من ذلك بإدراج أثار الحدود مباشرة ضمن نموذج "الاختيار الذاتي ل *Borjas*"، و بالتالي تم اختبار أثارها انطلاقا من معطيات فردية، اذ أن هناك العديد من الباحثين بينوا أهمية الآثار الحدودية كمحدد للهجرة .

أما فيما يخص تكلفة الهجرة المرتبطة بغياب الشبكات الاجتماعية فانه يفسّر كما يلي:

ان وجود مهاجرين مستقرين في دول المقصد يسمح بتخفيض التكاليف على المهاجرين المستقبليين ذوي نفس الأصول الجغرافية و بصفة عامة فان الأخذ في الاعتبار وجود شبكات ضمن التحليل المرتبط بالهجرة لا يعتبر أمرا جديدا حيث قدم كل من *Al* و *Carrington(1996)* مساهمات كبرى في ذلك، بإثبات أن تكاليف الهجرة هي عبارة عن دالة متناقصة بالنسبة للهجرات السابقة.

و هذا الانخفاض في التكاليف قد يكون مرتبطا بالمعلومات التي يقدمها قدامى المهاجرين للمهاجرين الجدد و التي تخص مثلا سوق العمل. و في هذا السياق فان تكلفة المعلومة شكل أحد مركبات مفهوم الشبكات الاجتماعية. و يستطيع قدامى المهاجرين تخفيض التكاليف النقدية بشكل مباشر و ذلك بتوجيه الجدد حول

[2] Borjas. G, et S. Bronars" immigration and family" journal of labour economics (1991) p 123-148

البحث الأسرع عن العمل و السكن حسب(*Chou 1997*). و قد تم ملاحظة أنه خلال الفترة الأخيرة قلت تكاليفهم لأن وجود مثل هذه الشبكات يساعد على التأقلم مع ثقافة البلد المضيف من ناحية اللغة و البيئة (تخفيض التكاليف النفسية).

و كمثال آخر فان تكاليف النقل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية يمكن أيضا أن تنخفض بوجود مهاجرين مستقرين في هذه الدول حيث يوجهونهم إلى مختلف الطرق من أجل تفادي الدوريات على الحدود (*Portes* و*Borcos 1989*) .

و نشير أخيرا إلى أن هذه الشبكات قد تكون خاصة أو مهنية، ففي الحالة الأخيرة هذه مثلا يمكن أن نبين أن وجود تدفقات تجارية أو استثمارات أجنبية مباشرة تساهم في خلق شبكات مهنية و التي تخفض بالنسبة نفسها تكاليف المهاجر المستقبلي[1].

* ***سياسات الهجرة:*** يمكن أن تعتبر سياسات الهجرة أيضا كتكلفة مرتبطة بها و خصوصا من جانب الدول المستقبلة. إن العديد من الباحثين بينوا علاقة سلبية ما بين تشديد سياسات الهجرة في دول المقصد و تدفقات الهجرة (*Ethier, 1986 Benhabib, 1996 Biandri 2006*)، بحيث أن التشديد في الإجراءات ينعكس مباشرة على تكاليف الهجرة (الانتقال المطول من أجل الحصول على تأشيرة أو تكلفة أكثر ارتفاعا للتأشيرة) و هذه العلاقة تم أيضا اختبارها تجريبيا من طرف *Cobb-Clark, 2000 Bouered et Al, 2005 Ortega 1992* .

نظريا فان سياسات الهجرة لدول المقصد ليست بالضرورة تقييدية بل يمكن أن تكون أيضا جاذبة للمهاجرين، تبعا للأوضاع الاقتصادية (كالحاجة الماسة إلى موظفين في سوق العمل)، الدينية والسياسية. في نفس الوقت يمكن أن تزيد السياسات المتبعة من طرف لدول المنشأ من تكاليف الهجرة، فمثلا بعض الدول يمكن أن تصعب إجراءات الهجرة على مواطنيها مثلما كان الحال بالنسبة لدول الاتحاد السوفيتي سابقا. أو على العكس من ذلك قد تنتهج هذه الدول سياسات صريحة لتشجيع الهجرة مثل اسبانيا التي تعفي المهاجرين المحتملين من الخدمة العسكرية بهدف التخفيض من نسبة البطالة المرتفعة في البلاد[2].

1-2-3: مساهمة الجغرافيا الاقتصادية:

من خلال النموذج الابتدائي ل *Paul Krugman* (*1991*) فان فرضية التنقل الإقليمي للعمالة يسمح بالوصول الى علاقة متصاعدة ما بين الهجرة و حجم السوق في دول المقصد. و بالتالي كمكسب ابتدائي وجود عمال أو موارد طبيعية خاصة) و يصبح الإقليم أو الدولة جاذبا بشكل تصاعدي للأنشطة أو الوظائف

[1] Tendances migratoires entre les pays méditerranéen et l'UE /référence déjà citée p 128
[2] Tendances migratoires entre les pays méditerranéen et l'UE /référence déjà citée p130

في الأقاليم الاخرى و هذا ما أعطى ميلاد ما أصبح يعرف في الأدبيات الاقتصادية ب"اقتصاديات التجميع" Economie d'Agglomération .

من جهة أخرى و من خلال هذا النموذج فان تحرير التبادلات يزيد من صيرورة التجميع، و انطلاقا من مستوى منخفض لتكاليف التبادل و يصبح التراكم الكلي عامل يزيد من تطور الهجرة.

إن الجغرافيا الاقتصادية تقترح توجهات عديدة ، و التوجه الأول الابتدائي لنظرية *Paul Krugman* يقترح حلا تحليليا من أجل متغيرات التوازن خصوصا نسب أجور العمال الخبراء، هذا النموذج عرف تحت مسمى "نموذج حرية تنقل المقاول" foot loose entrepreneur models"" و الذي يحتفظ بفرضية انتقال العمالة خارج الأقاليم و غياب الروابط الصناعية ما بين الشركات(*Forslider Ottaviano 2003*) و في المقابل فان هذه النماذج استعملت دوال تكاليف مختلفة و من خلالها فان التكاليف المتغيرة و الثابتة تعتمد على نوعين من العمل(المؤهل و غير المؤهل)[1].

و هناك نماذج تعتبر فرضية التنقل الإقليمي محذوفة لفائدة الفرضيات التي تعتمد على الروابط الصناعية ما بين الشركات مع تنقل قطاعي للعمالة (*Venable*1996) و بالتالي فان الهجرات تتشكل داخل الأقاليم في حد ذاتها(تنقل ما بين قطاعين) و ليس ما بين الأقاليم.

أخيرا و بالتطرق إلى النماذج الخطية للجغرافيا الاقتصادية و التي أعادت إدراج فرضية تنقل العمال ما بين الأقاليم و لكن هذا التنقل غير تام بسبب تكاليف الهجرة مثلا، عدم تجانس العمل أو تفضيلاتهم نسبة الى أصولهم

(الأقاليم) . ان خلاصة هذا النموذج لم تتوصل إلى النتائج الابتدائية لنموذج*paul krugman* و المتعلق بالعلاقة ما بين حجم السوق و التجارة الدولية من جهة، و الهجرات من جهة أخرى[2].

1-3: تحليل لمحددات الهجرة:

1-3-1 نموذج الهجرات الدولية:

إن الهدف من هذا النموذج هو اقتراح إطار نظري و الذي يسمح بالإلمام بمجمل المحددات إلى تم التطرق إليها سابقا. حيث يفترض المرور بنمذجة الهجرات الفردية(مقاربة من جانب الاقتصاد الجزئي) و لكن نظرا لدراسة الهجرة بشكل ثنائي أي بالأخذ في الاعتبار دول الأصل و دول المقصد، و في ظل غياب قاعدة بيانات فردية دولية فسنقوم بتجميع هذه الدوال الفردية و هذا يسمح لنا بالعمل في ظل متغيرات الاقتصاد الكلي و التي من

[1] Tendances migratoires entre les pays méditerranéen et l'UE /référence déjà citée p133

[2] PISSARIDES C., Mc MASTER I., (1990), « Regional migration, Wages and Unemployment : Empirical evidence and Implications for Policy », Oxford Economic Papers, 42, p. 812-831.

خلالها يمكن إيجاد معطيات و بيانات متوفرة على المستوى الدولي. و سنتناول نماذج مطورة من طرف *Clark* و Al 2002، *Hatton* و *Williamson* 2005، *Péridy* 2006[3].

نعتبر أن القرارات الفردية للهجرة تعتمد على الاختلاف في المداخيل ما بين الدول المستقبلة و دول الأصل صافي من تكاليف الهجرة، نستطيع أيضا تعريف دالة G_{isd} للأرباح المحتملة من هجرة فرد i يستطيع ان يهاجر من بلد الأصل s نحو البلد المضيف d

$$G_{isd} = (W_{id} + T_{id}) - (W_{is} + T_{is}) - C_{isd} \qquad (1)$$

W_{id} و T_{id} تدل على الأجور و الإعانات الاجتماعية للفرد في الدول المضيفة و بنفس الشكل فان W_{is} وW_{is} تشير الى الأجور و الإعانات الاجتماعية في دول الأصل في حين أن C_{isd} تشير الى تكاليف الهجرة و بالتالي فاذا كانت الفروقات في الأجور الصافية من تكاليف الهجرة موجبة فان الفرد سيتخذ قرار الهجرة.

و فيما يلي معادلة الأجور:

$$W_{id} = \alpha_d + \beta_d S_i$$

$$W_{is} = \alpha_s + \beta_s S_i \qquad (2)$$

ان الأجور المقترحة تتضمن في داخلها مركبين (المعادلة 2): الأجر القاعدي المتوسط(α_d،α_s)، و أيضا الأجر يعتمد على مردود الكفاءة (β_d،β_s) و مستوى الكفاءة (S_i)، هذه الأخيرة تتبع القانون العادي للمتوسط μ_k و تباين σ^2_k، نقترح أيضا أن الأجور تتبع القانون الطبيعي مع معدلات و تباينات تتساوى إلى μ_{wd}،σ_{ws}، μ_{wd}،σ_{ws} نفس الشيء بالنسبة للإعانات الاجتماعية لها متوسطات و تبايناتσ_{td}،σ_{ts} ، μ_{ts} ، μ_{td} و نقترح أخيرا أن :

$$Cov(W_{id}, W_{is})>0,\ Cov(T_{id}, W_{id})<0 \text{ et } Cov(T_{is}, W_{is})<0$$

إن تكاليف الهجرة و الموضحة في المعادلة 3: تعتمد أولا على تكاليف اقتصادية مباشرة و غير مباشرة للتركز (C^E_{sd})، مثل المسافة الجغرافية (D_{sd}) ، الاختلافات في اللغة(H_{sd})، الاختلافات في معدلات البطالة (U_{sd}) بالإضافة إلى غياب الشبكات المهنية (N^B_{sd}). ان هذه التكاليف الاقتصادية للتركز تضيف تكاليف غير اقتصادية (C^{NE}_{sd})، مثل المناخ في البلد المضيف (Z_d)، البيئة (E_d)، بالإضافة إلى الاختلاف في الديانات ما بين دول الأصل و الدول المضيفة(R_{sd}). و نأخذ في الحسبان أيضا التكاليف الفردية الخاصة(C_{isd}) و التي

[3]Nicolas Péridy" A generalized model of international migration determinants:An application to European immigration from Southern Mediterranean countries." P7

ترتبط عموما بغياب العائلة و الأصدقاء(شبكات اجتماعية) و يقترح أن يكون لهذه التكاليف متوسط و تباين يساوي الى μ_n، σ_n مع $\text{cov}(S_i, C_{isd}) = 0$.

و أخيرا فان سياسات الهجرة لها أيضا العديد من المركبات: سياسة الهجرة لبلد الأصل(P_s) و كذلك في البلد المضيف (P_d)، هذه الأخيرة يمكن أيضا أن تعتمد على حصص و تراخيص الاقامة الاجمالية ($P_{d(q)}$) أو أيضا الانتقاء حسب الخبرات ($\gamma(\delta-\mu_k)$)، و هذا كما أوضحه كل من *Al* و *Clark* 2002، يمكن ان يدل على مستوى الانتقاء من ضمن سياسات الهجرة[1].

من اجل العتبة الخبرة كمرجع معطى δ واذا كان هذا الاخير مستوى الكفاءة متوسط المهاجرين وبالتالي فان عتبة الانتقاء الوحيدة التي تحدد سياسات الهجرة، اذا كان δ قابل للتغيير ،فان ارتفاع فيها يؤدي الى الارتفاع في المستوى النمطي لقبول المهاجرين في حين ان الارتفاع فيγ يؤدي الى الارتفاع في الاجراءات الانتقائية ضمن سياسات الهجرة .

بالإضافة إن سياسات الهجرة في الدول المضيفة هي الأكثر تقييدا من مستوى الانتقاء γ المرتفع وعتبة الكفاءة ذات المرجع δ المرتفع والكفاءة المتوسطة للمهاجرين μ_k الضعيفة وفي هذه الحالة فان تكاليف الهجرة المرتبطة بسياسات الدول المضيفة مرتفعة .

$$C_{isd}=C^{E}_{sd}(D_{sd}, L_{sd}, B_{sd}, H_{sd}, U_{sd}, N_{sd})+C^{NE}_{sd}(Z_{sd}, E_{sd}, R_{sd})+C^{S}_{isd}+P_s-P_d(q)+P_d[\gamma(\delta-\mu_k)] \quad (3)$$

انطلاقا من المعادلة (1) و (3)، نقوم بتجميع دالة المكاسب الفردية للهجرة من أجل تحديد احتمال الهجرة على المستوى الاقتصاد الكلي:

$$\Pr(M_{sd}) = 1-\Phi\left(\frac{-\mu_{wd}(S_i)+\mu_{ws}(S_i)-\mu_{td}+\mu_{ts}+C^{E}_{sd}+C^{NE}_{sd}+\mu_n+P_s-P_d(q)+\gamma(\delta-\mu_k)}{\sigma_{M_{sd}}}\right) \quad (4)$$

أين يمثل ϕ توزيع القانون الطبيعي σ_{Msd} ترتبط بالفجوة من نوع M_{sd} مع:

$$\sigma_{M_{sd}}=\sqrt{\sigma^2_{wd}+\sigma^2_{ws}+\sigma^2_n+\sigma^2_{td}+\sigma^2_{ts}+\gamma^2-2\sigma_{wd}\sigma_{td}-2\sigma_{ws}\sigma_{ts}-2\sigma_{wd}\sigma_{ws}+2\sigma_{wd}\gamma\sigma_k-2\sigma_{ws}\gamma\sigma_k} \quad (5)$$

[1] Nicolas Péridy -référence déjà citée p355

ان حساب المشتقات الجزئية للمعادلة (5) من خلال المستوى التجميعي تسمح بإيجاد مجموع الإشارات المحددة للهجرات المذكورة سابقا .حيث تتضمن γ حجم السوق و الذي يأخذ في الحسبان الدخل الوطني للبلد المضيف و الذي يأخذ في الحسبان سن المهاجر.

وبالتالي نستنتج أن الهجرات تعتمد إيجابا(سلبا) على الدخل و الإعانات الاجتماعية للبلد المضيف(الأصل)، و كذلك فان الهجرات ترتبط عكسيا مع مختلف تكاليف الهجرة سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية أو الخاصة (غياب الشبكات الاجتماعية) . و فيما يخص سياسات الهجرة فإنها تخفض عموما الهجرات إذا ما كانت تقييدية

(التخفيض في الحصص، ارتفاع عتبة الكفاءة المرجعية) و على العكس من ذلك يمكن أن ترفع من مستوى الهجرات اذا ما كانت تشجع صراحة استقبال المهاجرين (إعانات على الهجرة) و هذه الحالة الأخيرة هي نادرة[1].

2- واقع محددات الهجرة من منظور الجغرافيا الاقتصادية

2-1 :مدخل نظري للجغرافيا الاقتصادية

مدخل للجغرافيا الاقتصادية

لقد بدأ مفهوم الجغرافية الاقتصادية في الظهور لأول مرة عام **1883**م على يد العالم الألماني **"جوتز"** ***« Gotz »*** ليفصلها عن الجغرافية التجارية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر والتي اهتّم بها كتّابها أمثال **"ريتر"** ***« K.Ritter »*** و **"تشيزهولم"** ***« G.Chisholm »*** الذي ألّف كتابا في الجغرافية التجارية عام **1889م** و الذي لا يزال يتداول حتـــى الآن في طبعات متجددة.

حيث كان من رأيه أنّ **الجغرافية الاقتصادية** هي دراسة علمية أكاديمية اهتمت بإبراز **أثر البيئة على إنتاج السلع والربط بين الحرف المختلفة و البيئة الطبيعية و العلاقة المتبادلة بينهما**، بينما تهتم الجغرافية التجارية بدراسة إنتاج السلع الرئيسية و تجارتها الدولية اعتمادا على الوصف و سرد الأرقام والجداول دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج و التسويق التي تهتم بها الجغرافية الاقتصادية.

[1] Dustmann, C. (2003) "Return Migration, Wage Differentials, and the Optimal Migration duration » référence déjà citée p359

و لقد أصبحت الجغرافية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة للجغرافيين الاقتصاديين و رجال الأعمال والزراعيين و الصناع و المستهلكين. فنتيجة للتطور الاقتصادي و السياسي أصبح الناس لا يتأثرون ببيئاتهم التي يعيشون فيها، لكنهم يتأثرون بطريقة غير مباشرة بالبيئات و الظروف الاقتصادية الأخرى؛ وتتجلى أهمية الجغرافية الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

* في إطار سعي الدول الكبرى إلى السيطرة على مناطق الإنتاج للمواد الخام و السعي لفتح أسواق لمنتجاتها؛ تسعى هذه الدول لامتلاك دراسات وافية للموارد المتعلقة بالصناعات الحربية و سد حاجيات سكانها من المواد الغذائية، و هذا ما تقدمه الجغرافية الاقتصادية.
* تعطي مؤشرا لإمكانية العرض و الاعتماد على الموارد المتاحة لكي تستطيع الدول التخطيط للمستقبل و مواجهة مشكلاتها. و يبدو هذا بوضوح من محاولات الدول إلى إيجاد صناعة بديلة كالمطاط الصناعي و الألياف الصناعية و الأسمدة و الأصباغ الكيماوية و الاعتماد على الطاقة الشمسية لمواجهة انقطاع أو نفاذ الموارد الطبيعية لهذه المواد كالمطاط الطبيعي والقطن و الحرير و البترول.

* توفر الجغرافية الاقتصادية الكثير من المعلومات عند التخطيط لإقامة المشروعات؛ كإقامة المدن و الأسواق و المصانع و الموانئ و المطارات.كما تمد الشركات العالمية بالمعلومات التي تتعلق بمستوى المعيشة لسكان كل دولة من دول العالم، و دراسة أذواق الشعوب و عاداتهم و تقاليدهم للوقوف على قدراتهم الشرائية. و هذا ضروري لهذه الشركات قبل إقامة مشروعات كبيرة تحتاج رؤوس أموال ضخمة، أو عند البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها في بعض الدول. يحتاج المتعاملون في السلع إلى معرفة الظروف الجغرافية و الاقتصادية المختلفة في الجهات التي تتنافس على إنتاج هذه السلع.
* تعد الجغرافية مصدرا للمعلومات المتعلقة بموارد الثروة للتعرف على المتاح منها للعمل على زيادة مصادرها و البحث عنها في مناطق جديدة، و بذلك يمكن معرفة مدى كفاية هذه الموارد، وبالتالي يتسنى دراسة مشاكل عدم كفاية الإنتاج.
* تفيد دراسة الجغرافية في الوقوف على توزيعات السكان بأقاليم الدولة المختلفة و معرفة الجهات التي تقل أو ترتفع فيها الكثافة السكانية، مع دراسة إمكانياتها الاقتصادية ومشكلاتها الجغرافية و حركات الهجرة و الانتقال بينها.

[1] طالب خديجة، الجغرافيا الاقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي(بالإسقاط على السلع الغذائية في الوطن العربي 2003-2007)مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية/ جامعة الشلف 2009-2010

* تساهم الجغرافية الاقتصادية في دراسة كثافة النقل على الطرق البرية و السكك الحديدية والخطوط الملاحية و الجوية للوقوف على مساهمة كل منها في ميدان النقل للتنسيق بينها في نقل البضائع المتباينة الأحجام و الأوزان و القيمة و المرونة.
* تساهم الجغرافية الاقتصادية في التخطيط الزراعي الشامل و استغلال الأرض، و دراسة مناطق التوسع الزراعي و علاقتها بطرق النقل لتصريف فائض إنتاجها، و تحديد أنسب الأراضي للإنتاج
* تساهم الجغرافية الاقتصادية في التخطيط للإنماء الاقتصادي الاجتماعي على المستويات الجغرافية المختلفة(وطنية، إقليمية و محلية)، ثم الاهتمام بالبيئة و مشاكلها و محاولة حمايتها .

2-2: مقاربات قياسية في الهجرة و التركز الجغرافي

2-2-1:الهجرة و خيارا التوطين "التركز":

2-2-1-1: خيارات التوطين

بإهمال مختلف المظاهر الزمنية لخيارات التركز، إن قرار الهجرة هو خيار بين تدفق المنفعة المحققة في أماكن أين تكون الاختلافات مرتبطة بالتغيرات الجغرافية للعوامل الداخلة في دالة المنفعة للأعوان.

إن تحليل..(*Lancoster* 1966)،(*Rosen* 1974) سمح بتوضيح العلاقة التي تربط المميزات الخاصة لكل موقع و المنفعة التي يرغب الأعوان في تحقيقها و خيارات التوطين.هذه العلاقة ليست آنية، لان العون لا يحصل مباشرة على المنفعة للمميزات الخاصة في الموقع الذي يستقر فيه، بمعنى أن مجموع القرارات المتخذة حول موقع معين تأخذ في الحسبان المميزات الخاصة و خيارات التوطين.و بالتالي يتم التحكيم بين مختلف المواقع.

بالرجوع الى أفكار(*Henderson*,1982 , *Rabach*1982-1984) نستطيع نمذجة خيارات التوطين رياضيا كما يلي:

$$\begin{cases} (x_i^n, x_i^l) = \arg\max_{x^n,\, x^l} U(x^n, x^l, \beta) \\ (p_i^n)' x_i^n + (p_i^l)' x_i^l + g_i = r \\ x_i^n = X^n(p_i^n),\ x_i^l = X^l(p_i^l, h_i) \end{cases}$$

حيث:

$U(x^n, x^l, \beta)$ هي دالة منفعة العون و التي تعتمد على نوعين من السلع سلع غير موطنة و أخرى كمالية .في دالة العرض (حيث أن الطلب يكون على العمل و يعتبر هذا الأخير كسلعة مقدمة من طرف العون).

$x^n(p_i^n)$: تبقى ثابتة في كل المواقع و بالنسبة لكل السلع الموطنة في دالة العرض .

$x^l_i(p_i^l, h_i)$: يعتمد على العوامل المتعة h_i لمميزات الموقع.

β: يجمع ما بين مميزات الموقع متأثرا بتفضيلاته.

بأخذ قيد الميزانية فان العامل g_i، يمثل القيمة الصافية للدخل التحويل و الضريبة المحلية المبنية من طرف العون المقيم خلال i، و "r" يمثل مجموع المداخيل المستقلة. و غير المعتمد على الإقامة سواء فيما تعلق الأمر بالتحويلات أو المعاملات التي يقوم بها العون .

إن حل مشكل اختيار الإقامة يقودنا إلى دالة منفعة غير مباشرة $V(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k,\alpha)$

نتجه الآن إلى خيارات الإقامة . بحيث نعني بالعون من نوع αمستقر بداية في i ، تكلفة إعادة إقامته من i إلى j تساوي الى $c_{ij}(\alpha)$ و يختار موقع الذي تقلل فيه المنفعة غير المباشرة من التكاليف غير المتوقعة للتنقل و التي تتميز أساسا بأنها مرتفعة.

$$J=arg_{k=1,\dots,L}\, max(v(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k,\alpha)-C_k(\alpha))$$

يهاجر العون عندما يختلف التوطين الحالي مع التوطين الأمثل j، في النموذج السابق فان قرار الهجرة متخذ من عون معرف جيدا . حيث أن التفضيلات تكون مقدمة في ظل دالة المنفعة، في حين ان قرار الهجرة غالبا ما يتخذ من طرف أفراد .أو على الأقل عونين يشاركان في قدرة القرار [1].

إذا كان لهؤلاء الأعوان نسبة تفضيلات متطابقة، فان قراراتهم تكون متقاربة و هذا لا يطرح إشكال و لكن نتساءل فيما اذا كانت نسب التفضيلات مختلفة و كل عون هو من نوع α_1، α_2(مختلفان) و بالتالي يكون لكل عون دالة منفعة مختلفة . $V(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k,\alpha)$ (n=1.2)

- من أجل ماذا لا تتصادف الإقامة المثلى مع تلك التي يتخذها الشركاء ؟ حلّل(*Mincer* 1978) هذا المشكل و أدرج ضمنيا فرضية أن المنافع هي متنقلة إلى العون و لاحظ بداية أن الأعوان تقبل الإقامة في نفس المنطقة، و بالتالي تبتعد عن أماكن الاستقرار الفردية و المثلى . و من هنا فان تكوين الفرد لا بد أن يحمل معه منفعة إضافية Δu على الأقل يساوي إلى فجوة الاستقرار الأمثل لكل منهم، إذا تحقق هذا الشرط فان التركز الأمثل للفرد و الذي يمكن تحويله بحيث يعظم مجموع المنافع الفردية و التي تخفض هي الأخرى من تكاليف الكلية للهجرات c_{ik} و الذي يعني:

$$V(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k)-c_{ik}=V(h_k,p_k^n,g_k,\alpha_1)+V(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k,\alpha_2)+\Delta U-C_{ik}$$

و بالتالي فان المهاجر يتصرف على أساس أنه مقرر فردي تبعا ل $V(h_k,p_k^n,p_k^l,g_k)$ كدالة منفعة غير مباشرة، غير أن هذه النتيجة تبقى مرتبطة بفرضية انتقال المنافع بين الأفراد.و يتناول (*Jayet* 1994) هذا

[1] Hubwrt Jayet,l analyse économique des migrations,une synthèse critique page 196, publiée sur le site d internet : http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1996_num_47_2_409768 consulté le 16-03-2011

الإشكال في إطاره العام، و ذلك بإدراج عنصر التعاون بين الأفراد . إن قرار التركز يعتمد إذن على قرارات التعاون لأن أي تغيير في توزيع مستويات المنافع يمكن أن يؤدي سواء الى تغيير أماكن التركز أو تغيير شروط التعاون .

و هناك أكثر من تركز أمثل و كل نوع من التركز مرتبط بنماذج خاصة من التعاون .

2-2-1-2:الهجرة والتوازن المكاني(الجغرافي):

مقاربات بحتة في عدم التوازن و صعوباتها:

تعتبر الدراسات التي قاربت ما بين الهجرة و عدم التوازن في سوق العمل هي الوحيدة و منذ مدة طويلة .

و في مقال موجز صادر عن *Greenwood* سنة 1991 فانه لم يحمل معه أيضا أي إشارة إلى إمكانية أن تحقق الهجرة التوازن و نحاول أن سترجع واقع هذه المقاربات:

"Hiks "في سنة 1992قال:"....إن الأسباب الرئيسية للهجرة تتمثل في الاختلافات الصافية للمكاسب الاقتصادية و بصفة خاصة الاختلافات في مستوى الأجور "

إن النماذج المستعملة في التحاليل القياسية تناولت في مجملها متغيرات داخلية لمعدلات الهجرة أو معدلات تحويلات المهاجرين و فقا للملاحظات في المناطق الجغرافية [1].

و كما أشرنا سابقا فان المتغيرات التفسيرية تتمثل في معدلات الأجور و البطالة هذه المتغيرات التي تمثل القدرة على تسير الوظائف ، مثل معدل نمو العمل و نضيفها من أجل الأخذ في الحسبان التركيبة السكانية المحلية عن طريق متغيرات توضح تركيبها . و من أهم المقالات و الدراسات التي تناولت مثل هذه المقاربات *Greenwood* 1969، *Greenwood*و*Hunt* 1984.

بهذا الصدد نطرح تساؤلين رئيسيين، الأول يتعلق بانعكاسات الهجرة على الاختلالات المكانية و الثاني مدى قدرة تيارات الهجرة على احتواء و امتصاص الاختلال المكانية و الذي هو في الأصل موجود "بدون هجرة" .

و نثبت بدون صعوبة أن الاختلافات في الطلب على العمل ما بين الأقاليم الجغرافية تدفع إلى هجرات سكانية نشطة تذهب إلى المناطق التي نجد فيها أن الطلب على العمل أقل نسبيا بالنسبة للعرض. معدلات الأجور ضعيفة في مقارنة لمعدلات بطالة مرتفعة. و بالتالي فان المهاجرين سوف يتوجهون إلى المناطق أين تكون فيها وفرة نسبية في عرض العمل ، تقود إلى نسب أجور مرتفعة و معدلات بطالة منخفضة . و بالتالي فان المهاجرين سوف يتوجهون إلى المناطق أين تكون فيها وفرة نسبية في عرض العمل. تقود إلى نسب أجور مرتفعة و معدلات بطالة منخفضة و بالتالي فان الهجرة تقوم بتخفيض عرض العمل في الأول من أجل أن ترفعه في الثانية وتنخفض في هذه الأخيرة الأجور و ترتفع معدلات البطالة. و بالتالي ترتفع هنا بعد أن كانت منخفضة .

[1] Hubwrt Jayet, référence déjà citée p212

و من هنا فانه لابد على الهجرة أن تكون عاملا لامتصاص الاختلال المكاني ما بين أسواق العمل. و الظاهرة الأكثر ملاحظة هي أن الاختلال المكاني للأجور و معدلات البطالة و التي تدوم فترة طويلة من الزمن تقود الى التساؤل حول فعالية الهجرة كميكانيزم لإعادة التوازن .

هناك نموذج يعتمد على مقاربة الاختلال الجغرافي موضح وفقا للدالة التالية (حيث أن الإشارات السفلى توضح اتجاه الظاهرة المنتظرة .

$$Mig_{ij}=f(sal_{ij}\ sal_j\ cho_i,cho_j)$$
$$-\quad +\quad +\quad -$$

و تفسر الإشارات:

Mig_i:معدل الهجرة من iالى j

Sal_i,sal_j:نسبة الأجور في iو j

Cho_i,cho_jمعدلات البطالة في iو j

تدفقات الهجرة الذاهبة في الاتجاه المعاكس لها ميل أن تتطور بشكل معاكس من بلد الى اخر و بالتالي يجب ان نلاحظ أن الترابط السلبي ما بين التدفقات الوافدة و الخارجة في نفس المنطقة الجغرافية، ان أغلب التطبيقات التجريبية لم تساهم مطلقا في تثبيت هذا النموذج طبقا لهذا الشكل .

و في مقاله الموجز الذي كان سنة 1975 ذكر *Greenwood* أنه من خلال عدة دراسات تناولت تأثير معدلات البطالة على الهجرة، معامل متغير لمعدل البطالة لم يكن ذو دلالة، أو حتى له إشارة معاكسة للإشارة المنتظرة. ان تقديرات ظاهرة نسب الأجور تغطي في الغالب النتائج المنتظرة خصوصا عندما نضيف متغير نمو الأجور من أجل الأخذ في الحسبان توقعات الأعوان و القيم المتأخرة من أجل كذلك اعتماد الآجال لتطبيق قرارات الهجرة(*Greenwood* 1970) و نجد نفس النتائج في النماذج الأكثر تطورا و ذلك بالنسبة لبريطانيا مثلا(*Pissardis* و*Macmaster* سنة 1990) و فرنسا أيضا(*Jacquot* 1994)، فبالنسبة للحالتين فان معدلات الأجور لها دلالات مع إشارات منتظرة . و معدلات البطالة ليس لها تأثير ما عدا ما تناوله *Jacquot* بالنسبة للشباب أما *Pissardis*و*Macmaster* فقد قللا من قدرة المهاجر على إعادة التوازن.

و كذلك يمكن أن نضيف بأن هجرة الأصول و حركة الأموال يرافقها أيضا تحويل القدرة الشرائية، و هذا يتحقق بحيث يتغير طلب السلع من المؤسسات المحلية و بالتالي الطلب على العمل . و يعوض الجزء الآخر و بالتالي فان تغيير العمل و الهجرة يوجب تحليلا آنيا[1].

3[1] Hubwrt Jayet, référence déjà citée p21

2-3: تطبيقات التوزع الجغرافي للمهاجرين على دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"OCDE"

ان الفوائد الناجمة عن دراسة الظواهر الإقليمية للهجرات الدولية تظهر في العديد من دول "منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية "OCDE" و هي تتحفز عن طريق العوامل التالية[1]:

الأقاليم تلعب دورا متناميا في مجال سياسات الهجرة(و هذا في استراليا ،كندا،ايطاليا و اسبانيا و هذا على سبيل المثال) و هي تتمثل في أن تتدخل أكثر في الإجراءات الانتقائية للمهاجرين و على وجه الخصوص اليد العاملة المؤهلة.

هناك بعض الحالات تسعى إلى توسيع السياسات الموجهة لتشجيع المهاجرين الجدد، و خصوصا الأشخاص ذوو الكفاءات العالية إلى الاستقرار في مناطق معينة عنها في كبريات المدن. من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

و في معظم الدول يشكل تركز المهاجرين في المدن الكبرى ضغوطات على الهياكل العامة، و الذي يمكن تفسيره بتأثيرات خارجية سلبية و بالتالي إذا وصلت إلى تمييز عرقي، فان التركز الجغرافي للأجانب يمكن أن تعتبر عقبة للاندماج في المجتمع على المدى الطويل. و هذا الأخير يثير الجدل في الفترة الأخيرة.

إن هذه المحاور لا تطرح في نفس السياق بالنسبة لكل الدول، بل تختلف حسب المنظومة السياسية .

و نهدف من خلال ما يلي إلى تحليل تركز المهاجرين على المستوى الإقليمي و الدولي و ذلك بالمرور على مختلف الخصائص الإقليمية و التي تحيط بسياسات الهجرة في بعض الدول الأعضاء في OCDE .

و نحاول ان نقارن درجة تركز الأجانب في العديد من دول الOCDE . و نطابق أهم المحددات التي يعتمدها المهاجر في خياراته لاماكن إقامته.

2-3-1:*خيارات أماكن إقامة المهاجرين :"الرؤية و المحددات"*

بالنسبة للاقتصاديات الأكثر تمدنا كما هو الحال بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية

الاقتصادية "OCDE"، فان أكبر المراكز المدنية تشهد جاذبية كبيرة لإجمالي السكان و كذا المهاجرين. حيث شهدت الزيادة المحسوسة لتدفقات المهاجرين منذ بداية التسعينات (OCDE 2000)

و العديد من الدول الأعضاء أبدت قلقا متزايدا من أن يتجاوز هذا القدرة الاستيعابية لكبريات مدنها.

[1] Tendances des migrations internationales :OCDE 2004,partie 2 : les aspects regionaux des migrations 2004 page 96,une etude publiée sur le site d internet : http://www.oecd.org/dataoecd/46/34/37965497.pdf consulté le 28/03/2011

هذه النقطة أثارت جدلا واسعا، حيث أن بعض الكتاب سطروا الانعكاسات الاقتصادية السلبية التي يمكن أن تشهدها في ظل التركز المتنامي للمهاجرين في هذه المناطق.

لقد برهن "مليير" و "شيسويك"(*Miller et Chiswick2002*) أن التركز العرقي يؤخر من الحصول على كفاءات متخصصة من الدول الباعثة.

لقد تم تبني إجراءات وضعت أساسا لجذب المهاجرين الجدد إلى الأقاليم الأكثر كثافة سكانية و أقل جاذبية، خصوصا المناطق الريفية و بعض المدن ذات الأهمية الثانوية في الواقع الاقتصادي و هذا من اجل تحفيز التنمية الاقتصادية فيها. و هذا لا يخص فقط العمال الأجانب ذوي الكفاءات العالية و لكن أيضا اليد العاملة شبه المؤهلة أو الأقل كفاءة.

و من أجل جذب المهاجرين الجدد إلى هذه الأقاليم تم تبني برامج خاصة بالمهاجرين و سياسات توظيف على المستوى الإقليمي في بعض الدول الأعضاء في منظمة "OCDE"[1]

حيث أن التركز الجغرافي للمهاجرين يعتمد على تقارب نقاط الدخول أو ما يسمى "الحدود الخضراء أي الموانئ

و المطارات)، ثم تواجد أحد أفراد العائلة أو أشخاص ينتمون إلى نفس المجتمع كما لا يمكن اهمال الأهمية التي تلعبها الجاذبية الاقتصادية للدول المضيفة فيما يخص وظائف العمل.

و عموما فان قبول المهاجرين للاستقرار خارج دولهم خصوصا دول OCDE نجد أن كفاءاتهم هي المطلوبة، و بعض الدراسات الحديثة أثبتت أهمية الخصائص الديمغرافية و الاقتصادية للمهاجرين.

2-3-2: أماكن تركز المهاجرين:

و من هنا نحاول أن نتعرف اذا ما كان المهاجرون يستقرون في نفس المناطق التي يستقر بها السكان الأصليون أو يتركزون في مناطق محدودة أكثر.

الشكل رقم(2-1):المقيمون الأجانب في الأقاليم الأوربية(حسب التصنيف الأوربي للأقاليم)

[1] Tendances des migrations référence déjàa cité page :97

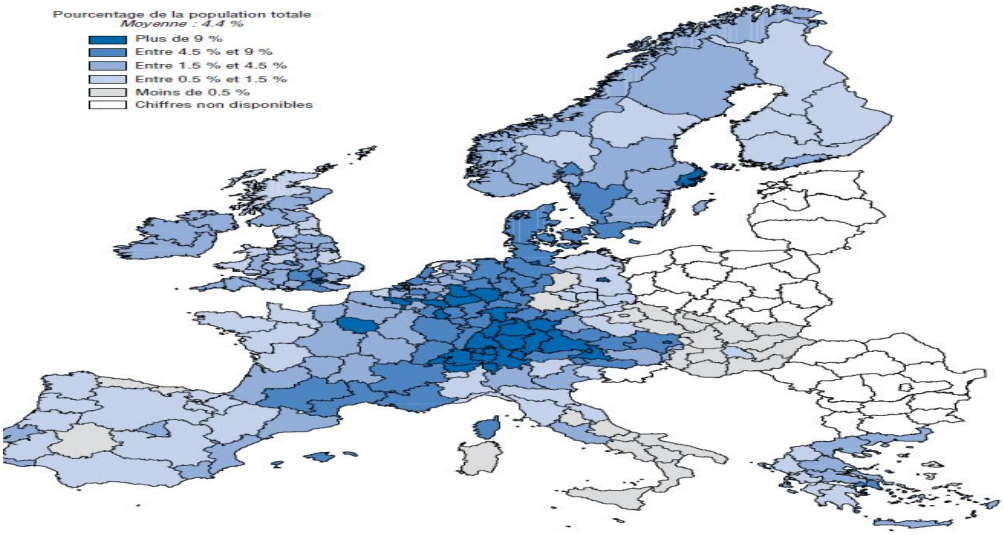

المصدر:Tendances des migrations internationales :SOPEMIS EDITION 2003/OCDE2004

من خلال هذا الشكل نلاحظ تنوع في تركز المقيمين الأجانب في الأقاليم الأوربية و لكن تتواجد بصفة أساسية في المناطق المحاذية للبحر المتوسط كفرنسا و اسبانيا بالإضافة إلى مناطق أخرى كألمانيا.

الشكل رقم(2-2):خريطة توضح المواطنين المولودين في الخارج و المقيمين في الأقاليم الاسترالية

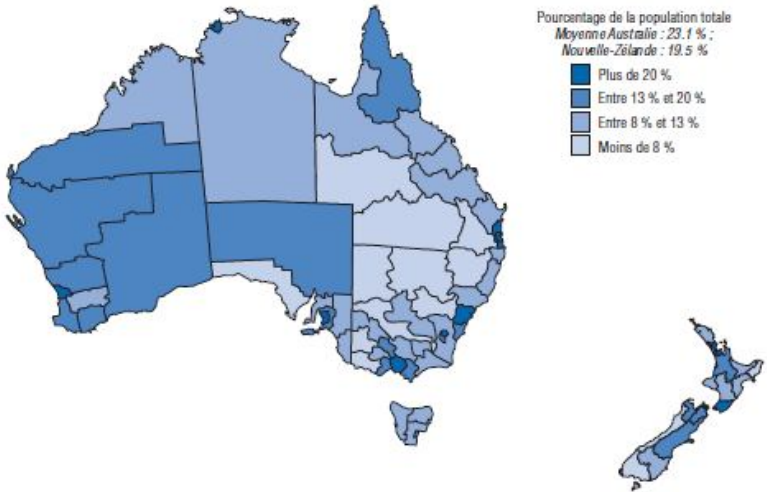

المصدر: Recensement de 2001(Australian bureau of statistics New Zealand) :base de données territoriales de l'OCDE

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن أغلب المهاجرين يتركزون في الجهة الغربية و الغربية الجنوبية من أستراليا بنسبة تفوق 20%.

الشكل رقم(3-2): خريطة للمواطنين المقيمين في الخارج و المقيمين في الأقاليم الكندية 2001

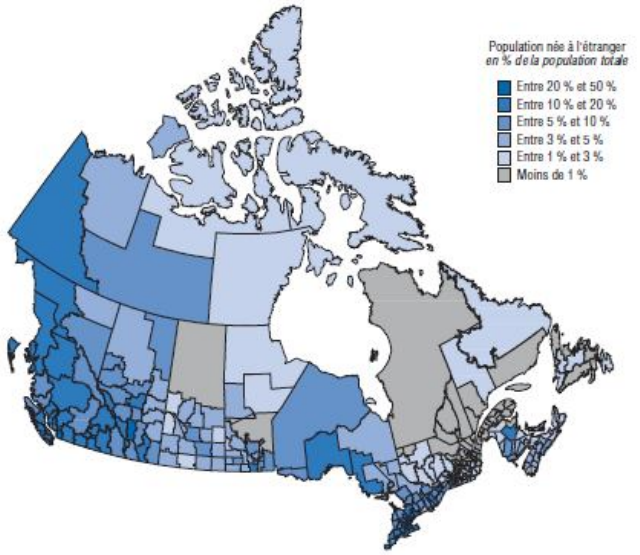

المصدر:Recensement de 2001(statistique canada) ; base de données territoriales de l'OCDE

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة عدم تواجد كبير للمهاجرين في كندا و ذلك تبعا للسياسة الانتقائية التي تتبعها البلاد و هذا حسب التوزع الجغرافي على الخريطة، و تعتبر منطقة "الكيبك" من أكثر المناطق التي يستقر فيها المهاجرون.

الشكل رقم(4-2): خريطة لمواطنين المولودين في الخارج و المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية 2000

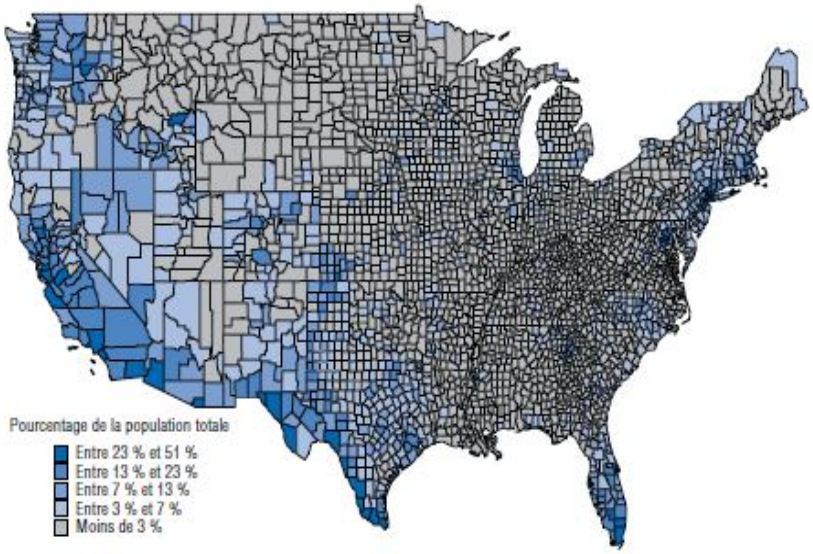

المصدر : Recensement des Etats-Unis 2000 :base de données territoriales de l'OCDE

هناك تنوع في توزيع المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه يغيب و بشكل ظاهر تواجد المهاجرين في المناطق الشمالية من البلاد.

من بين المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التركز الجغرافي للمهاجرين ACG[1] و هو مؤشر تسوية التركز الجغرافي و يدرس التركز بالنسبة للمهاجرين و يقيس الفرق ما بين التوزع الجغرافي للأجانب و السكان الأصليين ، قيمة هذا المؤشر تتغير ما بين 0و 1 و كلما كان كبيرا دل على أن المهاجرين أكثر تركزا مقارنة بالسكان الأصليين و يوضح الشكل الموالي(5-2) قيمة المؤشر ACG في معظم الدول الأعضاء في منظمة الOCDE .

الشكل (5-2) التركز الجغرافي للمهاجرين "حسب مؤشر تسوية التركز الجغرافي

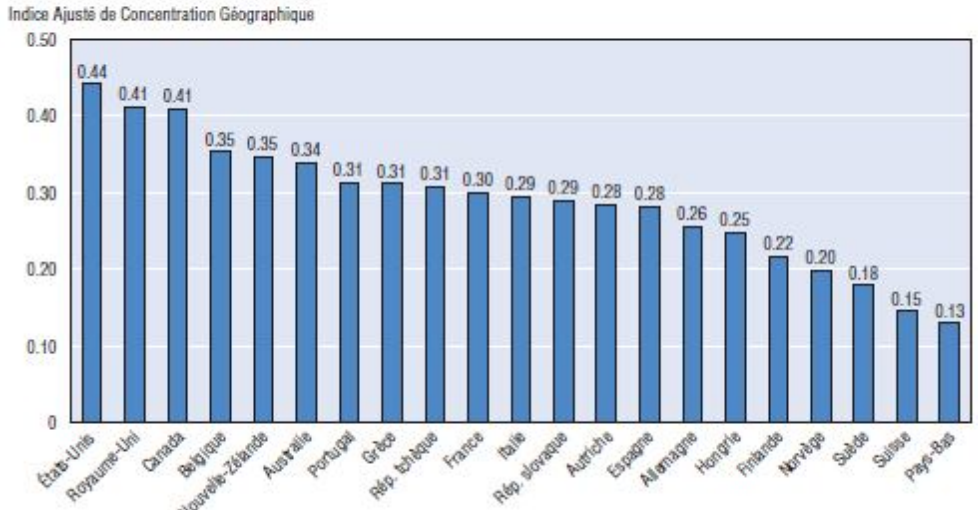

المصدر: pour les pays européens, enquête de la communauté européenne sur la population active(Eurostat) ;pour l'Australie, le Canada, La Nouvelle Zélande et les Etats-Unis, recensement de la population .

و كقاعدة عامة:يلاحظ من أن الأجانب يتركزون أكثر في بعض المناطق و درجة التركز تختلف من بلد إلى آخر، و نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ،المملكة المتحدة،و بلجيكا هي أكثر تركزا بالنسبة للمهاجرين في حين تكون أقل و بشكل كبير في الدول المنخفضة كالسويد.

هذه الفوارق الدولية يمكن أن تتعلق بالعمال من الفئة المهاجرة و التي تقيم في كل دولة. و يبدو جليا و منطقيا أن تركز المهاجرين يكون أقل في الدول التي شهدت نسبة كبيرة من المهاجرين، بحيث أن أي زيادة في نسبة المهاجرين سترتبط عموما بالتراكم في تيارات الهجرة على المدى الطويل و كذا فان مدة الإقامة تعتبر محدد مهم للمعلومات.بالإضافة إلى ذلك و بالقياس فان مدة الإقامة للمهاجرين تزداد و تمنحه رغبة أكبر في الإمكانات و الفرص المعروضة من طرف الأقاليم الأخرى، و تمكنه من اختيار مكان الإقامة .

إجمالا: فان الفرضية التي تقول أن النسبة المتزايدة للمهاجرين سوف تتساوى مع التركز الجغرافي الأكثر ضعف للمهاجرين تبدو غير مؤكدة .

[1] ACG :L'indice ajusté de concentration géographique

هناك بعض الدول تتميز بنسبة ضعيفة من المهاجرين مثل:سلوفاكيا، هنغاريا،التشيك،ايطاليا،فنلندا ، البرتغال، اليونان و النرويج) و بالتالي تتميز بدرجة أقل من التركز.

و دول أخرى مثل: الولايات المتحدة،كندا، بلجيكا ،نيوزلندا و اسبانيا سجلت نسب كبيرة من المهاجرين درجة مرتفعة من التركز[1].

بالإضافة إلى هذا فان فان التوزع الجغرافي للمهاجرين يظهر بشدة نتيجة لبعض العوامل خصوصا المحلية.

و كذلك يبدو أن المهاجرين يتركزون بشكل أكبر في المملكة المتحدة عنها في السويد بالرغم من أن حجم المواطنين الأجانب المقيمين في كلتا الدولتين شبه متماثل.

و يعتمد التركز على:

- ***جاذبية الأقاليم الجغرافية:***

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تفسر تركز المهاجرين الملاحظ في بعض الأقاليم، و أول عامل يتعلق بجاذبية مكان الاستقبال أو الدولة المضيفة و الذي يرتبط مباشرة بمميزات الأقاليم المعتبرة(نوعية الخدمات، ووجود قابلية للفئات المهاجرة...) و كذلك الإمكانيات الاقتصادية المعروضة .

انه من الظاهر أن الدول الأعضاء في OCDE تواجه ميول عامة لتركز المهاجرين في مدن رئيسية .

و هذه الميول مؤكدة عن طريق الجدول التالي و الذي يوضح التوزيع النسبي للسكان الأجانب في المناطق الريفية و هذا وفقا لتصنيف OCDE[2] .

في اغلب الدول يمثل تركز الأجانب في المناطق الريفية أقل من نصف مستواه في المدن و المناطق الوسطى هذه الفجوة تظهر خصوصا في استراليا، كندا نيوزلندا،سلوفاكيا أين تركز الأجانب في الأرياف أقل بأربع مرات من مناطق أخرى.

الجدول1-2: أمثلة عن التركز في المناطق غير الريفية و الغنية في بعض الدول

البلد	التركز في المناطق غير الريفية	التركز في المناطق الغنية
ألمانيا	2.1	2.1
استراليا	4.2	3.7
النمسا	2.2	2.8
بلجيكا	1.9	1.5

[1] BAILLY F., MOUHOUD E. M., OUDINET J., (2003), « Union européenne : les nouvelles dynamiques migratoires : relance et complexification », Chroniques internationale de l'IRES, numéro spécial, « Mouvements et politiques migratoires», no84, septembre 2003.

[2] Des planques G(1998):la localisation de la population étrangère : INSEE .

كندا	4.5	3.6
اسبانيا	1.4	1.9
الولايات المتحدة	/	2.6
فنلندا	2.5	2.5
فرنسا	3.0	3.0
اليونان	2.7	2.5
هنغاريا	1.4	2.0
ايطاليا	3.7	5.3
النرويج	2.3	2.3
نيوزلندا	4.2	4.2
الدول المنخفضة	1.7	1.5
البرتغال	1.8	1.8
الجمهورية السلوفيكية	4.2	4.2
جمهورية التشيك	2.2	3.4
المملكة المتحدة	2.6	2.0
السويد	2.2	2.2
سويسرا	3.4	1.6

المصدر: pour les pays européens, enquête de la communauté européenne sur la population active(Eurostate) ; pour l'Australie, Canada,la Nouvelle-Zélande et les Etats-Unis, Récemment de la population.

- **التقارب الجغرافي بالنسبة للوطن الأم:**

ان التقارب الجغرافي للبلد المضيف يؤثر كذلك على قرار المهاجر للإقامة ففي الاتحاد الأوربي مثلا، بالرغم من أن التنقل الداخلي ضعيف بصفة عامة(و الذي يفسر غالبا بالفروقات الثقافية في اللغات) و لكن الحركات الحدودية تبقى ذات أثر معتبر.و بالتالي فان قرارات المهاجرين لمحل الإقامة يبدو انه محدد بعامل رئيسي و هو التقارب الجغرافي في دول الأصل، أكثر منها الجاذبية الاقتصادية لهذه الأقاليم[1].

- **الاختلاف مع دول الأصل للمهاجرين:**

[1] Tendances des migrations internationales,SOPEMI Édition 2003,OCDE 2004 « deuxième partie : les aspects régionaux des migrations »page 104

هناك تفسير آخر للتركز الجغرافي للمهاجرين يعتمد على وجود أفراد عائلة أو أشخاص من نفس الأصل. بالنسبة للمهاجرين الجدد فان إمكانية الاستفادة من الوجود العائلي يتأثر بالطريقة التي تحدد خيار مكان الإقامة. بالإضافة إلى هذه "الشبكة" فقد ركز *Baul* (2002) على أهمية ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية"ظاهرة القطيع" في سياق معلومات غير تامة، ان المهاجرين الجدد يعملون على تقليد أسلافهم الأصليين لنفس البلد،و الذي ساهم بالدرجة الأولى في ظاهرة التركز العرقي .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن نصف المهاجرين يستقرون في كاليفورنيا(26%)، و في ولاية نيويورك(13%) و فلوريدا (12%) . و بالتالي يمكن القول أن التقارب الجغرافي لبلد الأصل يحدد بوضوح خيارات التوطين للمهاجرين ذوي الأصول الكوبية و المكسيكية حيث أن ثلاثة أرباع المواطنين الكوبيين يستقرون في فلوريدا، في حين ما يقارب70%من المكسيكيين يستقرون في كاليفورنيا ب 49% و تكساس 18%.

لا يظهر أن التقارب الجغرافي يؤثر بشكل حاسم على خيارات التوطين للمهاجرين الكنديين مثلا، حيث يتوزعون بشكل متشابه في الأراضي الأمريكية ووجهتم المفضلة تنازليا هي كالاتي: فلوريدا، كاليفورنيا تكساس ثم ولايات نيويورك وواشنطن[1].

3- الدوافع و الأسباب للهجرة من شمال أفريقيا إلى أروبا

3-1: الجذور التاريخية للهجرة الى أروبا و تطورها:

تعود الهجرة من دول الشمال الأفريقي، خاصة دول المغرب العربي الثلاث، إلى دول غرب أوروبا إلى عصر الاستعمار الفرنسي لشمال أفريقيا. فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي للدول الثلاث موجات للهجرة خاصة من الجزائر إلى فرنسا، و كانت أكبر هذه الموجات في الفترة قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى، حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الأفريقي للعمل في المصانع والمناجم والعسكرية الفرنسية، وفترة ما بين الحربين التي شهدت فيها فرنسا نمواً اقتصادياً ملحوظاً. وبنهاية الحرب عاد معظم العاملين إلى بلادهم و لم يبق سوى حوالي عشرة آلاف عامل من دول الشمال الأفريقي مقيمين في فرنسا. ولكن هذا العدد تزايد إلى حوالي 120 ألف عامل مع منتصف العشرينيات نظراً لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية لهذه الدول، خاصة الجزائر، نتيجة السياسيات الاستعمارية الفرنسية التي شملت مصادرة بعض الأراضي و اتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد المناطق التي ينشط فيها قادة الاستقلال.

وقد كان للمهاجرين دوراً في إعادة رسم العلاقة بين دول المغرب العربي والدولة الفرنسية، حيث لعب المهاجرون الجزائريون في فرنسا دورا في دوراً في الكفاح من أجل الاستقلال حيث ساعد وجودهم في المهجر

[1] Tendances des migrations internationales référence déjà citée page105

على نمو الشعور الوطني بينهم، ومثلوا أساساً للدعم المادي لجبهة التحرير الوطنية. كما حاولوا التأثير على الرأي العام الفرنسي للضغط على الحكومة الفرنسية بقبول المطالب الجزائرية بالاستقلال.

وقد مثلت قضية المهاجرين بندا أساسيا في معاهدات الاستقلال. فبالنسبة للجزائر، شملت معاهدة إيفيان بنوداً تكرس حرية انتقال الأشخاص بين الجزائر وفرنسا، وجاء ذلك في إطار صفقة حصلت الجزائر بمقتضاها على مساعدات مالية وفنية والحق في الوصول إلى سوق العمل في مقابل منح فرنسا بعض الامتيازات في استغلال البترول والغاز الطبيعي[1].

ومع تزايد الحاجة إلى العمالة في الدول الغربية وتزايد الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي سوءاً شهدت الفترة من بداية الستينيات حتى منتصف السبعينيات موجات كبيرة للهجرة. فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استيعاب هذه الدول لعمالة دول المغرب العربي في تلك الفترة من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الاستقرار في منطقة المغرب العربي، واعتبرتها دراسات أخري بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة، وتحولها إلى أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي ال فقد قدر عدد المهاجرين من المغرب العربي في فرنسا وحدها في منتصف السبعينيات بحوالي 1.1 مليون مهاجر[2].

إلا أن هذا الوضع اختلف تماماً مع أزمة ارتفاع أسعار النفط عام 1973 حيث أصدرت دول المهجر الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة. وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الدول المرسلة للعمالة، ومنها دول الشمال الأفريقي، والتي كانت تعتمد على العمالة المهاجرة سواء للتخفيف من حدة البطالة أو لإمدادها بالنقد الأجنبي الناتج عن التحويلات.

وكانت هذه الأزمة بمثابة نقطة تحول بالنسبة للهجرة الدولية من الجنوب إلى الشمال عموماً و لهجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى الدول الأوروبية على وجه الخصوص. فقد بدأت الدول الأوروبية في تشجيع عودة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية و بدأت دول الشمال الأفريقي في تشجيع الهجرة إلى دول الخليج البترولية. وقد تواكب مع ذلك تصاعد في الاتجاهات العدائية في أوروبا تجاه المهاجرين، وكان ذلك أبرز ما يكون في حالة المهاجرين الجزائريين في فرنسا، والذي كان عددهم قد وصل إلى حوالي 800 ألف مهاجر في أواخر السبعينيات. وفي الوقت نفسه، حاولت دول مثل تونس والجزائر الاستفادة من عودة عمالتها المدربة من الخارج للنهوض بمشروعاتها التنموية، وتفاوضت مع الدول الأوروبية للتنسيق في عودة أعداد من المهاجرين سنوياً.

---

[1] Philippe Fargues (ed.), *Mediterranean Migration* 2005 report, Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, 2005, pp7

[2] Sarah Collinson, Europe and International Migration, London: The Royal Institute of International Affairs, 1994, p.65

ورغم انخفاض عدد العاملين المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى الدول الأوروبية في السبعينيات والثمانينيات إلا أن هجرة الأسر حالت دون الانخفاض الحاد في أعداد المهاجرين في تلك الفترة. لذلك تميز دراسات الهجرة بين نمط الهجرة الفردية لدوافع اقتصادية، والذي ميز هجرة دول الشمال الأفريقي إلى أوروبا في الستينيات، ونمط هجرة أسر المهاجرين الذي ساد منذ منتصف السبعينيات. ولذلك لازال الجماعات المهاجرة من دول المغرب العربي هي الأكبر في بعض الدول الأوروبية. و يرصد الجدولان التاليان(2-2) و(2-3) أعداد المهاجرين من الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المنشأ والمهجر. ويلاحظ بداية وجود اختلافات واضحة في هذه التقديرات، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الاختلاف حول تعريف المهاجر. فدول مثل هولندا و المملكة المتحدة تأخذ بمعيار دولة الميلاد، بينما تأخذ دول مثل بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا بمعيار دولة الجنسية، وتجمع فرنسا بين المعيارين. كما تختلف المصادر وفقاً لحداثتها، فالجزائر لا توفر بيانات حديثة حول مهاجريها بالخارج مما يجعل الفرق بين ما توافره من بيانات متقادمة وبين ما توفره دول المهجر من مصادر أكثر حداثة واضحاً.

ويتضح من الجدولين(2-2) و (2-3) أن أغلب مهاجري دول المغرب العربي يتجهون إلى دول أوروبا الغربية، وعلى رأسها فرنسا حيث يمثل المهاجرين الجزائريين و المغربيين أكبر الجماعات المهاجرة في فرنسا. أما مصر، فيتركز معظم مهاجريها إلى الدول الأوروبية في إيطاليا واليونان. ورغم أن حوالي 70% من مهاجريها يتركزون في دول الخليج العربي وليبيا بينما يعيش 30% فقط في الدول الغربية، يتركز حوالي 52% منهم في الولايات المتحدة وكندا، إلا أن المهاجرين المصريين إلى الدول الأوروبية يمثلون 40% من العمالة الدائمة، حيث يمثل المهاجرون المصريون إلى الدول العربية عمالة مؤقتة[1].

جدول رقم (2-2): عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المنشأ

الدولة	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	أسبانيا	بلجيكا	هولندا	المملكة المتحدة
المغرب (2004)	1.113.176	298.949	102.000	423.933	293.097	300.332	35.000
الجزائر	1.101.253 (2003)	5.753	9.018	7.079	18.166	غير متوفر	15.000

[1] Leila Talani (ed.), Why do migrants leave their countries: The case of Egypt, The International Organization for Migration in collaboration with the British Academy, 2003, pp.12-13

(1995)							
تونس (2003)	493.028	101.042	53.925	136	17.084	7.058	3.512
مصر (2000)	36.000	90.000	25.000	12.000	غير متوافر	40.000	35.000

المصدر:

Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, Mediterranean Migration Report 2005, pp.376-379.

جدول رقم (3-2): عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المهجر

الدولة	فرنسا (1999)	إيطاليا (2004)	ألمانيا (2002)	أسبانيا (2003)	بلجيكا (2005)	هولندا (2004)	المملكة المتحدة (2001)
المغرب	725.782	223.661	79.838	333.770	83.631	168.400	12.351
الجزائر	685.558	15.750	17.308	23.785	7.221	4.013	10.672
تونس	260.663	58.628	24.243	909	3.263	4.117	3.070
مصر	15.974	40.879	14.477	1.567	793	10.982	24.705

المصدر:

Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, Mediterranean Migration Report 2005, pp.376-379.

3-2:الأوضاع الاقتصادية و سياسات الدول المرسلة كأسباب دافعة للهجرة:

إن هناك أسباب دافعة للهجرة كما أن هناك عوامل مؤثرة على حركة الهجرة من دول الشمال الأفريقي إلى الدول الأوروبية. ويفصل هذا المحور في الأسباب الدافعة للهجرة. ويأتي على رأس هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية لدول الشمال الأفريقي، خاصة ما يتعلق منها بمعدلات البطالة المرتفعة ووجود نسبة لا يستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر. وتوضح البيانات المتاحة أن دول الشمال الأفريقي خلال العقود التي تلت الاستقلال عانت من عدم القدرة على استيعاب الزيادة في العرض في سوق العمل المحلي. ففي منتصف

الثمانينيات لم تكن الحكومة الجزائرية قادرة على استيعاب أكثر من نصف قوة العمل سنوياً. وحتى في أفضل النظم أداءاً، الحالة التونسية، كان متوسط معدل الاستيعاب سنوياً في الفترة من 1973-1991 حوالي 68%.وفي مصر، فإن سياسة الحكومة لتشغيل الخريجين التي تبنتها منذ بداية الستينيات تراجعت منذ منتصف الثمانينيات في الوقت الذي تزيد فيه قوة العمل كل عام بمقدار 600 ألف-700 ألف، مما يحتاج إلى معدل نمو 7% سنوياً لاستيعابهم[1].

وقد نتج عن ذلك تزايداً في معدلات البطالة خاصة في الثمانينيات والتسعينيات. فقد قدر معدل البطالة في عام 1992 بحوالي 14% في الجزائر و13% في المغرب و 16% في تونس. والجدير بالذكر أن معظم العاطلين كانوا من الشباب. ولازالت معدلات البطالة مرتفعة في هذه الدول (انظر الجدول رقم (4-2)). وعلى الرغم أنه قد لا توجد بالضرورة علاقة بين معدلات البطالة والهجرة، حيث أن ليس كل العاطلين يتجهون إلى الهجرة و ليس كل العاملين يعزفون عن الهجرة، إلا أن هذه معدلات فائض العمالة في سوق العمل الداخلي هي أحد مصادر الهجرة المحتملة.

جدول رقم4-2: بعض المؤشرات الاقتصادية و الديموجرافية المؤثرة على الهجرة في دول الشمال الأفريقي

الدولة	معدل البطالة	معدل البطالة في الريف	نسبة من هم دون 15 عاماً من السكان(2003)	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر (وفقاً للمعدل الوطني2003)	مؤشر التنمية البشرية (2005)
الجزائر	15.3(2005)	42	31.2	12.2	0.722 (الترتيب 103)
المغرب	11.6 (2002)	3.9	31.9	19	0.631 (الترتيب 124)
تونس	15.6 (2002)	15.1	27.5	7.6	0.753(الترتيب 89)
مصر	9.9 (2004)	9.7	34.3	16.7	0.659 (الترتيب 119)

المصدر :

[1] Heba Nassar, Egypt : The demographic and economic dimension of migration, in Philippe Fargues, Mediterranean Migration Report 2005, p.102.

United Nations Development Programme, Human Development Report 2005; Samir Radwan, Rural Youth unemployment and coping strategies in the Near East and North Africa, Presentation to the IFAD Governing Council Roundtable on Promoting livelihood opportunities for Rural Youth, Rome, Feb. 14-15 2007.

وقد زاد من تأثير هذه العوامل الاقتصادية التركيبة الديموجرافية لدول الشمال الأفريقي، والتي تميزت منذ خمسينيات القرن الماضي بارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان. فرغم أن معدل النمو السكاني ومعدلات الخصوبة قد انخفضت خلال العقد الماضي، إلا أن هذا الانخفاض لن يظهر آثاره إلا على المدى الطويل، وسيستمر الضغط على سوق العمل في الأمدين المتوسط والقصير. كذلك فإن ارتفاع نسبة الفئة العمرية للشباب من إجمالي السكان، وكذلك نسبة من هم في سن العمل، وصل إلى ذروته في بعض هذه الدول في السبعينيات، فوصلت نسبة الشباب إلى حوالي 48% في دول المغرب العربي[1].

وترتبط الأوضاع الاقتصادية في دول الشمال الأفريقي بالتغير الذي طرأ على دور الدولة وهيكل الاقتصاد في تلك الدولة مع تبنيها لسياسات التكيف الهيكلي وتأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية. فقد أحدثت تلك السياسات نتائج لم يكن جميعها إيجابياً. فقد شهدت مصر ودول المغرب العربي تزايداً في معدل النمو الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، ولكن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في هذه الدول ارتبط بالتأثير على قطاع الزراعة الذي يستوعب من 14- 40% من العمالة في هذه الدول، وأهم سياسات إعادة التوزيع التي تبنتها تلك الدول في فترة ما بعد الاستقلال. فقد أدت تلك السياسات إلى تراجع الدولة عن التدخل لتحديد أسعار مخرجات ومدخلات الإنتاج الزراعي، وتراجعها عن دعم أسعار المدخلات، والحد من القيود المفروضة على القطاع الخاص في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية، وإدخال تعديلات على قوانين تأجير الأراضي. ففي مصر تم وضع قانون جديد (القانون رقم 96 لعام 1992 للعلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية) أخضع أسعار استئجار الأراضي لقوى السوق مما أدى إلى زيادتها حوالي ثلاثة أمثال. وتشير بعض الدراسات إلى أن تطبيق هذا القانون قد أدى إلى زيادة معدلات الفقر بين العاملين في المجال الزراعي وعزز الحافز لديهم، خاصة فئة الشباب منهم، للهجرة للبحث عن عمل بديل[2].

كذلك فإن برامج الخوصصة غالباً ما ارتبطت بتخفيض عدد العمالة في المنشآت الصناعية. ورغم أن إجراءات تحرير الاقتصاد والتجارة قد تساعد على خلق فرص عمالة في قطاعات التصدير إلا أنه في المدى القصير قد تؤدي منافسة السلع المستوردة إلى التأثير على فرص العمل بالسلب. هذا بالإضافة إلى تأثير برامج التكيف الهيكلي على مستوى الخدمات وبرامج الرفاهة الاجتماعية ومعدلات الفقر (انظر الجدول رقم 4-2

[1] Heba Nassar, Egypt : The demographic and economic dimension of migration, in Philippe Fargues, référence déjà citée

[2] United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2005,pp.267-268.

ولاحظ ترتيب الدول الأربع في مؤشر التنمية البشرية). ومن ثم فقد أدى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي إلى التأثير على أوضاع العمالة في دول الشمال الأفريقي، كغيرها من الدول التي طبقت تلك السياسات، مما دفعها إما إلى للهجرة إلى الداخل أو إلى الخارج للبحث عن فرص أفضل للعمل.

وفي ظل هذه المؤشرات لم يكن غريباً أن تتوصل إحدى الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي على خمس دول، منها مصر والمغرب، أن 93 % من المصريين الذكور وحوالي 85% من المغاربة الذكور الذين شملتهم العينة المختارة يهاجرون لأسباب اقتصادية في مقابل نسب ضئيلة تهاجر للحاق بالعائلة أو لأي أسباب أخرى. وتؤكد نتائج الدراسة على أن العوامل الاقتصادية لا ترتبط بالبحث عن عمل فقط وإنما قد ترتبط بتحسين مستوى المعيشة. وتتفق الدراسة في ذلك مع دراسات أخرى أشارت إلى أنه ليس جميع المهاجرين يكونون من أفقر الطبقات الاجتماعية، فموجات الهجرة تبدأ بعد فترة من تقدم الدولة على مسار التنمية وما يرتبط بذلك من تحولات اجتماعية تتيح لبعض الأفراد قدراً من التعليم والمعلومات والطموح الذي يدفعهم إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم. كذلك توصلت دراسة استطلاعية أخرى أجريت تحت إشراف منظمة الهجرة الدولية على عينة من المهاجرين المصريين الجدد أن دوافع الهجرة عادة ما ترتبط بثلاثة أبعاد أو مؤثرات، وهي: البحث عن فرص عمل أفضل، أو استغلال الروابط العائلية أو الجماعية مع المهاجرين السابقين، أو استغلال السياسات غير التقييدية لبعض الدول المستقبلة للمهاجرين. فقد توصلت الدراسة إلى أنه كلما انخفضت معدلات البطالة في دول المهجر، كلما جذبت عدد أكبر من المهاجرين المصريين. كذلك فإنه كلما زاد عدد المواطنين المصريين في دولة من دول المهجر كلما مثل ذلك حافزاً لمواطنين مصريين آخرين للتوجه إلى نفس الدولة استغلالاً للشبكات التي يكونها المصريون هناك. وبطبيعة الحال، فإن انفتاح سياسات الهجرة لدول معينة، معبراً عنه بأعداد المهاجرين الذين تستقبلهم هذه الدولة سنوياً، يشجع المهاجرين المصريين، كغيرهم، على التوجه إليها. واستناداً إلى المؤثرات السابقة، فقد كانت دول مثل إيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة أكثر جذباً للمهاجرين المصريين دون غيرها من الدول الأوروبية[1].

وللأوضاع الاقتصادية لدول الشمال الأفريقي دور آخر في التأثير على الهجرة، وذلك من خلال تبني هذه الدول لسياسات تشجع الهجرة. فقد كان من الطبيعي في ظل الأوضاع الاقتصادية سالفة الذكر أن تشجع دول الشمال الأفريقي الهجرة إلى الخارج لتخفيف الضغط على سوق العمل داخلها وللاستفادة من التحويلات المالية للعمالة المهاجرة. و في هذا الإطار، عقدت دول المغرب العربي عدداً من الاتفاقيات لتنظيم حركة الهجرة مع الدول الأوروبية، حيث عقدت تونس و المغرب اتفاقيات مع فرنسا عام 1963 كما حرصت الدولتان

[1] Donatella Giubilaro , Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997.

على تشجيع الهجرة من خلال خططهما التنموية في تلك الفترة. فقد لعب مكتب التدريب والتوظيف الحرفي The office of Professional Training and Employment في تونس دوراً في البحث عن أسواق عمل للمهاجرين التونسيين، لذلك ففي عام 1972 كان 75% على الأقل من المهاجرين يهاجرون عبر الطرق الرسمية بمساعدة من الدولة. كما أنشأت المغرب الهيئة المركزية للهجرة Central Emigration Service (CES) لتنظيم حركة الهجرة.

وبالإضافة إلى تخفيف الضغط على الاقتصاد الداخلي، كان تشجيع الهجرة في تلك الدول نابعاً من حاجتها للتحويلات المالية للعاملين بالخارج، والتي مثلت في بعض الدول مصدراً أساسياً للنقد الأجنبي. فرغم ما يثار من انتقادات لاعتماد الدول على هذه التحويلات المالية باعتبارها تكرس الاعتماد على الخارج، ولا تملك الدولة في بعض الأحيان استغلالها بما يحقق التنمية المتوازنة بين المناطق مما قد يجعلها أداة لتعميق عدم المساواة بين المناطق المختلفة للدولة، إلا أنها في النهاية تظل أحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ خططها التنموية[1].

3-3: العوامل المؤثرة على الهجرة

لا يكفي توافر الأسباب الدافعة نحو الهجرة لدفع الفرد إلى الهجرة، فهناك عوامل قد تعزز أو تحد من حرية الفرد في الانتقال من دولة إلى أخرى. فهذا الانتقال يأتي في إطار بيئة دولية تحدد قواعد انتقال المهاجرين وتشمل مؤثرات قد تدفع الدول المستقبلة إلى فرض سياسات تقييدية تحد من استقبال المهاجرين، كما أنه يأتي في إطار سياسة معينة تتبعها الدولة المستقبلة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل نفس الدولة، وهو كذلك يتأثر بالعلاقات السياسية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين. كما أن الروابط التاريخية والجغرافية تؤثر على اختيار المهاجر للدول التي يتوجه إليها، فلا شك أن وجود النسبة الأكبر من مهاجري المغرب العربي في أوروبا بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة، لا ينفصل عن الروابط الاستعمارية التاريخية وعامل القرب الجغرافي.

وقد ارتبطت قضية انتقال العمالة بالعلاقات السياسية التي ربطت هذه دول الشمال الأفريقي بالدول الأوروبية المستضيفة للعمالة. وقد بدا ذلك بشكل واضح مع التوتر الذي شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل نظام هواري بومدين. فرغم أن الخطة التنموية التي وضعها نظام بومدين كانت تشجع الهجرة وتقوم على تنويع الأصول المناطقية للمهاجرين لضمان التوزيع العادل للتحويلات المالية، إلا أن قيام النظام بتأميم قطاع البترول عام 1971، و الذي كان أحد خطوات النظام لتقليل الاعتماد على فرنسا، أثار أزمة في العلاقات بين البلدين. وقد أثرت هذه الأزمة بدورها على السياسات الفرنسية تجاه العمالة الجزائرية حيث

[1] Sarah Collinson, Europe and International Migration référence déjà citée, p.67

لجأت فرنسا إلى تقليل الاعتماد على هذه العمالة لصالح العمالة التونسية والمغربية، وأبرمت في نفس العام اتفاقية جديدة للعمالة خفضت فيها فرنسا عدد العمالة الجزائرية المستعدة لاستقبالها سنوياً إلى 25 ألف عامل مقارنة بـ 35 ألف عامل في منتصف الستينيات. وفي ظل الاتهامات المتكررة لفرنسا بعدم حماية المهاجرين الجزائريين من بعض الهجمات العنصرية التي يتعرضون لها، أصدرت الجزائر قراراً بتعليق الهجرة إلى فرنسا في سبتمبر من عام 1973[1].

ومن ناحية ثانية، فلا شك أن سياسات الدول الأوروبية تجاه المهاجرين تعد محدداً أساسياً لتشجيع أو تحجيم هجرة أبناء الشمال الأفريقي إليها. ودون التفصيل في سياسة كل دولة من الدول الأوروبية تجاه المهاجرين، فإن الملاحظ أن الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن العشرين قد دفعت العديد من الدول الأوروبية، كما سبقت الإشارة، إلى تبني سياسات تحد من الهجرة إليها. ومع بداية الثمانينيات بدأت الدول الأوروبية في إتباع سياسة دعم التنمية في الدول النامية لزيادة فرص العمل في الدول المرسلة للمهاجرين كنوع من الإجراء الوقائي لمنع زيادة تدفق المهاجرين إليها. فقد أدركت الدول الأوروبية أن موجات الهجرة قد أصبحت أكثر تأثراً بأوضاع الدول المرسلة من تأثرها بسياسات الدول المستقبلة. إلا أنه مع نهاية التسعينيات وبداية القرن الجديد أدركت بعض الدول الأوروبية أنه لا يمكن الاستمرار في سياستها التقييدية للهجرة، بل أن مفوضية الاتحاد الأوروبي قد أعلنت صراحة أن السياسات التقييدية الصارمة التي اتبعتها بعض الدول الأوروبية منذ منتصف السبعينيات لا تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والديموجرافية للدول الأوروبية، وأن هذه الدول لابد أن تتجه إلى تنظيم هجرة العمالة من دول الجنوب إليها بشكل يسمح للهجرة المنظمة الشرعية للعمالة ويتوافق مع احتياجات سوق العمل الأوروبي.

و لكن التطبيق أثبت وجود تفاوتات واضحة بين الدول الأوروبية. ويبرز الجدول رقم (6-2) الذي يوضح معدل زيادة أعداد المهاجرين في الدول الأكثر استقبالاً للمهاجرين من دول الشمال الأفريقي أن دولة مثل فرنسا شهدت تراجعا ملحوظاً في معدلات نمو أعداد المهاجرين من 4.7% و 3.2 % في القترة من 1960 – 1970 إلى 0.2 في منتصف الثمانينيات و0.6 في الفترة من 1990-2005. كما توضح البيانات المتوفرة حول ألمانيا أن معدل النمو في إعداد المهاجرين في تناقص مستمر. وفي المقابل تزايدت هذه المعدلات في دور مثل إيطاليا وهولندا بعد تراجعها في الأخيرة حتى أواخر الثمانينيات. وتفسر الدراسات ذلك باتفاق الاتجاهات السياسية، حتى اليمينية المتطرفة منها، على أهمية المهاجرين في توفير شريحة مهمة من العمالة خاصة في الأعمال التي يتجنبها مواطني هذه الدول. وتبرز التقديرات الوطنية حاجة السوق الإيطالي للعمالة في

[1] رواية توفيق،هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أروبا ا،تحيل للأسباب و الدوافع/دراسة منشورة على الموقع الالكتروني :
www.gn4partyradio.com/expatriates/upfiles/paper5.do تم الاطلاع علية في 12-04-2011

المجالات منخفضة المهارات وفي بعض المجالات المتخصصة مثل السياحة و الخدمات. والوضع نفسه ينطبق على هولندا التي شهدت في عام 2004 معدلاً منخفضاً للنمو السكاني لم تشهده منذ عام 1920.

جدول رقم (5-2): معدل نمو أعداد المهاجرين إلى بعض الدول الأوروبية(%)

في الفترة (1960-2005)

الدولة	1960-1965	1965-1970	1970-1975	1975-1980	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005
نسا	4.7	3.2	1.3	1.1	0.2	0.2-	0.6	0.6	0.6
لمانيا	-	-	-	-	-	-	8.5	1.5	0.7
يطاليا	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	8.7
أسبانيا	-5.4	-5.4	5.5	7.1	8.8	9	3	2.4	0.9
هولندا	4.1	5	-4.4	-4.4	10.4	12.7	5.5	9.6	21.6

المصدر: population division of the depatment of economic and socila affairs of the United Nations Secrtariat, Trends in Total Migrant Stock :the 2005 Révision http://esa.un.org/migration

وتظل سياسات الهجرة في كل دولة محكومة بالمفاوضات والتوازنات الداخلية بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في كل دولة. فحتى الدول التي شهدت تزايداً ملحوظاً في أعداد المهاجرين، كإيطاليا، لجأت في الأعوام الأربعة الأخيرة إلى وضع إجراءات تقييدية تحد من الهجرة الدائمة إليها. وتؤثر في هذه التوازنات رؤية القوى الداخلية والشعوب في دول المهجر للمهاجرين ودورهم في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في هذه الدول، وتأثير وجود هؤلاء المهاجرين على الوضع الأمني في الدولة. وقد تزايد النظر إلى قضية الهجرة باعتبارها قضية أمنية في العديد من الدول الأوروبية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و ما تبعها من هجمات إرهابية في بعض العواصم الأوروبية. هذا بالإضافة إلى تأثير عوامل عدم العدالة الاجتماعية، وتركز المهاجرين في المناطق المهمّشة في عواصم الدول الأوروبية وما قد يؤدي إليه ذلك من مظاهر للعنف والتطرف.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا من خلال الفصل الثاني إلى أهم المحددات التي تناولتها مختلف النظريات الكلاسيكية و الحديثة و التي خلصت في مجملها إلى أهم الأسباب التي تدفع بالإنسان إلى الهجرة هي البطالة، الفرو قات في الدخول ما بين الدول الباعثة و الدول المستقبلة مع الأخذ في الحسبان مختلف التكاليف كالمسافة الجغرافية،النقل المعيشة ...الخ بالإضافة إلى أسباب أخرى كالدراسة وجود شبكات اجتماعية يشجع أكثر على الهجرة و الاختلاف في مستوى الإعانات الاجتماعية.

تم حاولنا معرفة محددات الهجرة من منظور الجغرافيا الاقتصادية و الأسباب التي تدفع بالتركز في مناطق دون سواها و بالتالي نجد مثلا أن الاختلافات في الطلب على العمل ما بين الأقاليم الجغرافية هي التي تدفع إلى هجرات سكانية نشطة، و بالتالي فان المهاجرين سوف يتوجهون إلى مناطق أين تكون فيها وفرة نسبية في عرض العمل تقود إلى نسب أجور مرتفعة و معدلات بطالة منخفضة و حاولنا أن نرصد بشكل أو بآخر مدى تأثيرها على التوازن الجغرافي و من ثم إسقاطها على منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية « OCDE»على أساس أن مختلف الظواهر الإقليمية تظهر بشكل أكبر في هذه الدول بالإضافة إلى هذا فان العوامل التي تتسبب في تركز المهاجرين تتمثل في جاذبية الأقاليم الجغرافية، التقارب الجغرافي بالنسبة للوطن الأم بالإضافة إلى عامل مهم يتمثل في وجود أفراد عائلة أو أشخاص من نفس الأصل في هذه الدول أو ما يسمى بوجود شبكات اجتماعية .

ثم تناولنا بصفة خاصة و انطلاقا من الحالة محل الدراسة و التي سنتطرق إليها في الفصلين المواليين أهم الأسباب الدافعة للهجرة من شمال أفريقيا إلى أوربا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في حركة الهجرة و التي تتمثل أساسا في معدلات البطالة المرتفعة و نسب الفقر الكبيرة ضف إلى ذلك تأثير الأوضاع السياسية و اختلاف التركيبة الاقتصادية لهذه الدول.

الفصل الثالث

خصائص الهجرة الجزائرية

و أهم محدداتها

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المحددات الدافعة إلى هجرة الجزائريين، حيث يرى العديد من الباحثين أن مستوياتها تزايدت خصوصا بعد انفجار الأزمة الاقتصادية في الجزائر(1986-1988) و التي نتج عنها رفع التدعيمات من طرف الدولة و ذلك بأمر من صندوق النقد الدولي. و ننطلق كذلك من تصور أن الهجرة تسير في ظل مناخ اقتصادي يتميز عموما بمستوى من البطالة يساهم بشكل كبير في حراكها، ضف إلى ذلك الفرق الكبير في الأجور ما بين الجزائر و الدول المستقبلة و بالتالي الفرق في القدرة الشرائية و المستوى المعيشي دون أن نهمل عامل الاستقرار الأمني و الذي نعتبر أنّه اثر بشكل أو بآخر على هجرة الجزائريين .

و من خلال ما سبق سنحاول التطرق إلى:

1-محددات و خصائص الهجرة الجزائرية في ظل الواقع الاقتصادي

2- تأثيرا للاستقرار الأمني على ظاهرة الهجرة الجزائرية

1: محددات و خصائص الهجرة الجزائرية في ظل الواقع الاقتصادي:

1-1: واقع التشغيل و البطالة في الجزائر:

1-1-1: التشغيل:

على شاكلة العديد من دول البحر المتوسط، يمكننا أن نصنف هيكل سوق العمل بالجزائر إلى قطاعين: قطاع ريفي أو قروي يشمل جميع النشاطات الفلاحية، و قطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية و غير الرسمية. في سنة 1977 كان القطاع الريفي يمتص حوالي 72.2% من مجمل اليد العاملة،غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 42% سنة 2003 نتيجة هجرة السكان من الأرياف إلى المدن بسبب نوعية الهياكل القاعدية الاجتماعية و ارتفاع الأجور في المدن، و هذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية و بروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي 36.5% من مجمل التشغيل خارج قطاع الفلاحة سنة 2002 و أيضا 39% من مجمل التشغيل في القطاع الحضري.

إن مختلف الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع القطاعي الذي تم تطبيقها في الجزائر منذ ما يزيد عن 15 سنة، كانت تصبو بالإضافة إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق و إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلى توفير الشروط الملائمة لنمو اقتصادي مرتفع و دائم.و بالتالي زيادة طاقات القطاعات المحلية في عرض العمل و امتصاص البطالة[1].

و خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2007 مثلا وصل مستوى التشغيل في الاطار السنوى الى 5.5% مرتفعا عن النمو المتوسط للPIB خارج المحروقات خلال نفس السنة.

خلال هذه الفترة تم خلق ما يقارب 400.000منصب شغل سنوي ووصل عدد الموظفين سنة 2007 الى 8500.000.

ان التقييم حسب السن للمواطنين الموظفين يمثل نوعا من الاستقرار المؤقت و الذي يتميز بسيطرة الفئة ذات السن الاقل من 35 سنة و التي تمثل أكثر من نصف اجمالي الموظفين، من جانب اخر فان نسبة العمالة الأنثوية لا تمثل الا 15% من اجمالي الوظائف و التي زادت خلال 2007 بوتيرة متسارعة عن نسبة الذكور خلال نفس الفترة.

---

[1] شيبي عبد الرحيم،شكوري محمد"البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية و قياسية" مداخلة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17/2008-18مارس 2008 القاهرة، ص12

جدول(1-3): الكثافة السكانية الموظفة سنة 2001 الى 2007 حسب الفئات العمرية:

		2001			2007		
الشغل حسب الفئات العمرية ب% في الاجمالي		الذكور	الاناث	الاجمالي	الذكور	الاناث	الاجمالي
	15-24سنة	19.8	13.9	18.9	19.3	13.5	18.4
	25-34سنة	30.9	38.6	32.0	31.0	38.7	32.2
	35-44سنة	24.2	29.1	25.0	24.4	29.6	25.2
	45-54سنة	17.4	13.8	16.9	17.1	14.5	16.7
	55-64سنة	7.7	4.5	7.2	8.2	3.7	7.5
العدد الاجمالي بالالاف		6870	1174	8044	7247	1374	8594

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

و مازال القطاع العام يواصل تمثيل ثلثي اجمالي الوظائف ، بحيث لا يمكن انتظار انخفاض هذا المعدل خصوصا في المدى القصير بالأخذ في الحسبان انخفاض مستوى الخوصصة في المؤسسات العامة[1] ، هذا من جهة و من جهة اخرى عمليات التطهير المالي التي طالت مؤسسات هذا القطاع و التي تشير الى سياسة اقتصادية اكثر تدعيما من طرف مؤسسات القطاع العام[2].

الجدول:(2-3):الكثافة السكانية الموظفة ما بين 1997الى 2007حسب التصنيف القانوني

السنـــــــــوات	1997	2003	2007
القطاع العام ب %	50.6	39.8	34.8
القطاع الخاص ب %	49.5	60.2	65.2
الاجمالي بالالاف	5708	6685	8594

المصدر:ONS

و من بين ***الخصائص*** التي تميز سوق العمل في الجزائر:

- **عدم ثبات الوظائف**: حيث عرفت الجزائر خلال الفترة الاخيرة بعدم استقرار الوظائف و بالتالي عدم ثبات الأجور المرتبط بها، و اذا اعتمدنا كذلك على الطبيعة المؤقتة للعمل نلاحظ ان جزءا من

[1] لم تتم أي عملية خوصصة خلال سنة2008

[2] Bouklia-Hassane R., Talahite F. (2007), "Marché du travail, Régulation et Croissance économique en Algérie", document de travail du CEPN-CNRS, n°03-2007

الوظائف المؤقتة (عامل اجير غير دائم،التمهين و مساعدات عائلية) من نسبة التشغيل الاجمالي زادت بنسبة كبيرة متنقلة من 30% سنة 2001الى 37% سنة 2007 [3].

و تفسر هذه النسبة بتزايد عدد الأجراء غير الدائمين و أصحاب التمهين[1].

جدول(3-3):الكثافة السكانية الموظفة حسب قانون العمل ما بين2001-2007

	2001	2007
العمال الدائمين(ب %)	70.6	63.1
العمال الأحرار (ب %)	29.3	29.3
الأجراء الدائمين(ب%)	41.3	33.8
العمال المؤقتين(ب%)	29.4	36.9
الأجراء غير الدائمين +الممتهنين(ب%)	21.0	31.2
المساعدات العائلية(ب%)	8.4	5.7
العدد الاجالي (بالالاف)	6229	8594

المصدر:ONS

ان هذه العلاقة في العمل خلال مدة محددة هي أكثر شيوعا بالنسبة للعمل الذكوري بنسبة 38% أكثر منها بالنسبة للاناث ب 31%، ناهيك أيضا عن سيطرة للعمل الريفي بنسبة 45% أين يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في حين أن المدن تحوز على 32% من الوظائف المؤقتة . و ختاما فانه يمكن للقطاع الخاص أن يسجل أكبر عدد من الوظائف المؤقتة بالنسبة 47% و بالتالي فان معدل انعدام الأمن الوظيفي.لا يمثل إلا 18% من القطاع العام.

إن الوظائف المدعومة تمثل نسبة مهمّة من التشغيل المؤقت، بحيث تم خلق 2مليون وظيفة ذات نفس الصيغة خلال(2004-2008)مع 500.000وظيفة خلال سنة 2008فقط.و فيما يلي جدول يوضح ترتيب المساعدات من حيث مدة التشغيل كمايلي:

[3] تم إدراج العمل المؤقت سنة 1990طبقا للتعليمة 11-90الصدرة في 21أفريل 1990

[1] Bouklia-Hassane R., Talahite F. (2008), « marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, revue tiers monde, P.U.F, n°194.

جدول(4-3):ترتيب مساعدات التشغيل

	اجمالي مساعدات التشغيل (ESIL/ TUP7/ CPE/AIG)	المساعدات من أجل انشاء المؤسسات			مجموع الوظائف المؤقتة	مجموع الوظائف الدائمة	نصيب الوظائف المؤقتة من اجمالي الوظائف
		ANSEG	القروض المصغرة	الاجمالي			
2004	320580	19077	/	19077	288522	51135	%84.9
2005	297842	30298	4994	35292	268058	65076	%80.5
2006	434658	24500	38325	62825	391192	106291	%78.6
2007	468043	22683	25846	48529	421239	95333	%81.5
2008	499932	31424	63116	94540	449939	144533	%75.7
الاجمالي	2021055	127982	132263	260263	1818950	462369	%79.7

المصدر: وزارة التشغيل

باجمالي الوظائف التي تم خلقها في اطار مساعدات على التوظيف و انشاء مؤسسات هي مؤقتة . و ان استطاع هذا الترتيب كسر حاجز البطالة، فهي الآن تربط علاقة و ان كانت جزئية ما بين العاطل عن العمل و عالم الشغل و تساهم في خلق فرص العمل .

هناك مصدر اخر لعدم استقرار العمل و هو غياب الحماية الاجتماعية و عدم التصريح بالموظفين في صندوق الضمان الاجتماعي .ففي سنة 2007 هناك عامل لكل اثنين غير مصرّح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" CNAS" و بالتالي فهو مقصي من الحماية الاجتماعية القانونية، و هذه الوضعية تتعلق خصوصا بالموظفين في المؤسسات غير الرسمية و حتى الأجراء في المؤسسات الرسمية و أصحاب الوظائف الحرة على حد سواء.و من هنا فان العامل الأجير يبقى على هامش الحماية القانونية للعمل .

جدول(5-3): تصنيف الوظائف حسب التصريح في CNAS

	المصرح بهم في CNAS		غير المصرح بهم في CNAS	
	الفعلي(بالالاف)	%	فعليا بالالاف	%
Auto emploi				
عاملون و أحرار	752	17.4	1764	41.3
مساعدات عائلية	25	0.6	464	10.9
موظفين أجراء				
الأجراء الدائمون	2764	64	145	3.4
الأجراء غير الدائمون+الممتهنين	781	18.1	1899	44.5

الإجمـــــــالي	4322	100	4271	100

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2007

اذا ربطنا ما بين مؤشرين و ذلك بأخذ مدة العمل و كذا الحماية الاجتماعية، نلاحظ أن 2400.000عامل هم على حد سواء مؤقتين و غير مصرح بهم في صندوق الضمان الاجتماعي، و بالتالي فان هناك فئة من السكان مهددة لا لأنهم لا يملكون وظائف محددة فحسب بل كذلك هم مقصيين من الحماية القانونية للعمل.

- **العمل حسب القطاع:**

تعتبر من الاهمية بمكان معرفة تركيبة العمل حسب القطاع الاقتصادي و ذلك من أجل معرفة أكثر القطاعات ديناميكية و من لها مؤشر ضعيف في خلق مناصب شغل دائمة .

في المتوسط و خلال الفترة(1960-1980) ، أعتبرت الصناعة من أبرز القطاعات الخالقة للشغل، و مثلت محرك التنمية الاقتصادية و شكلت ما يقارب 18% من اجمالي الوظائف خارج قطاع الزراعة أعقبها سياسات الاستقرار من جانب الاقتصاد الكلي و التي تم اتباعها بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، و انفتاح الأسواق المحلية و التي رافقها تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري و كذلك ضعف التنافسية.

ان الانتاج الصناعي و الذي يعتبر سمة القطاع العام انهار بداية من 1990و شهدت المؤسسات زيادة في مديونيتها الخارجية تبعا لانخفاض قيمة الدينار، اضافة الى تراجع تنافسيتها نتيجة لزيادة تكاليف معداتها و التي تعتبر في أغلبها مستوردة .

و في سنة 2007ساهم القطاع الصناعي في خلق 11% من فرص العمل.و قد ساهم قطاع الأشغال العمومية و العمران هو الأخر في الآونة الأخيرة في خلق ربع الوظائف خارج الزراعة و اذ بين هذا القطاع أنه يصطدم مع ضعف القطاع الصناعي، فانه من الملاحظ أن نمو هذا القطاع يرتبط مباشرة بالبرامج الوطنية للبنى التحتية ذات الدعم المالي من القطاع العام و التي باشرت مهامها بدءا من 2001.

عموما و في سنة 2007 تم خلق أكثر من 57% من الوظائف في قطاع الأشغال العمومية و العمران أو في الادارة. و في المقابل تواجه الحكومة نسبة قدرت ب 1160.000بطال سنة 2008، و يبقى ذات أهمية في اقتصاد يسعى الى تنويع منتجاته و يهتم بشكل كبير بالسوق الدولية[1] .

جدول (6-3):نمو التوظيف حسب القطاع

	القطاع	**1980-1967**	**2006-2000**	**2007**
النمو السنوى	الصناعة	10.1	1.0	0.6
	البناء و الاشغال	15.6	6.8	8.4

[1] Ecotechnics (2007), « Emploi et salaires en 2006», Conjoncture de l'économie algérienne, revue en ligne d'information et d'analyses de l'économie algérienne, janvier 2007

المتوسط للعمل عبر مراحل(ب %)	العمومية			
	النقل و المواصلات	7.9	/	/
	لتجارة و الخدمات	3.3	6.2	5.0
	الادارة	6.1	1.2	1.0
	مجموع القطاعات خارج الزراعة	7.3	3.9	3.9

المصدر:معطيات حسب الديوان الوطني للاحصائيات

الجدول (7-3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في التوظيف خارج قطاع الزراعة

	القطاع	**1980-1967**	**2006-2000**	**2007**
المساهمة السنوية المتوسطة للعمل خارج قطاع الزراعة (ب%)	**الصناعة**	18.6	12.2	10.6
	العمران و الأشغال العمومية	17.8	22.2	25.6
	النقل و المواصلات	6.4	/	/
	التجارة و الخدمات	25.9	30.2	32.2
	الادارة	31.3	35.4	31.6
	مجموع القطاعات خارج الزراعة	100	100	100

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

و إجمالا يمكن تلخيص عرض العمل **حسب القطاعات** كمايلي:

- ✓ **عرض العمل من طرف القطاعين العام و الخاص:** مع نهاية الثمانينات و بداية 1990شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و مالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فالقطاع العام عرف خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال(فقدان أكثر من 400.000منصب عمل) نتيجة برنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي و الذي أدّى إلى خوصصة و حل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية، و عكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتدءا من 1990تحسنا ملحوظا و ساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع[1].

[1] شيبي عبد الرحيم،شكوري محمد،"البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية و قياسية"، مرجع سابق ص12

✓ **عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية:** إذا أردنا تصنيف عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر، فانه يمكن لنا عرض ذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول(8-3):عرض العمل حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر

	السنوات	1967-1978	1978-1986	1986-1993	1993-2002
الصناعة	نسبة نمو التشغيل في القطاع	10.7	4.5	1.1	0.6-
	نسبة المساهمة في التشغيل الكلي	18	18.9	18.3	14
الأشغال العمومية	نسبة نمو التشغيل في القطاع العام	17	7.1	1.6-	3
	نسبة المساهمة في التشغيل الكامل	14.7	22.4	19.7	20.4
النقل و المواصلات	نسبة نمو التشغيل في القطاع	7.7	4.3	5.7	6.7
	نسبة المساهمة في التشغيل الكامل	6.4	6.1	6	6.8
التجارة و الخدمات	نسبة نمو التشغيل في القطاع	2.7	4.7	6.2	3.1
	نسبة المساهمة في التشغيل الكامل	28.6	21.9	20.2	27.9
الادارة	نسبة نمو التشغيل في القطاع	5.7	6.5	3	2.6
	نسبة المساهمة في التشغيل الكامل	32.3	30.7	35.8	37.7

المصدر:معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول(9-3):توزيع السكان النشطين حسب القطاعات و المناطق في الجزائر

القطاعات	السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة	المناطق الحضرية	269049	-	307150	364466	406148	303639
	المناطق الريفية	1043020	-	1105191	1252659	974372	1305994

	المجموع	1312069	1438263	1412340	1617125	1380520	1609633
	النسبة%	21.06	26.3	21.13	20.74	17.2	18.1
الصناعة	المناطق الحضرية	627924	–	593615	769106	756166	839568
	المناطق الريفية	233195	–	210538	291679	302669	424023
	المجموع	861119	503983	804152	1060785	1058835	1263591
	النسبة%	13.82	9.2	12.03	13.60	13.2	14.2
الأشغال العمومية	المناطق الحضرية	317228	–	410139	517702	586549	744737
	المناطق الريفية	332784	–	389775	449866	625473	512967
	المجموع	650012	859927	799914	967568	1212022	1257703
	النسبة%	10.44	15.8	11.97	12.41	15.1	14.2
التجارة و الخدمات الإدارية	المناطق الحضرية	2376165	–	2575385	2896770	3077200	3402651
	المناطق الريفية	1029407	–	1092265	1256164	1315643	1335226
	المجموع	3405572	3564216	3667650	4152934	4392844	4737877
	النسبة%	54.67	48.7	54.87	53.25	54.6	53.4

المصدر:ONS

من خلال الجدولين أعلاه يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- النسبة المرتفعة لليد العاملة في القطاع الفلاحي و التي مثلت سنة 2002 ما نسبته 26.3%.
- القطاع الصناعي عرف نموا ضعيفا لليد العاملة وصل سنة 2002 إلى 9.2%.
- تحسن في نسبة اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية من 10.44% سنة 2001 إلى 14.2%سنة 2006، و يعود هذا التحسن في قطاع البناء إلى الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحتية و الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 و الذي خصص له 525مليار دينار على امتداد أربعة سنوات.

إن هناك إشكال تدعيم اجراءت خلق فرص العمل في الجزائر حيث أن القطاعات المنشئة لفرص العمل لا تزيد فقط من النفقات العامة و لكنها ذات انتاجية ضعيفة (الادارة)، هذه الوضعية تبين الخطر الذي اصبح يعانيه الاقتصاد الجزائري و سيطرح اشكال حول امكانيات انتظام الانتاج الجزائري في اجراءات فرص العمل الاقتصادية.

1-1-2:البطـــــالة

لقد سعت المؤسسات الجزائرية و خلال العشرين سنة الاخيرة حماية نفسها من المنافسة الخارجية حيث أن بقاء و تنمية هذه المؤسسات مرهون بالحماية التي يمنحها النظام الاقتصادي الموجه.

بالرغم من كل التحفظات وصل معدل البطالة سنة 1984الى 8.7% و في ظل الصدمة البترولية و بالموازاة مع انخفاض ريع المحروقات فقدت الدولة امكانيات تمويل التنمية التي خولت لها. وارتفع معدل البطالة ب 2.5مرة و ذلك خلال سنوات (1984-1987)و استقر خلال 15 سنة الى أكثر من 20%، هذا المعدل تناقص و بشكل معتبر من خلال سياسات فعّلت من زيادة الوظائف و الهدف الذي سطر هو الوصول الى معدل بطالة يقل عن 10% [1] ،ليصل الى 9.8% سنة 2011حسب تقرير صندوق النقد الدولي.

جدول(10-3):تطور نسبة البطالة بالنسبة الى الكثافة السكانية النشطة

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة الاجمالي	18.1	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	28.0	28.0	28.0
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة في الذكور	/	29.25	26.6	/	23.4	17.5	14.9	11.8	12.9	10.1
معدل البطالة في الاناث	/	26.39	31.4	/	25.4	18.1	17.5	14.4	18.3	11.3
معدل البطالة الاجمالي	29.2	28.9	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

و تعتبر أول ميزة للبطالة و التي تمس و بشكل كبير دول الشرق الأوسط و أفريقيا الشمالية شريحة الشباب و بشكل خاص كما يوضحه الجدول الموالي . و بالرغم من خلق مدعم للعمل أكثر من ربع الكثافة السكانية النشطة ما بين (15-24سنة) هي من البطالين و هذا المعدل وصل الى 36 %بالنسبة للشباب ما بين 15

[1] Ecotechnics (2007), « Emploi et salaires en 2006»,référence déjà citée

و 19 سنة. ان مستوى معين من البطالة و الذي تجاوز قرابة مرتين و نصف من المتوسط الوطني سيكون له تاثير على تدفقات الهجرة و بشكل عام ضغط قوي على هذه الفئة من السكان[1].

جدول (11-3): خصائص البطالة حسب السن و الجنس لسنة 2007

		2007		
		الذكور	الاناث	الاجمالي
البطالة حسب الفئات العمرية و الجنس	الاجمالي بالالاف	1072	302.7	137.7
	15-24سنة	%25.3	%39.9	%27.4
	25-34سنة	%16.1	%22.1	%17.3
	35-44سنة	%6.1	%6.6	%6.1
	45-54سنة	%3.2	%2.5	%3.1
	55-64	%1.5	%2.0	%1.5

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

ان تركيبة السكان التي تعاني من البطالة يعكس عدم التوافق المتزايد في عرض العمل حسب احتياجات الاقتصاد، ففي سنة 2008تجاوز عدد البطالين من أصحاب الشهادات و لاول مرة في الجزائر عدد البطالين من دون تعليم مما يعكس و بعمق عدم فعالية نظام التعليم في الربط بينه و بين سوق العمل و غياب الدور المكمل مع أنظمة التكوين في الجزائر.

الجدول (12-3):البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي(سنة 2008)

		2008		
		الذكور	الاناث	الاجمالي
اجمالي البطالين	الاجمالي (بالألاف)	868	301	1169
البطالة حسب الفئات العمرية و السن	بدون تعليم(%)	2.6	0.3	2.1
	التعليم الابتدائي	17.4	4	14
	التعليم المتوسط	50.6	21.3	43
	التعليم الثانوي	18.9	27.6	21.1
	التعليم العالي	10.5	46.8	19.8

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل (1-3): معدل البطالة حسب مستوى التعليم في الجزائر2007

[1] Ecotechnics (2005), « Activité et emploi en Algérie en 2004», Conjoncture de l'économie algérienne, revue en ligne d'information et d'analyses de l'économie algérienne, 2005

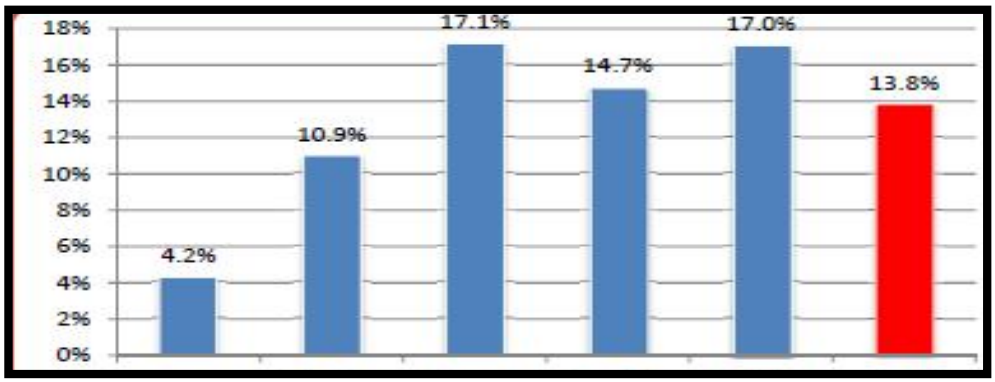

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

اجمالا فان المستوى المرتفع لبطالة خصوصا في فئة الشباب مرتبط بانعدام الأمن الوظيفي و كذا عدم ربط الجامعات بمناصب الشغل المتوفرة و هذا ما يزيد من الرغبة في الهجرة.

و في نفس الاطار و بالنظر الى الأهمية المتزايدة للبطالة في صفوف خريجي الجامعات تواجه تيارات الهجرة الى ما أصبح يعرف بهجرة الأدمغة و في مقابل هذه الوضعية، بعض الكتاب يعتبرون أن هجرة الأدمغة ذات منفعة بحيث يخفف من عرض العمل لذوي الكفاءات و بشكل لا يضر دول الأصل و منذ ذلك الحين يمكن اعتبار أن فئة النخبة المهاجرة قد تضاعفت بشكل أبدا لا يفيد الدول الأصل.

1-2: فجوة الدخل المطلوب

يعتبر الفرق في الأجور من بين محددات تدفق الهجرة و هو ذو اهمية كبيرة تتطلب تقييمه و بالمقارنة ما بين الدول: ان الفرق في الأجور ما بين الجزائر و الدول الجاذبة للهجرة لابد أن يقيم على أساس نفس وحدة الحساب، و في هذه الحالة نقارن بين التكافؤ في القدرة الشرائية.

- لقد توصل الاقتصاديان *Faini* و *venturini* الى المفارقة ما بين ضعف شدة تيارات الهجرة ما بين الجنوب و باقي دول أروبا و بالرغم من أن الفرق في الاجور و معدلات البطالة كبير حيث طور نموذج الهجرة بادخال عاملين هما:

*مستوى الدخل بإدراج تكاليف النقل.

*الانتماء المحلي الذي يتزايد مع الدخل و قد يتناقص في حالة العكس، فالتأثير الأول سيطر في حالة الدول النامية الى غاية عتبة دخل قيمها *Faini*و *Venturini* بحوالي 950دولار، في حين أن الاثر الثاني نجده في الدول المتقدمة مثل أروبا و من هنا فقد اعتبر *Faini*و*Venturini* (2008) أن مستويات الدخل هي محدد رئيسي محرك للهجرات الدولية. و بالنسبة للجزائر فان المستويات الضعيفة للأجور تدفع الهجرة و بشدة الى الدول المتقدمة[1].

[1] Bouklia-Hassane R., Talahite F. (2008), « marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie »référence déjà citée

بالاعتماد على مصدرين للإحصائيات و هما لديوان الوطني للاحصائيات (ONS) و ذلك لسنة 1996 و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) و ذلك لسنة 2006 نحصل على الجدول التالي[2]:

الجدول(13-3): تطور الدخل المتوسط السنوي بالدينار

	1996	2006
الاجر المتوسط السنوي بالدينار الجاري	168072	262505

المصدر:CNAS2006 ,ONS1996

و كما يوضح هذا الجدول فانه خلال عشر سنوات الاخيرة قد عرفت تحسنا في الأجر الحقيقي المتوسط في الجزائر ما بين 1996-2006 بنسبة 1.6% في السنة. ان هذا التحسن في القدرة الشرائية ترافق مع زيادة في الحد الأدني للأجور و الذي انتقل من 4800دج الى 12000 دج سنة 2007 ووصل الى 15000دج سنة 2010 .نلاحظ التزايد كان بمعدل 7% حيث تضاعف الحد الأدنى للأجور خلال الفترة . ان هذا الارتفاع في الأجور سهل من التنقل الدولي، و من وجهة نظر أخرى و ذلك باعطاء الاشخاص الاكثر فقرا الامكانيات لتدعيم التكاليف النقدية للهجرة خصوصا تكاليف النقل المرتبطة بها.

و هذه الملاحظة يمكن أن نلاحظها بالنسبة للدخل الوطني الخام في دولتي فرنسا و الجزائر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2-3):تطور الدخل الوطني الخام (الدولار الدولي) الجزائر و فرنسا من 1980-2006

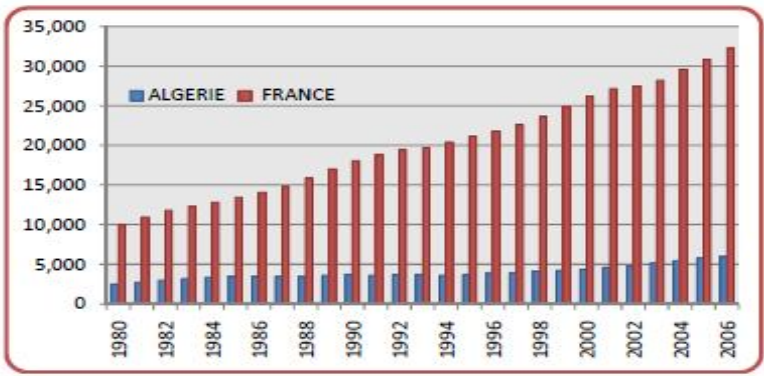

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2008

نلاحظ أن الفرق ما بين الدخل يتزايد بحيث انتقل من 7470 دولار سنة 1980الى 26300 سنة 2006 و الذي يعكس التقارب العميق في ديناميكية التحفيز المرتبطة بالاختلاف في الاجور و الذي لا يتناقص تبعا لتطور مستوى النمو في الاقتصاد الجزائري بل بالعكس يتزايد.

[2] Rafik Bouklia Hassane /Programme des migrations internationales/migration pour le travail décent, la croissance economique et le developpement :le cas le l'algerie /bureau international de travail « Genève » page15 publié sur le sitweb : *www.ilo.org/public/english/protection/migrant/.../ /imp104f.pdf* consulté le 25-05-2011

عموما: فان تزايد فجوة الدخل ما بين الجزائر و فرنسا تساهم في خلق مشكل ثنائي يزيد من التحفيز على الهجرة. و بقي أن نقول أن قرار الهجرة، يرتكز كذلك على الفرق في الأجور بين دول الاصل و الدول المضيفة كما رأينا سابقا.

ختاما: إذا كان الفرق في الاجور و معدلات البطالة يشكل محددا كبيرا لخيار الهجرة، فان هناك عامل اخر لا يرتبط مباشرة بسوق العمل و هو البعد الثقافي عن طريق التحكم في لغة البلد المضيف او البعد الاجتماعي عن طريق وجود شبكة اجتماعية متكاملة و هذا كذلك يؤثر في قرار الهجرة. و في هذا الاطار فان أهمية وجود شريحة كبيرة من الجزائريين في فرنسا مثلا لمدة طويلة و التي قدرت ب500.000شخص تشكل هي الاخر عامل مهم لجذب المهاجرين الجزائريين نحو هذا البلد، و في الأخير تعتبر التجمعات العائلية دافعا قويا نحو الهجرة في مواجهة القيود المفروضة على الهجرة العمالة و التي تمثل حاليا 25% من تدفقات الهجرة الى فرنسا.

جدول(14-3):عدد الجزائريين المستفيدين من الاقامة حسب الدوافع

	كل الدوافع	الدوافع العائلية	طلبة و متربصين	دوافع مهنية	دوافع أخرى
2004	34267	23678	4790	581	5799
2005	31682	22794	3296	531	5592
2006	31269	23311	3263	425	4695

المصدر:الأمانة العامة للجنة مراقبة الهجرة(2007)

1-3: خصائص الهجرة الجزائرية:

1-3-1: الفئة الجزائرية المهاجرة و تنوع الدول المضيفة :

ان المعالجة المتقاطعة لمعطيات INSEE "بالنسبة لفرنسا"ل" OCDE "(و ذلك بالنسبة لباقي دول منظمة التعاون و التنمية) بالاضافة الى قاعدة بيانات CARIM (بالنسبة للدول المتوسطية)تسمح بتقييم عدد المهاجرين الذين يتعدى عمرهم أكثر من 15سنة على أساس أن الأشخاص المولودين في الجزائر و لهم جنسية جزائرية و يقيمون في الخارج انهم بلغوا 711.000شخص و الجدول التالي هذه النسبة حسب الدول المستقبلة، الصنف و الجنسية الحالية[1]:

جدول (15-3):الوجهات المقصودة من طرف الجزائريين

	طبيعة المهاجر حسب الجنس					
مجموع الوجهات	**الذكور**	**%**	**الاناث**	**%**	**الاجمالي**	**%**
فرنسا	400548	59.2	276460	40.8	711650	100

[1] Rafik Bouklia Hassane /Programme des migrations internationales/migration pour le travail décent, la croissance economique et le developpement :le cas le l'algerie, référence déjà citée

اسبانيا	320100	58.0	231796	42.0	551896	77.6	
ألمانيا	17740	71.6	7040	28.4	24780	3.5	
كندا	10063	74.2	3492	25.8	13555	1.9	
بلجيكا	10210	58.6	7225	41.4	17435	2.4	
ايطاليا	7979	55.8	6326	44.2	14305	2.0	
الولايات المتحدة	7649	67.1	3757	32.9	11406	1.6	
	6619	63.2	3861	36.8	10480	1.5	
السويد	7132	71.8	2801	28.2	9933	1.4	
وجهات اخرى للOCDE	3510	60.3	2314	39.7	5824	0.8	
وجهات متوسطية أخرى	1190	65.7	620	34.3	1810	0.3	
	4941	73.0	1832	27.0	6773	1.0	
	397133	59.	271064	40.6	668197	93.9	
وجهات أخرى	/		/		43453	6.1	
الهجرة حسب الجنسية الجزائرية	397133	59.4	271064	40.6	668197	100	
الدول المستقبلة	/		/		469074	70.2	

المصدر:OCDE(corrigé des rapatriés d'Algérie)- DIOC,INSEE et base de données CARIM

من الجدول أعلاه نلاحظ أن فرنسا تمثل وجهة لأكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين الجزائريين في حين أن دول أخرى مثل الولايات المتحدة و كندا بالاضافة الى بريطانيا تستقبل 37800فرد بنسبة 5.3% من اجمالي عدد المهاجرين.

الشكل (3-3): توزيع المهاجرين الجزائريي الأصل و الذين يتجاوز سنهم 15سنة حسب الدول المضيفة

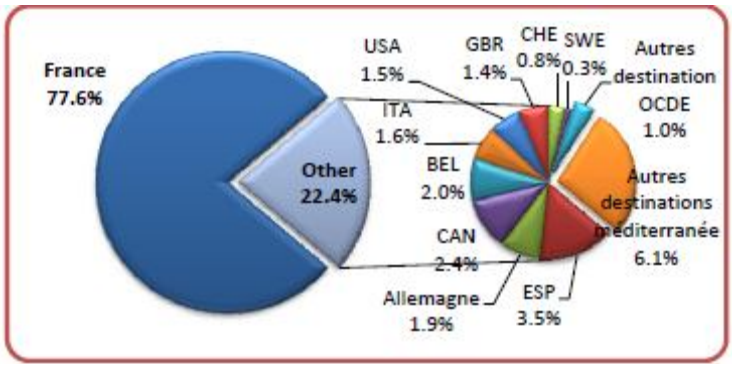

المصدر: **OCDE**

نلاحظ أن أغلب المهاجرين هم من الذكور، و في المتوسط يمثلون نيبة 60% من اجمالي عدد المهاجرين.

و تعتبر سياسة التجمع العائلي آلية من أجل اعادة التوازن الديموغرافي و التي تتاكد أكثر فأكثر بعد الموجات الأولى لهجرة العمل.و يعتبر من الملاحظ كذلك أن 70% من الجزائريين المهاجرين يحتفظون بجنسياتهم الأصلية (الجزائرية) و هذا كما أعلنه تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري(CNES) و كذلك اذا تحدثنا عن ديناميكية الاستقرار المطلق، فان المهاجرين لا يعيشون في الخارج من اجل مقاطعة الجزائر، حيث أن الروابط التي تربطهم مع الدول المضيفة تبقى هشة و تدل عليها الأرقام حيث تناقصت نسبة الراغبين في الاستقرار الى 44% و هذايرجع أيضا الى شروط التجنس التي تفرضها هذه الدول[1] .

ان أكثر من المهاجرين الجزائريين في دول منظمة التعاون يتجاوز عمرهم 45سنة .ان هذه التركيبة العمرية هي اساسا ناتجة عن الهجرة الجزائرية على المدى الطويل في فرنسا من حيث سيطرتها على اجمالي عدد المهاجرين في فرنسا.

الجدول(16-3): البنية الديموغرافية للكثافة السكانية المهاجرة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

	عدد المهاجرين الجزائريين							
	فرنسا	%	الولايات المتحدة الأمريكية،كندا و بريطانيا	%	OCDEم ا عدا (الو.م أ، كندا و بريطانيا)	%	اجمالي دول (OCDE) (*)	%
الهجرة (حسب السن)	551896	100	37848	100	64898	100	654642	100

[1] Hammouda N.E. (2008a), « Le désir de migration chez les jeunes algériens. Analyse micro-éonométrique », CARIM notes d'analyse et de synthèse 2008/42.

15-24سنة	40113	7.3	3422	9.0	4938	7.6	48473	7.4
25-34سنة	88920	16.1	12173	32.2	21938	33.8	123016	18.8
35-44سنة	108443	19.6	12696	33.5	17021	26.2	138160	
45-53سنة	116482	21.1	5552	14.7	9267	14.3	131301	20.1
55-64سنة	113611	20.6	2020	5.3	5493	8.5	121124	18.5
أكثر من 65سنة	84327	15.3	1985	5.2	6256	9.6	92568	14.1
السن المتوسط	47.7		39.1		41.1		46.6	

المصدر: OCDE(corrigé des rapatriés d'Algérie)-DIOC,INSEE

اذا وصفنا ***خصائص تدفقات الهجرة الجزائرية*** نحو مختلف الدول المضيفة، نستطيع ملاحظة تطور في تنوع الدول التي تعتبر وجهة للمهاجرين الجزائريين خصوصا تطور التوزيع ما بين دول الاستقرار و الدول الأروبية، و يعتبر من المهم دراسة هذا لان له تاثير على معدل عمالة المهاجرين، بحيث أن معدل البطالة هو العامل الدائم أو المؤقت للهجرة و هذا تبعا لاختلاف سياسات الهجرة المتبعة من طرف مختلف هذه الدول. و بالنظر الى هذه المعطيات يمكن أن نلاحظ و بشكل غير مباشر تطورها و ذلك باختبار توزيع عدد المهاجرين تبعا لمدة اقامتهم في الدول المضيفة[1]

الشكل (4-3): تنوع وجهات المهاجرين الجزائريين حسب مدة الاقامة

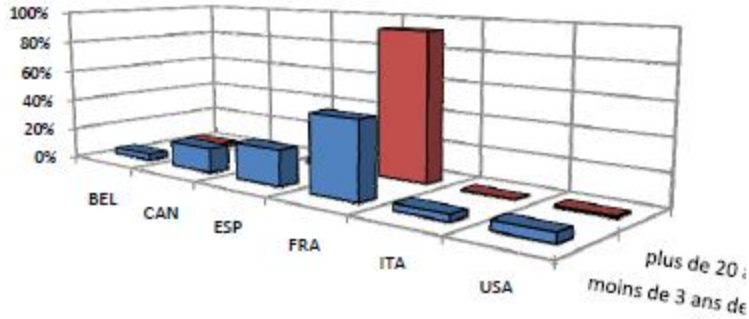

المصدر:OCDE

هذه العلاقة التي التي يوضحها الشكل أعلاه تبين بوضوح أن المهاجرين الجدد (مدة الاقامة أقل من 3 سنوات) يتوزعون بشكل متماثل ما بين دول المهجر مقارنة بالقدماء(مدة الاقامة أكبر من 20سنة) و التي تتركز خصوصا في فرنسا.

[1] Hammouda N. E. (2008), « Migrations circulaires : cas de l'Algérie », CARIM notes d'analyse et de synthèse 2008/41.

1-3-2:انتقاء المهاجرين الجزائريين في سوق العمل:

يمكن القول ان تقرير المهاجرين في سوق العمل تم اعتماده وفقا لمشاركتهم في سوق العمل و كذلك مساهمتهم في خطر البطالة .

الجدول(17-3): معدل البطالة و عمل المهاجرين الجزائريين في دول OCDE (2000)

	معدل البطالة ب(%) مقارنة بالكثافة النشيطة			*نسبة التشغيل ب(%) مقارنة بالكثافة النشيطة*		
	الاناث	*الذكور*	*الاجمالي*	*الاناث*	*الذكور*	*الاجمالي*
الدول المستقبلة	29	24	25	47.8	82.4	68.4
فرنسا	30	25	26	47.4	82.7	67.9
اسبانيا	25	18	19	53.4	86.6	78.5
بلجيكا	44	28	34	41	64.3	53.7
ايطاليا	23	13	15	43.1	86.1	73
بريطانيا العظمى	16	20	19	42.1	74.5	65.7
الولايات المتحدة	6	5	6	57.5	84.4	75.1
كندا	26	26	26	58.7	81.2	71.9

المصدر:OCDE-DIOC,INSEE pour la France

يوضح الجدول أعلاه أن معدل العمالة هو أكثر ارتفاعا في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا بالاضافة الى هذا فان معدل العمالة في صفوف الاناث 57% و هو معدل مرتفع ب 10 نقاط في المتوسط بالنسبة لاجمالي الدول.و تمثل دول الاستقرار مفهوما تفضيليا لمشاركة المراة في سوق العمل. و كذلك يمكن أن نلاحظ أن معدّل تشغيل المهاجرين من الاناث و هو مرتفع عن نسبة الاناث المقيمات في الجزائر، و الذي لا يتجاوز 9%

1-3-3:هجرة الأدمغة الجزائرية

من بين أحد أوجه الهجرة و التي تعتبر ضارة لدول الأصل، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستهدفها ضمن برامجها هي نزيف الأدمغة (le brain drain)، و يمكن أن يكون للتنقل الدولي للعمالة تأثيرات مباشرة على وفرة رأس المال البشري في دول الأصل.متى كان هذا التنقل موردا للصادارات(وبالتالي خسارة) من اليد العاملة المؤهلة و اشخاص ذوي مستوى تعليمي عالي .

1-3-3-1:انتقاء الكفاءات:

إن توزيع المهاجرين ذوي أصول جزائرية تتجاوز أعمارهم 15سنة حسب المستوى التعليمي هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(18-3):توزيع المهاجرين الذين يتجاوز أعمارهم 15سنة حسب المستوى التعليمي

	المستوى الابتدائي		المستوى الثانوي		التعليم العالي	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
الدول المستقبلة	348527	2,63	136441	24,7	66927	21,1
فرنسا	17140	70,0	4300	17,6	3060	12, 5
اسبانيا	7105	61,4	2389	20,7	2072	17,9
بلجيكا	6797	59,6	3236	28,4	1373	12,0
ايطاليا	2770	31,3	2378	26,9	3696	41,8
بريطانيا	1486	14,2	3403	32,5	5591	53,3
الولايات المتحدة	2295	13,2	4410	25,3	10730	61,5
كنـــــــدا	348527	63,2	136441	24,7	66927	12,1

المصدر:OCDE-DIOC,INSEE pour la France

من خلال الجدول نلاحظ في المتوسط أن المهاجرين ذوو مستويات تعليم عالية يمثلون14.7% من اجمالي المهاجرين الذي يتجاوز أعمارهم 15سنة و توزيعهم متباين . و على وجه التحديد قرابة 3/2 من المهاجرين الجزائريين في كندا(62% تقريبا) و أكثر من النصف في الولايات المتحدة الأمريكية(53%) يملكون مستويات تعليم عالية و نفس الشيء بالنسبة لبريطانيا حيث يمثل فيها أصحاب الكفاءات ما نسبته42% كلهم يمكلكون شهادات عليا.

و بالنسبة لاجمالي الدول: فان اغلب المهاجرين الجزائريين من ذوي الكفاءات هم ذكور و الفئة الاكبر من هذه الفئة نجدها بشكل كبير في فرنسا بمعدل(بالنسبة للذكور و الإناث معا) يصل الى 70% ثم تليها مباشرة كندا[1]

1-3-3-2:المقارنة بين الكفاءات المهاجرة و السكان الأصليون:

نستطيع كذلك المقارنة و باختصار ما بين نسبة المهاجرين و المواطنين الأصليين من خلال الجدول التالي:

الجدول(19-3): التركيبة التعليمية ما بين المواطنين الأصليين و المهاجرين الجزئريين(في فرنسا و كندا)

	الابتدائي	الثانوي	العالي

[1] Rafik Bouklia Hassane /Programme des migrations internationales/migration pour le travail décent, la croissance economique et le developpement :le cas le l'algerie, référence déjà citée

فرنسا	الأصليون المهاجرون	45,8 54,5	37,4 27,1	16,9 18,4
كنـــــــــدا	الأصليون المهاجرون	31,6 12,9	36,9 22,8	31,5 64,3
اجمالي دول منظمة التعاون	الأصليون المهاجرون	36,9 51,8	40,7 26,1	22,3 22

المصدر:OCDE-DIOC

و بالتالي فان نسبة المهاجرين من ذوي الكفاءات و الذي تقل مدة اقامتهم عن 20سنة هي اقل بروزا في فرنسا و التي تمثل الوجهة الرئيسة للجزائريين في حين نلاحظ أن نسبة الكفاءات في كندا هي ضعف نسبة المواطنين الأصليين.

1-3-4: إحصائيات الهجرة حسب دول الاستقبال

من الملاحظ أن الهجرة الجزائرية تتركز خصوصا في فرنسا ثم اسبانيا ثم كندا . ان مجمل الاحصائيات التي يعلنها البنك الدولي هي مترابطة نوعا ما نظرا لاختلاف التعاريف حسب الدول التي تعتمد على معيار دول الميلاد . و من اجل اعطاء رؤية واضحة نعتمد على المعطيات التي أعلنتها دول الاستقبال و التي تبدو ذات مصداقية أكبر .

* **المهاجرون الجزائريون حسب الاحصائيات الفرنسية:**

مازالت فرنسا تعتبر أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين الجزائريين نظرا لعدة عوامل (تاريخية، روابط عائلية،التقارب الجغرافي، اللغة،...الخ) و ذلك بالرغم من الانفتاح على وجهات أخرى لوحظت مؤخرا مثل(كندا خصوصا، اروبا الجنوبية و دول الخليج) بالاضافة الى هذا يقيم الجزائريون خصوصا في مدينة ILE الفرنسية (أكثر من ثلث هؤلاء) و يمكن القول انه من بين أهم الأسباب التي تربط ضفتي البحر المتوسط هي الروابط العائلية . و في سنة 2006 فقط بلغ عدد الجزائريين الذي هاجروا الى فرنسا 28000جزائري[2].

* **اسبانيا تعتبر الوجهة الثانية للجزائريين:**

فحسب الاحصائيات الاسبانية لسنة 2008 من شهر سبتمبر، بلغ عدد الجزائريين المهاجرين الى اسبانيا 46995، 73% ذكور و 27% اناث. و هذه المعطيات هي في ارتفاع مستمر و ذلك بالمقارنة بسنة

[2] Migrations méditerranéenes ,rapport 2008-2009 sous la direction de Philippe Fragues/european university institute « Robert Schuman centre for advanced studies » p :40

2005و حسب الاحصائيات الاسبانية في 2007 فان أكثر من 3266جزائري هاجروا الى اسبانياسنة 2006 ، 82% منهم ذكور.

* **كندا المركز الثالث و لكن بمهاجرين اكثر كفاءة:**

ان المهاجرين الجزائريين في كندا يتميزون بكفاءة أعلى بالمقارنة مع اسبانيا و فرنسا ب 33450جزائري تم احصاءهم سنة 2006، و أصبحت كندا تحتل المركز الثالث من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين حيث شهدت تيارات الهجرة الجزائرية الى كندا وتيرة متسارعة بدءا من 1990، فخلال عشر سنوات من 1996 الى السداسي الأول من عام 2006بلغ عد المهاجرين الجزائريين المولودين في الجزائر و استقروا في مدينة الكيبك الكندية 27188حيث لم تأخذ هذه الاحصائات في الحسبان الهجرة غير الشرعية[1].

2:تأثيرا للاستقرار الأمني على ظاهرة الهجرة الجزائرية

2-1: نظرة عامة حول ظاهرة الهجرة الجزائرية ما بين 1990-2000

2-1-1: تقديرات كمية للمهاجرين

هناك صعوبة نسبية في تحديد الأثار الكمية للاستقرار الأمني على تدفقات الهجرة خصوصا عندما تكون الهجرة نحو العديد من الدول حيث أن الإحصائيات المتوفرة في هذا الصدد غير متجانسة من بلد الى اخر . و ذلك بدءا بتسجيل طلبات اللجوء.

ان الجزائر معروفة على أنها بلد باعث للمهاجرين، ففي سنة 1995 و حسب تسجيلات القنصليات الجزائرية، بلغ عدد الجزائريين المقيمين في الخارج 1073000بنسبة 92.5% في أروبا و أكثر تحديدا 86.9% في فرنسا (CNES 1997) ووفقا لإحصائيات أروبية 747943شخص مولودون في الجزائر و ذوو جنسيات جزائرية يقيمون في اروبا (الجدول19-3)

من جهة أخرى و طبقا لبيانات كندية و حسب الاحصائيات المتوفرة و التي تبين أن الجزائر هي أكبر بلد مغربي مصدر للمهاجرين[2].

ان تحليل التدفقات وضح أن قرابة 200.000جزائري هاجروا ما بين 1991-2001بنسبة أقل من العشرية التي سبقتها، و يتوجه أغلب المهاجرين الى أروبا(و فرنسا خصوصا) و لكن منذ فترة أصبح المهاجرون يتبعون وجهات أخرى نحو أمريكا الشمالية و كندا خصوصا(الجدول20-3) و نصف التدفقات السنوية

[1] Migrations méditerranéenes ,rapport 2008-2009 sous la direction de Philippe Fragues/european university institute, référence déjà citée p41-42

[2] ATTANÉ I. et COURBAGE Y, « *La démographie en Méditerranée* », 2001 , éditions Economica, Collection Les fascicules du plan bleu, Paris, P249

تتشكل من طالبي اللجوء(الجدول21-3)، حيث أن أكثر من 90.000جزائري طلبوا اللجوء الى أروبا خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2001

و من اجمالي طلبات اللجوء المرغوب فيها من الجزائريين المسجلين في اروبا 144642بنسبة 14.1%من الاجمالي معتمدة في فرنسا،و حسب بيانات" UNCHR" ما بين 1990-1998اعتبرت ألمانيا أكبر بلد من بلدان الاتحاد الأروبي و التي استلمت أكبر عدد من طلبات اللجوء الجزائرية (51% من اجمالي الطلبات بما يقارب 35100شخص(UNCHR 2000).

و يمثل طالبي اللجوء في فرنسامن الوافدين الجزائريين اليها و ذلك ما بين 1990-2001و بالتالي فان 90% من المهاجرين الجزائريين في أروبا يقيمون في فرنسا . و في سنة 1999هناك 9860طلب لجوء من دول المغرب العربي،7510منها لجزائريين بتقدير 10مرات من المغاربة و 20مرة من التونسيين. ونخلص من ذلك الى أن هذه الفروق في نسب الهجرة ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن العنف الذي تسببت فيه المجموعات المسلحة، و ما أضاف جوا من اللااستقرار هو الفتنة التي نشأت في منطقة القبائل و مناطق أخرى من البلاد. في الجزائر و خلال قرابة 10سنوات، ساهم العنف المسلح ضد الشعب في اعطاء دفعة قوية لتدفقات الهجرة في الجزائر الى جهات أروبية و خصوصا فرنسا[2].

و كنتيجة يمكن تأكيد أن الازمة الاقتصادية والتي زادت حدتها أزمة سياسية عميقة ساهمت في توجيه النظام السياسي الى سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في ظل ما يسمى بالعولمة، و كان لها بالتالي تاثير على ديناميكية الهجرة .

الجدول(20-3): الأشخاص المولودون في المغرب العربي و المقيمين في مختلف دول اروبا

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريطانيا	الاجمالي
فرنسا	685558	725622	260622	-	6632	1678594
ايطاليا	9985	147783	50647	682	618	209715
اسبانيا	7043	161900	536	147	1045	170671
المانيا	17641	82748	24549	2370	524	127832
بلجيكا(1998)	8452	125082	4243	110	81	137968
الدول المنخفضة	1094	128584	1442	509	14398	146027
بريطانيا	14152	11233	2927	7224	-	35536
اسكندنافيا	744	6230	1078	286	45	8383

[2] ATTANÉ I. et COURBAGE Y, « *La démographie en Méditerranée* »,référence déjà citée

سويسرا	2923	5003	3823	368	34	12151
النمسا	135	238	839	193	11	1406
اليونان	216	444	336	632	14	1642
الاجمالي	747943		351042	12521	23392	2529925

المصدر: SOPEMI 2001 et Eurostat

الجدول (21–3): الهجرة الجزائرية نحو أوروبا و أمريكا

	كنـــــدا **2001**	الولايات المتحدة الأمريكية **2001**	أروبـــــــا **1999**
قبل 1961	370	-	*81234
1970–1961	855	-	*124906
1980–1971	780	-	*99180
1990–1981	1910	1086	*84518
2001–1991	15180	6326	173099
1995–1991	3270	2050	75805
2001–1996	11910	4276	97294
اجمالي المهاجرين	19100	19095	747943
اجمالي المهاجرين غير الدائمين	1675	-	-
الاجمـــــالـــــــــي	20770	19095	747943

المصدر: Recensements américains et canadiens,Sopemi,recensement français de 1999

الجدول(22–3): طلبات اللجوء

السنة	الدول الصناعية	أروبا	فرنسا
1990	-	1590	100
1991	-	2000	191
1992	9158	8879	619
1993	14184	13929	1100
1994	8380	7659	2385
1995	9480	8679	1800
1996	5827	5218	643

1997	7978	6878	876
1998	9396	8229	920
1999	8751	8014	1306
2000	8447	7927	1802
2001	11031	10373	2900
الاجمـــــالـــــــــي	96222	89375	14642

المصدر:UNCHR,2002,statitical yearbook 2001

في ظل الاستراتيجيات التي تعمل على تحديد نسب المهاجرين الوافدين الى مختلف الدول الأروبية بالاضافة الى الاتفاقيات الدولية التقييدية، هناك نسبة من تدفقات الهجرة الناتجة عن العنف السياسي في الجزائر مصنفة ضمن تيارات هجرة تقليدية(عمل،دراسة، تجمعات عائلية..)، بالإضافة إلى هذا فان الهجرة ذات الصبغة السياسية (طلبات اللجوء السياسي) ساهمت بشكل كبير في توسيع فضاء الهجرة الجزائرية في اطار سلّم اروبي و ذلك بزيادة الوجهات المقصودة (مثل الدول الاسكندنافية و التي استقر فيها العديد من المهاجرين الجزائريين في اطار اجراءات اللجوء).زد على ذلك ان العنف المسلح كان عامل فعال في تنويع وجهات الهجرة من طرف المهاجرين الجزائريين[1]

الجدول(22-3): طلبات لجوء المغاربة الى أروبا سنة 1999

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	الاجمالي
ألمانيا	1470	300	/	/	/	1770
انجلترا	1660	/	/	50	/	1710
النمسا	180	/	/	/	/	180
بلجيكا	350	/	/	/	120	470
اسبانيا	1340	250	/	/		1590
فرنسا	1310	/	/	/	790	2100
الدول المنخفضة	640	50	190	100	90	1070
الدول الاسكندنافية	70	/	/	/	/	70
سويسرا	490	/	190	120	100	900

[1] CEMAT (Centre d'études maghrébines à Tunis), 2000, Migration internationale et changements sociaux dans le Maghreb : actes du colloque international, Hammamet,Tunisie, 21-25 juin 1993, American institute for maghribi studies (AIMS), Faculté dessciences humaines et sociales, Tunis, 1997,p 451.

الاجمالي	7510	600	380	270	1100	9860

المصدر:UNCHR,2002,statitical yearbook 2001

2-1-2:مقارنة تدفقات الهجرة الصادرة عن الجزائر بالصادرة عن المغرب العربي إجمالا:

هاجر قرابة 200.000من الجزائريين إلى أرويا و أمريكا الشمالية خلال ما أصبح يعرف "بالعشرية السوداء"، و لكن المهاجرين من دول المغرب الأقصى يفوقون هذا العدد بمرتين و بالتالي أصبح هذا البلد أول دولة باعثة للهجرة بنسبة 1.5مليون مقيم في الخارج في مقابل 800.000جزائري و 350.000تونسي . و شهدت الهجرة الجزائرية مؤخرا زيادة محسوسة .ففي سنة 1974مثلا قررت الحكومة الفرنسية تعزيز اجراءات دخول المهاجرين الى أراضيها بهدف الحصول على عمل و لكن بالرغم من ذلك زاد عدد المهاجرين الجزائريين اليها و ذلك تحت غطاء(التجمع العائلي).

وحسب إحصائيات منظمة الهجرة الدولية فقد استفاد 161055جزائري من الاجراءات الفرنسية في اطار التجمع العائلي ما بين 1969-1999مقابل 329864مغربي و 100937تونسي.

لقد سجلت تيارات الهجرة ذاتها تفاوتات مهمة من خلال طبيعتها من جهة المغرب الاقصى، و من جهة أخرى ما بين الجزائر و تونس. و منذ 20سنة فقد شكل المغاربة النسبة الأكبر للمهاجرين (الشكل 5-3) و زادت تدفقات الهجرة المغربية من تنوع الوجهات و خصوصا فرنسا و التي مثلت الوجهة الأبرز.

و شهدت الجزائر نسبة تنوع ضعيفة نسبيا و بقيت فرنسا دائما الوجهة الرئيسية، و هي كذلك الوجهة الأبرز لكل المغاربة على العموم[1].

و لقد شهدت تيارت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تطورا سريعا بداية من 1990 و ذلك بالأخذ في الاعتبار الاجراءت الادارية و السياسات التي تحاول الحد من الهجرات.

هناك طبيعيا الهجرات التي نمت بسبب التجمعات العائلية و طلبات اللجوء و التي تشكل نسبة كبيرة من الهجرات الشرعية، و لكن هناك احتمال اخر وارد حيث أعلنت رابطة الأطباء الجزائريين في فرنسا أن أكثر من 3000عضو، أغلب هؤلاء تكونوا في الجزائر و جاءوا الى فرنسا من أجل دراسة مختلف التخصصات الطبية . و هذا يوضح أشكال أخرى ممكنة للهجرة [2]. بالإضافة إلى هذا فان المهاجرين من الطلبة ذوي أصول تنتمي الى دول نامية يعتبرون كركيزة ثقافية في دور المهجر و تكوينهم في الخارج لا يساهم في تنمية دولهم . ان الحضور القوي لهذا النوع من الطلبة يشكل بالنسبة للدول المستقبلة "هجرة مقنعة " و منذ 1990و حسب

[1] KHANDRICH M., BENNACER A. et KOUIDRI M., , « *Le nouvel espace migratoire francoalgérien des données et des hommes* », 1999,Édisud, Aix-en-Provence, p167.

[2] SIMON J., 2000, « *L'immigration algérienne en France : des origines à l'indépendance* », Paris-Méditerranée, Paris, 2000,p 411

منظمة الهجرة الدولية فان 30.000طالب جزائري مقابل 40.000 مغربي و 12.000تونسي هاجروا الى فرنسا ووفقا لتحقيق اجري حول الطلبة الجزائريين المسجلين في الجامعات الفرنسية فان 34% منهم لا ينوون العودة الى الجزائر بل بالعكس تحويل طبيعة هجرتهم من مؤقتة الى دائمة، و أكثرمن نصفهم استقروا في فرنسا و البقية توجهوا الى أمريكا الشمالية أو الدول الأسكندنافية .

الشكل (5-3): الهجرة الجزائرية نحو أروبا و أمريكا

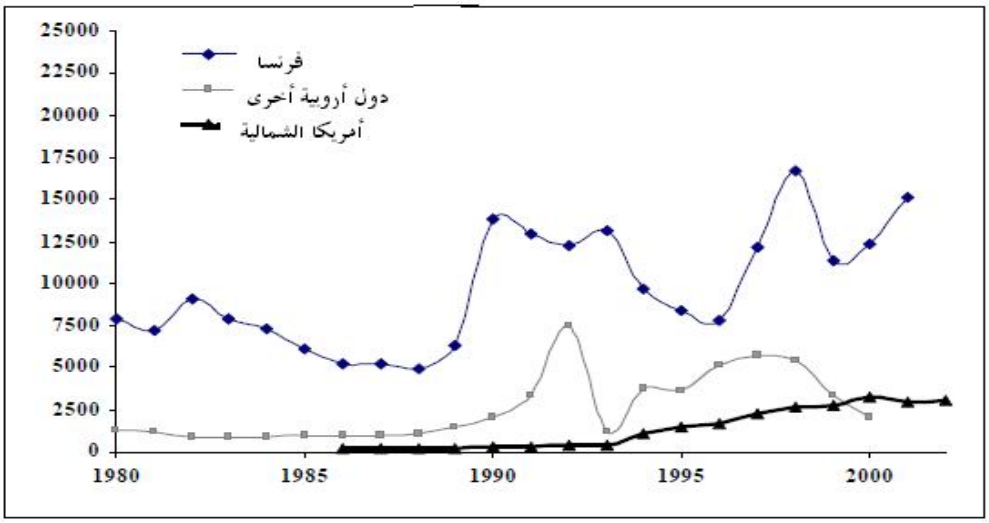

المصدر: kamel kattab ,violence politique et migrations en algerie ;institue nationale d'etude demographique,paris,p562

الجدول (3-24): دخول الطلبة المغاربة الى فرنسا

السنة	الجزائريون	المغاربة	التونسيون
1990	3225	3116	765
1991	3662	2418	699
1992	3647	1283	430
1993	3726	1488	587
1994	2477	1047	418
1995	1420	1055	450
1996	545	1281	519
1997	534	1582	630
1998	497	2515	901
1999	1004	3163	1107
2000	1109	5692	1549
2001	1918	6850	1805
2002	4797	8787	2340

الاجمالي	28561	40277	12200

المصدر:منظمة الهجرة الدوليةOMI

بالرغم من التشابه الديموغرافي و أن الجزائر عرفت صعوبات سياسية و اقتصادية مقارنة بجيرانها و أن الجزائريين عانوا كثيرا من عنف المجموعات المسلحة في المناطق المدنية و الأرياف على حد سواء الا أن الاحصائيات المتوفرة تبين دائما أن نسبة المهاجرين من المغرب الأقصى تبقى في الطليعة بأعلى تقدير.

و من هنا نستطيع التفكير في أن عدد كبير من المهاجرين الجزائريين غير مصرح بهم و هذا ناتج لطبيعة هجرتهم غير الشرعية و أهم خاصية تميزها هي صعوبة قياسها على وجه الدقة.

هناك بعض الدول مثل اسبانيا و ايطاليا قامت بتسوية وضعية هذه الفئة من المهاجرين بحيث شملت 320.000مغاربي، و هذا من بين 420.000 طلب للتسوية و بالتالي بلغت نسبة التسوية 70% و أكثر تفصيلا: المغرب قرابة 230.000بنسبة 61% في ايطاليا و35% في اسبانيا، تليها تونس بأكثر من 57.000(بنسبة 62%) و أخيرا الجزائر بتقدير 31.000 مهاجر 88%في فرنسا (الجدول 32-3)

و مثلما هو الحال بالنسبة للهجرة، فان تدفقات المهاجرين غير الشرعيين ذات المنشأ الجزائري تبدو نسبيا أقل أهمية مقارنة بتلك ذات المنشأالمغربي و التونسي[1].

الجدول(25-3): أهم عمليات التسوية للمهاجرين غير الشرعيين ذوو أصول مغاربية

	فرنســـــا		**ايطالـــــــــــــــيا**				**اسبانيا**			
السنوات	**1981**	**1997-1998**	**1987-1988**	**1991**	**1996**	**1998-2000**	**1985-1986**	**1991**	**1996-1997**	**2000**
الجزائر	11700	12500	*671	*2132			**116	**3047	616	
المغرب	16700	9200	21700	49900	23000	46918	7900	49200	7000	
تونس	17300	4100	10000	25500	/	/		213	27	
المغرب العربي	45700	25800	31700	75400	23000	650000	8016	52247	7000	245000

المصدر:SOPEM,199 ;OCDE ; le Migration maghrébine, caccucci Editore,Bari 1995,p141

[1] KHANDRICH M., BENNACER A. et KOUIDRI M,,référence déjà citée p171

الشكل (6-3): تدفقات هجرة المغاربة نحو أروبا:

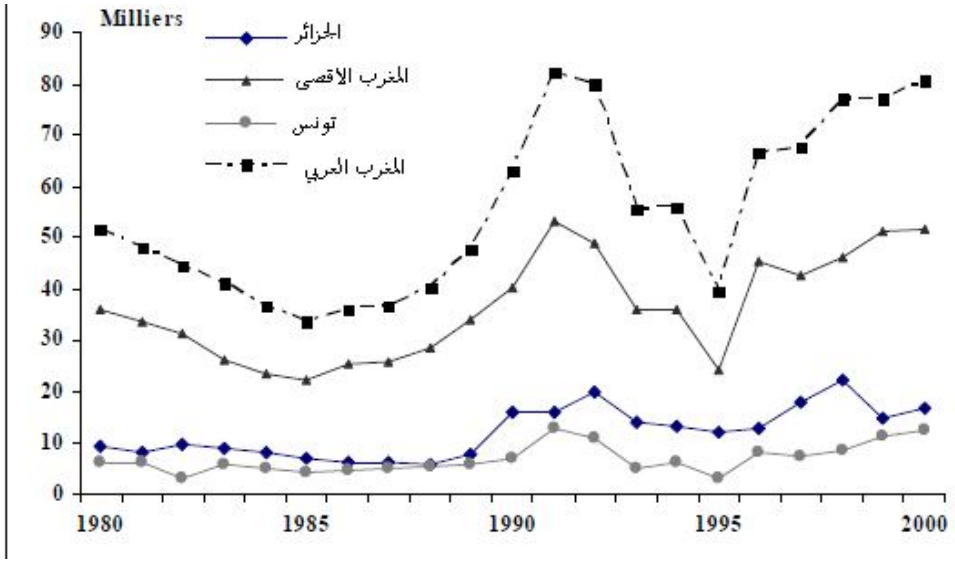

المصدر: SOPEM,199 ;OCDE ; le Migration maghrébine, caccucci Editore,Bari 1995,p141

هذا الضعف النسبي لعدد المهاجرين الجزائريين يتعلق بشكل كبير بالسياسات التقييدية و الاجراءات الانتقائية.

ان المهاجرين المغاربة المسجلين في فرنسا و الذين يعملون بشكل دائم ما بين 1990-2002 يمثلون 40% من الجزائريين ،46% مغاربة و 57% من التونسيين هم اطارات، مهندسين و تقنيين .

من جانب اخر و حسب معطيات فرنسية لسنة 1999 بينت أن الأشخاص المولودون في الجزائر لهم مستوى تعليمي عالي مقارنة ببقية المهاجرين خلال هذه الفترة.

2-2:ديناميكية الهجرة في ظل اللاستقرار الأمني

ان الفرضية التي تربط ظاهرة الهجرة الجزائرية سنوات التسعينات بالعنف المسلح قد تتأكد من خلال التصادف ما بين الأماكن التي تشهد تركز كبير لعمليات العنف و المناطق المصدرة لتدفقات الهجرة.

يمكن أن يكون وراء الهجرة نزاعات سياسية و تراجع في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.حيث أن الأقاليم التي تعيش صعوبات اقتصادية و اجتماعية يمكن في نفس الوقت أن تشكل اهم عامل للهجرة في ظل تصاعد النزاعات السياسية.و يعتبر من الصعب تحليل كافي لهذه الظاهرة نظرا لعدم كفاية الاحصائيات حولها[1].

ان ملف "العنف"قد شكل قاعدة المعلومات المعلنة من طرف الصحافة المستقلة الخاصة و ذلك ما بين جانفي 1996و جوان 2001.و ضم هذا الملف 1968حالة عنف مسلح (و قد تكون معلنة من طرف جماعات مسلحة في حد ذاتها،أو عمليات مكافحة الارهاب من طرف الجيش الجزائري و قوات الأمن). حيث أثبت الملف وفاة أكثر من 15250 و اعتبرت سنة 1997 الاكثر دموية نظرا لعدد القتلى نتيجة كثرة المجازر في

[1] kamel kattab, référence déjà citée p 568

مختلف المدن و القرى الريفية، ان هذا الملف لا يحتوي على جميع عمليات العنف المسلح نظرا للضغوطات التي تعرضت لها الصحافة باعتبارها هي الأخرى أحد ضحايات هذا الأعمال مما تسبب في حصد أرواح العديد من الصحافيين في الصحافة المكتوبة ،المرئية و المسموعة و من هنا تم اعتماد المعلومات التي تعلنها الصحافة الخاصة.

الجدول (26-3):عمليات العنف المسلح ما بين 1996-2001

السنوات	عدد العمليات المسلحة	عدد القتلي
1995-1992	38	738
1996	165	1171
1997	429	6294
1998	323	3076
1999	370	1655
2000	431	1298
2001(جوان)	212	1018
الاجمالي	1968	15250

المصدر:violence politique page 568

لا نهدف من خلال هذ الجدول مجرد رصد بياني لعمليات العنف المسلح و ما نتج عنها من ضحايا و لكن هو اسقاط هذه البيانات من اجل تحليل احصائي موجه . و من خلال هذا الجدول و في سنة 1997بلغ عدد العمليات المسلحة 429عملية خلفت 6294قتيل ، في نفس السنة دائما و بالرجوع الى ONDH (المنظمة الوطنية لحقوق الانسان) سجل 554حالة بحصيلة 4643 قتيل .

-ان العمليات المسلحة مست كل شمال الجزائر و لكن 43% تركزوا في ست ولايات في وسط البلاد و خصوصا في القبائل.

ان التركز الجغرافي للعنف في مناطق تعتبر أساسا باعثة للهجرة من فترة ليست بالقريبة و ذات كثافة سكانية كبيرة و تشهد تراكمات لاوضاع اقتصادية و اجتماعية صعبة كانت من أهم الأسباب الدافعة للهجرة.

و في السنوات الأخيرة هناك ميول لتخفيض تيارات الهجرة و ذلك يتعلق بعوامل داخلية خاصة بالجزائر .

و أيضا بفضل الاجراءات التي تتبعها الدول المستقبلة للهجرة بهدف الحد منها.

لقد بينت مختلف الدراسات الديموغرافية أن اغلب المهاجرين الجزائريين ينتمون الى منطقة القبائل و ذلك خلال فترة سابقة، أما حاليا فهم يمثلون ما نسبته 30% من المهاجرين الجزائريين، ان المناطق الأخرى الباعثة للهجرة تتمثل في المناطق الجبلية مثل " الظهرة و الونشريس" غرب الجزائر و التي شهدت أعمال عنف ضد السكان[1].

[1] SIMON G., , « *Géodynamique des migrations internationales dans le monde* », PUF,Paris1995, p 42

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا من خلال الفصل الثالث رصدا للواقع الاقتصادي في الجزائر بغية الوصول إلى أهم الأسباب الدافعة الى هجرة الجزائريين، حيث أنه و بالاعتماد على إحصائيات رسمية لمعدل البطالة و التي لا تأخذ في الحسبان طبيعة و نوعية العمل، و التي تغفل بالتالي تذبذب الأجور و المرتبط بشكل أو بآخر انعدام الأمن الوظيفي فانه يساهم بالتالي في اللجوء إلى قرار الهجرة.

و على مستوى البلد المضيف و من وجهة نظر تدرج الهجرة غير الشرعية، يعتبر من الضروري الأخذ في الاعتبار الدرجة المرتفعة لتفجر البطالة بالنسبة لهذه الفئة من المهاجرين. غير أن معدل البطالة في صفوف المهاجرين غير الشرعيين غير مأخوذ به في التحقيقات الإحصائية. فتوظيفهم يبقى غير شرعي و غير محمي قانونا. و بالتالي فإن استعمال معدلات البطالة الرسمية للمهاجرين الشرعيين و المستقرين في دور المهجر يدفع إلى الميل في تقييم مساهمة الأجور المرغوب فيها في خيارات الهجرة.

و يظهر جليا مدى تأثير الأزمة الأمنية التي عاشت الجزائر أوّجها سنوات التسعينات على قرار الهجرة، حيث شهدت زيادة في طلبات اللجوء السياسي و كذا تصاعدا في تيارات الهجرة تحت غطاء الدوافع التقليدية كالعمل،الدراسة والتجمع العائلي....الخ، و يمكن أن نلمس تأثير أللاستقرار الأمني على قرارات الهجرة من حيث أن المناطق التي شهدت عمليات عنف مسلح هي ذاتها أكثر المناطق الباعثة للمهاجرين الجزائريين.

و بالتالي و بالنسبة إلى حالة الجزائر يمكن القول أن العنف السياسي خلال السنوات الأخيرة أعطى دفعة قوية لتيارات الهجرة . و التي كانت قد شهدت ضعف خلال سنوات الثمانينات. بالإضافة إلى ذلك و خلال نفس الفترة اتبعت الجزائر سياسات التنمية الاقتصادية هدفت أساسا إلى إصلاح الاقتصاد الجزائري . و تهدف إلى توجيه التروح الريفي بإعطاء استراتيجيات بديلة . و كذلك سعت إلى التجاوب مع عرض اليد العاملة بزيادة فرص الشغل و بالتالي الخفض من نسبة الهجرة . و لكن سرعان ما اصطدمت هذه الإصلاحات بالأزمة الاقتصادية و السياسية و ساهم العنف في إعطاء ديناميكية جديدة للهجرة الداخلية و الخارجية على حد سواء.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لمحددات الهجرة الجزائرية

تمهـــيد:

انطلاقا مما تم التطرق إليه في الفصول الثلاث الأولى تناولت و بشكل نظري و تحليلي محددات الهجرة الدولية و كذا في الجزائر، و توصلت إلى أن هذه الظاهرة تتأثر بمجموعة كبيرة من المتغيرات و المحددات .

و يعتبر من المفيد جدا اختبار تلك المحددات في حالة الجزائر و تحديد ما إذا كانت تلك العوامل هي نفسها المحددة لتدفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج، أو أنّ هناك عوامل أخرى دافعة لذلك .

و للإجابة على هذا التساؤل من جهة، و من أجل الربط الإطار النظري للدراسة بالواقع العملي من جهة أخرى، فان هذا الفصل يهدف إلى التعرف على المحددات الأساسية لانبعاث الهجرة الجزائرية إلى الخارج و قياسها من خلال الاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية(و التي تمثل مشاهدات سنوية)للهجرة الدولية و لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الفترة الممتدة من (1986-2009) و التي تتمثل في البطالة،معدل التضخم، الكتلة الأجرية الاسمية، الكتلة الأجرية الحقيقية و نصيب الفرد من الدخل الوطني و ذلك من خلال العناصر التالية:

1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

2-تقدير النموذج.

3- الأفاق المستقبلية للهجرة و محدداتها في الجزائر.

1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1-1:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى قسمين و هي :

✓ **المتغيرات المستقلة:**

- $CHMG$: و تتمثل في معدل البطالة ويعبر عنه بالنسبة المئوية.
- INF:و يمثل معدل التضخم ويعبر عنه بالنسبة المئوية.
- MSR: و يمثل الكتلة الأجرية الحقيقية بالمليون دولار.
- MSN:الكتلة الأجرية الاسمية بالمليون دولار.
- RNP:و يمثل نصيب الفرد من الدخل الوطني و الذي يحسب بقسمة الناتج الوطني الإجمالي على عدد السكان بالدولار.

✓ **المتغير التابع:**

- EM: و يمثل تدفقات المهاجرين الجزائريين الى الخارج.

1-1-1:السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة *EM*:

تمتد الدراسة من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر بـــ 24، بمتوسط حسابي يقدر بـــ 524673.34 و وسيط يقدر ب 50022 و بلغت أعلى قيمة للهجرة ب 59769 سنة 1991و أدنى قيمة ب 48464 سنة 2006، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب 4504[1]

1-1-2: السلسة الزمنية لمتغير البطالة *CHMG*:

تمتد من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر ب 24، بمتوسط حسابي يقدر ب 21.38و وسيط يقدر ب 20.80 و بلغ أعلى معدل للبطالة 29.50%سنة 2000و أدنى معدل10.20% سنة 2009، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب6.04[2]

1-1-3:السلسة الزمنية لمتغير التضخم *INF*:

تمتد من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر ب 24، بمتوسط حسابي يقدر ب 14.11و وسيط يقدر ب 11.06 و بلغ أعلى معدل للتضخم 53.78سنة 1991و أدنى معدل-9.42سنة 2009، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب13.31 [3]

[1] أنظر الملحق 5 سلسلة الهجرة

[2] أنظر الملحق 5 سلسلة البطالة

[3] أنظر الملحق 5 سلسلة التضخم

1-1-4:السلسة الزمنية لمتغير الكتلة الأجرية الاسمية*MSN*:

تمتد من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر ب 24، بمتوسط حسابي يقدر ب 1845.95 وسيط يقدر ب 1687.50و بلغت أعلى قيمة لها ب 3156.07سنة 2009و أدنى قيمة لها ب1425.00سنة 1996، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب479.39[1]

1-1-5: السلسة الزمنية لمتغير الكتلة الأجرية الحقيقية"*MSR*":

تمتد من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر ب 24، بمتوسط حسابي يقدر ب 8199.62و وسيط يقدر ب 17583.50 و بلغت أعلى قيمة لها ب 21000سنة 2009 و أدنى قيمة لها ب 1201سنة 1986، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب5880[2]

1-1-6:السلسة الزمنية لمتغير نصيب الفرد من الدخل الوطني "*RNP*":

تمتد من سنة 1986الى سنة 2009بعدد مشاهدات تقدر ب 24، بمتوسط حسابي يقدر ب 858.89 و وسيط يقدر ب 843.48 و بلغت أعلى قيمة له 1101.74سنة 1986و أدنى قيمة له 726.08 سنة 1997، و تتشتت قيم السلسة حول متوسطها بانحراف معياري يقدر ب103.02[3]

1-2دراسة الاستقرارية :

بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك سنقوم أولا باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبار جذرالوحدة أو ما يسمى باختبار dickey-fuller و الذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الهجرة،البطالة، معدل التضخم، الكتلة الأجرية الاسمية، الكتلة الأجرية الحقيقية و نصيب الفرد من الدخل الوطني.

نستعمل برنامجEviews 0.7 لتحليل السلاسل الزمنية حيث نقوم باختبار الاستقرارية و النتائج بالنسبة للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة مبينة في الجداول التالية حيث H_0تمثل الفرضية الصفرية

[1] انظر الملحق 5 سلسلة الكتلة الأجرية الاسمية

[2] انظر الملحق 5 سلسلة الكتلة الأجرية الحقيقية

[3] انظر الملحق 5 سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني.

1-2-1:دراسة استقرارية سلسلة الهجرةEM:

نتائج الاختبار لسلسلة الهجرة موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (1-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل EM:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-2.04	-3.62	قبول H_0
النموذج(2)	-1.10	-2.99	قبول H_0
النموذج(1)	-0.65	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

الشكل(1-4): منحنى تطور السلسلةEM

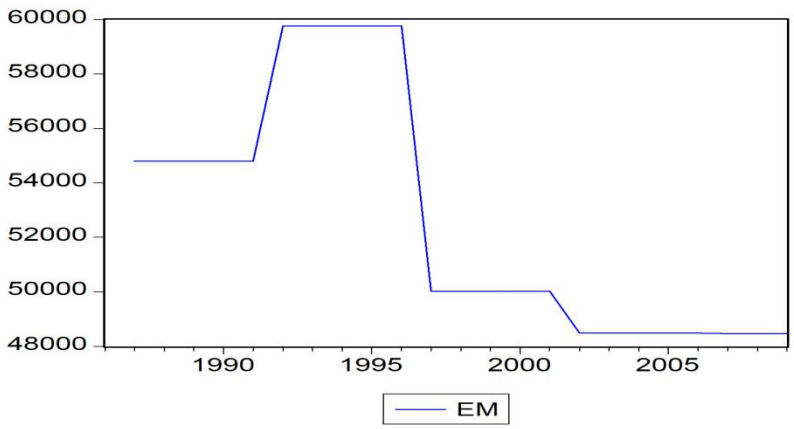

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة.[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق 6

جدول رقم (4-2): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(EM):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-4.43	-3.63	رفض H_0
النموذج(2)	-4.54	-3.00	رفض H_0
النموذج(1)	-4.58	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

الشكل(4-2): منحنى تطور السلسلةD(EM)

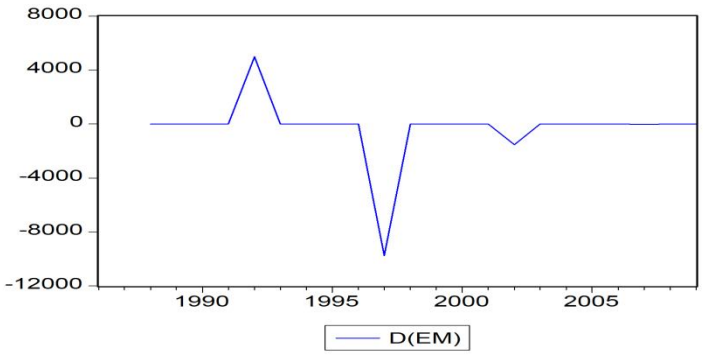

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS 0.7

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***[1].

2-2-1: دراسة استقرارية سلسلة البطالة:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (4-3): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل CHMG:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-0.22	-3.62	قبول H_0
النموذج(2)	-1.26	-3.01	قبول H_0
النموذج(1)	-0.77	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1] أنظر الملحق 6

الشكل(3-4): منحنى تطور السلسلةCHMG

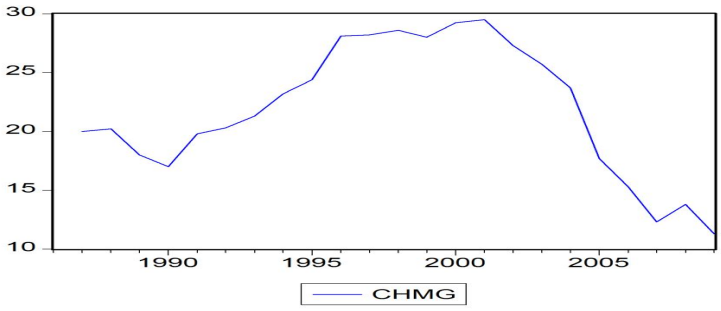

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة غير مستقرة.***[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(CHMG):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الاحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-3.54	-3.63	قبول H_0
النموذج(2)	-1.67	-3.01	قبول H_0
النموذج(1)	-5.11	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1] أنظر الملحق 7

الشكل(4-4): منحنى تطور السلسلةD(CHMG)

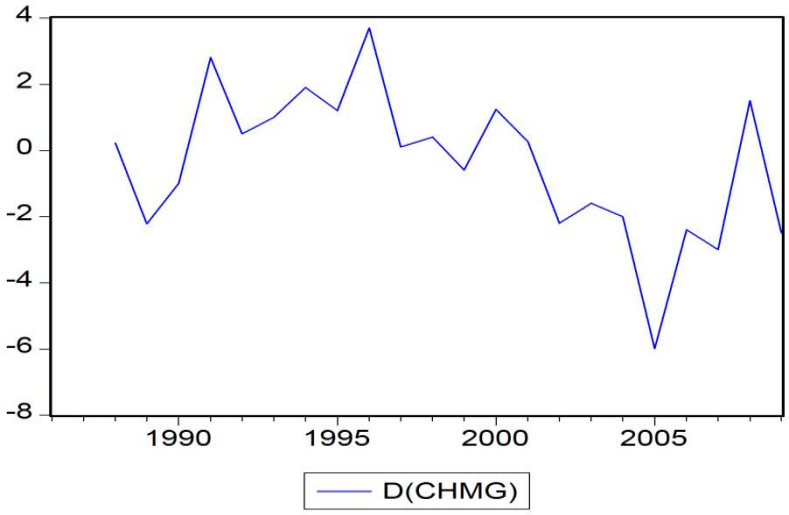

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن إحصائية الجذر الوحدوي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا تبعا للنموذج الأول وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***.[1]

1-2-3: دراسة استقرارية سلسلة التضخمINF:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (5-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل INF:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-3.53	-3.63	قبول H_0
النموذج(2)	-2.62	-2.99	قبول H_0
النموذج(1)	-0.96	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1] أنظر الملحق 7

الشكل(5-4): منحنى تطور السلسلةINF

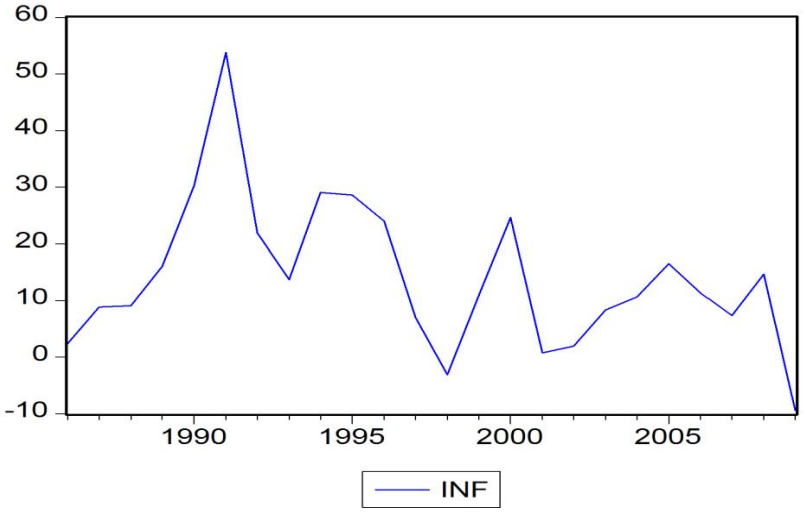

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي ***السلسلة غير مستقرة.***[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (6-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(INF):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الاحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-5.11	-3.64	رفض H_0
النموذج(2)	-4.92	-3.01	رفض H_0
النموذج(1)	-5.06	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1] أنظر الملحق 8

الشكل(6-4): منحنى تطور السلسلةD(INF)

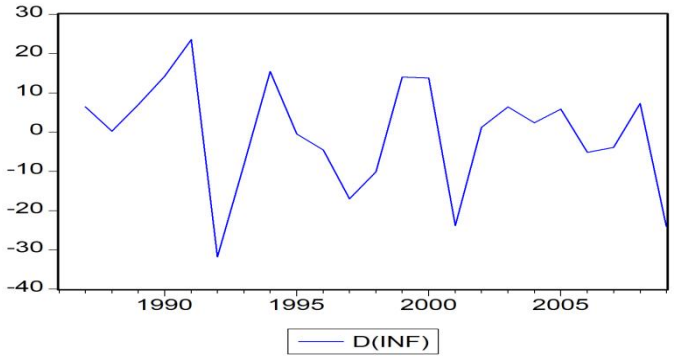

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***[1].

4-2-1: دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الاسمية:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (4-7): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل MSN:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	0.77	-3.65	قبول H_0
النموذج(2)	1.64	-3.00	قبول H_0
النموذج(1)	1.77	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1]أنظر الملحق 8

الشكل (4-7): منحنى تطور السلسلةMSN

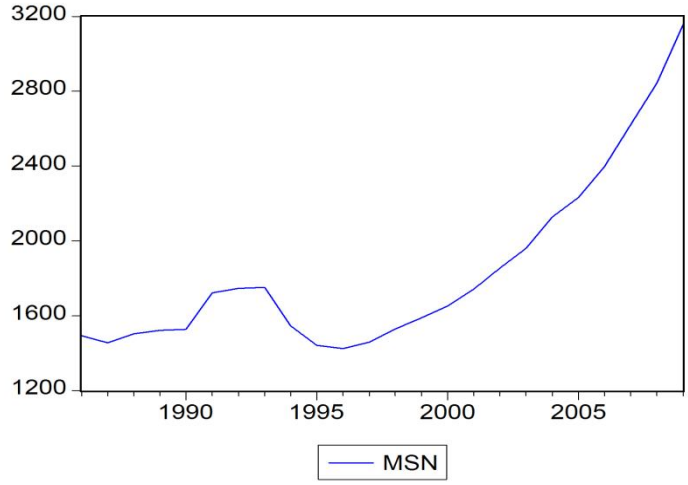

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي ***السلسلة غير مستقرة.***[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(MSN):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الاحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-2.21	-3.65	قبول H_0
النموذج(2)	-1.38	-3.00	قبول H_0
النموذج(1)	-0.70	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة غير مستقرة***[2].

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفرو قات من الدرجة الثانية، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق 9
[2] أنظر الملحق 9

جدول رقم (4-9): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(MSN,2):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-5.39	-3.69	رفض H_0
النموذج(2)	-5.82	-3.01	رفض H_0
النموذج(1)	-5.80	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***[1].

1-2-5:دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الحقيقية:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (4-10): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل MSR:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	1.76	-3.62	قبول H_0
النموذج(2)	2.20	-3.00	قبول H_0
النموذج(1)	2.47	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1]أنظر الملحق 9

الشكل(8-4): منحنى تطور السلسلةMSR

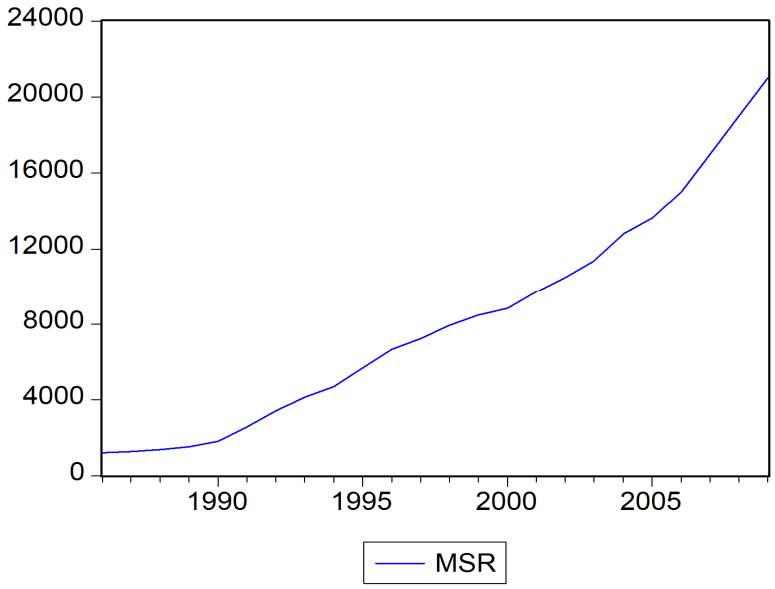

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي ***السلسلة غير مستقرة***.[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-11): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(MSR):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-2.22	-3.63	قبول H_0
النموذج(2)	-0.95	-3.00	قبول H_0
النموذج(1)	0.56	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1] أنظر الملحق 10

الشكل رقم(9-4): منحنى تطور D(MSR):

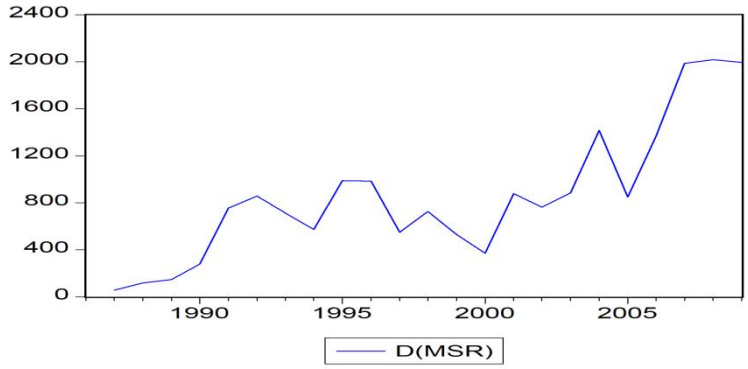

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة غير مستقرة***.[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفرو قات من الدرجة الثانية، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (12-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل D(MSR,2):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-4.93	-3.65	رفض H_0
النموذج(2)	-4.91	-3.02	رفض H_0
النموذج(1)	-5.23	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***.[2]

[1] أنظر الملحق10
[2] أنظر الملحق10

1-2-6:دراسة استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني RNP:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (13-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر" ADF لRNP:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	2.65	-3.64	قبول H_0
النموذج(2)	6.01	-6.01	قبول H_0
النموذج(1)	10.88	-1.95	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

الشكل(10-4): منحنى تطور السلسلة RNP

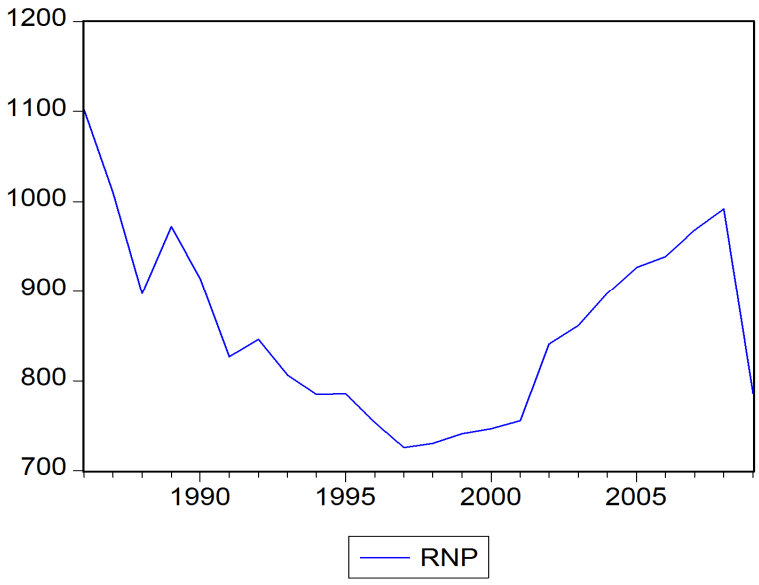

المصدر:مستخرج باستخدام برنامج EVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي ***السلسلة غير مستقرة***[1].

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

[1] أنظر الملحق11

جدول رقم (14-4): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF ل (D(RNP:

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-2.86	-3.63	قبول H_0
النموذج(2)	0.68	-3.02	قبول H_0
النموذج(1)	2.09	-1.96	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

الشكل رقم(11-4): منحنى تطور السلسلةD(RNP):

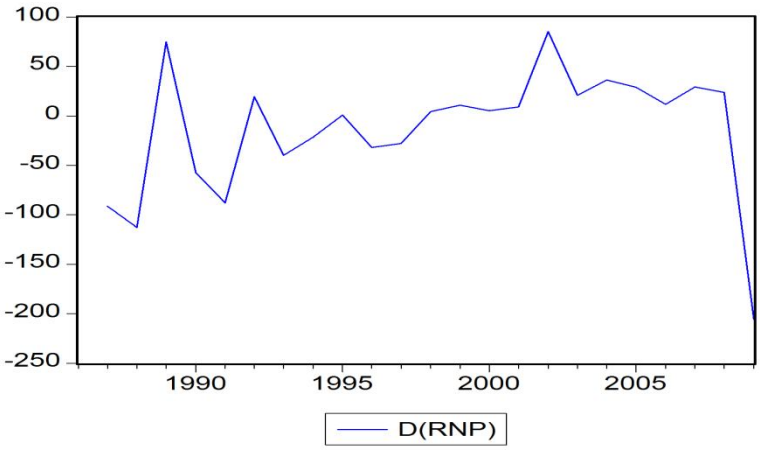

المصدر:مستخرج باستخدام برنامجEVIEWS

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة غير مستقرة***.[1]

ولجعل السلسلة الزمنية مستقرة نقوم بإجراء اختبار الجذور الأحادية على السلسلة ذات الفرو قات من الدرجة الثانية، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): نتائج اختبار "ديكي-فولر"ADF لـــ D(RNP,2):

الفرضية الصفرية :تحتوي السلسلة على جذر الوحدة			
النموذج	**الإحصائية**	**القيمة الحرجة(5%)**	**القرار**
النموذج(3)	-4.52	-3.67	رفض H_0
النموذج(2)	-4.36	-3.02	رفض H_0
النموذج(1)	-4.59	-1.95	رفض H_0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews0.7

[1]أنظر الملحق11

نلاحظ من الجدول أن جميع القيم الإحصائية أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة ***وبالتالي السلسلة مستقرة***.[1]

2-تقدير النموذج:

2-1:التفسير الإحصائي بعد تقدير النموذج:

نقوم في هذه المرحلة بتقدير النموذج و الذي يبني علاقة الهجرة بالمحددات (البطالة،التضخم، الكتلة الأجرية الاسمية، الكتلة الأجرية الحقيقية و نصيب الفرد من الدخل الوطني) و حصلنا على النموذج التالي:

الجدول(16-4):تقدير النموذج

Dependent Variable: D(EM)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:24
Sample(adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHMG)	66.49237	240.8647	0.276057	0.7860
D(INF)	17.50454	41.17724	0.425102	0.6764
D(MSN,2)	-37.43466	100.4569	-0.372644	0.7143
D(MSR,2)	2.497089	1.944480	1.284194	0.2174
D(RNP,2)	14.02944	8.193784	1.712205	0.1062
C	-651.2680	568.7820	-1.145022	0.2690

R-squared	0.239619	Mean dependent var	-287.5455
Adjusted R-squared	0.002000	S.D. dependent var	2393.735
S.E. of regression	2391.339	Akaike info criterion	18.62410
Sum squared resid	91496048	Schwarz criterion	18.92165
Log likelihood	-198.8651	F-statistic	1.008419
Durbin-Watson stat	2.254949	Prob(F-statistic)	0.444488

المصدر:مستخرج باستخدام برنامج eveiws7

من خلال هذا النموذج يمكن كتابة العلاقة التالية:

$$EM=f\,(chmg,inf,MSN,MSR,RNP)$$

$$DEM = \underset{-1.14}{-651.26} + \underset{0.27}{66.49}\,DCHMG + \underset{0.42}{17.50}\,DINF - \underset{-0.37}{37.43}\,DDMSN + \underset{0.21}{2.49}\,DDMSR + \underset{0.10}{14.02}\,DDRNP$$

$$\overline{R}^2 = 0.0020 \ldots\ldots\ldots\ldots DW = 2.25 \ldots\ldots\ldots\ldots F = 1.00 \ldots\ldots\ldots OBS = 22$$

من خلال المعادلة نلاحظ أن جميع مقدرات معلمات النموذج غير معنوية عند 5% لأن احتمالات إحصائية ستودنت أكبر من 0.05. كما نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد يساوي إلى 0.2396و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة($chmg\ ,inf\ ;MSN,MSR,RNP$)تفسر 23.96%من تدفقات المهاجرين الجزائريين الى الخارج أما عن معامل الارتباط المصحح فان المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا تفسر 0.2 % فقط من تدفقات المهاجرين الجزائريين، و احتمالات إحصائية "فيشر" تبين عدم المعنوية الإجمالية للمعلمات لأن(prob(f)=0.44>0.05).

[1] أنظر الملحق11

كما نلاحظ أن إحصائية DW=2.25 تقع في مجال استقلالية الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

نقوم بتصحيح النموذج بإدخال الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة و بعد إجراء عدة اختبارات حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(17-4):تقدير النموذج بإدخال الانحدار الذاتي و المتوسطات المتحركة

Dependent Variable: DEM
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:40
Sample(adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 273 iterations
Backcast: OFF (Roots of MA process too large)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCHMG	213.3809	254.4913	0.838461	0.4159
DINF	28.35119	42.58759	0.665715	0.5164
DDMSR	3.228244	2.005728	1.609513	0.1298
DDRNP	14.65826	8.987324	1.630993	0.1252
C	-657.6274	961.4589	-0.683989	0.5051
AR(1)	0.758646	0.317968	2.385920	0.0317
MA(1)	-1.850013	0.567646	-3.259099	0.0057

R-squared	0.737835	Mean dependent var	-301.2381
Adjusted R-squared	0.625478	S.D. dependent var	2451.965
S.E. of regression	1500.558	Akaike info criterion	17.72626
Sum squared resid	31523459	Schwarz criterion	18.07444
Log likelihood	-179.1258	F-statistic	6.566901
Durbin-Watson stat	2.385559	Prob(F-statistic)	0.001822

Inverted AR Roots	.76
Inverted MA Roots	1.85
	Estimated MA process is noninvertible

المصدر:باستخدام مخرجات eviews7

من خلال هذا النموذج يمكن كتابة العلاقة التالية:

$$\mathbf{EM=}\boldsymbol{f}\mathbf{(chmg,inf,MSR,RNP)}$$

$$DEM = \underset{-0.68}{-657.62} + \underset{0.83}{213.38}\,DCHMG + \underset{0.66}{28.35}\,DINF + \underset{1.60}{3.22}\,DDMSR + \underset{1.63}{14.65}\,DDRNP + \underset{2.38}{[AR(1)=0.75]} + \underset{-3.25}{[MA=-1.85]}$$

$$\overline{R}^2 = 0.6254 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots DW = 2.38 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots F = 6.56 \ldots\ldots\ldots OBS = 22$$

- ✓ نلاحظ أن مقدرات معلمات (معدل البطالة،معدل التضخم ،الكتلة الأجرية الحقيقية و نصيب الفرد من الدخل الوطني،الثابت) غير معنوية عند مستوى 5%لأن احتمالات إحصائية(t) أكبر من 0.05في حين نلاحظ معنوية معامل المتوسطات المتحركة(MA)

-فيشر Prob(f)=0.001

معامل التحديد المصحح يدل على أن النموذج يفسر 62.54 % من تغير تدفقات المهاجرين، أما قيمة داربن واتسن (**DW** = 2.3855) فتشير إلى الاستقلال الذاتي للأخطاء.

و من خلال النتائج نستنتج أن النموذج غير صالح و بالتالي و بالاعتماد على مصفوفة الارتباط نقوم بحذف المتغيرات و التي تكون مقدرات معاملاتها غير مقبولة، و بعد القيام بالعملية حصلنا على النموذج التالي:

الجدول(18-4):تقدير النموذج بعد حذف المتغيرات بالاعتماد على مصفوفة الارتباط

Dependent Variable: DEM
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:55
Sample(adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 45 iterations
Backcast: 1987

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DINF	43.12678	42.92616	-2.189833	0.0437
DCHMG	-128.3672	192.4047	-6.397017	0.0000
C	-576.6058	262.2669	-2.198546	0.0420
AR(1)	0.610654	0.202228	3.019625	0.0077
MA(1)	-0.950105	0.051675	-18.38612	0.0000

R-squared	0.400027	Mean dependent var	-287.5454
Adjusted R-squared	0.212536	S.D. dependent var	2393.735
S.E. of regression	2354.398	Akaike info criterion	18.56267
Sum squared resid	94234213	Schwarz criterion	18.81064
Log likelihood	-199.1894	F-statistic	11.40609
Durbin-Watson stat	1.836921	Prob(F-statistic)	0.0077

Inverted AR Roots	.61
Inverted MA Roots	.95

المصدر: باستخدام مخرجات eviews7

نلاحظ أن احتمال إحصائية(t) أقل من 0.05 وبالتالي معنوية مقدرات معاملات النموذج

$$DEM = \underset{-2.19}{-576.60} + \underset{-6.39}{-1.28}\,DCHMG + \underset{-2.18}{43.12}\,DINF + \left[AR(1) = \underset{3.01}{0.61}\right] + \left[MA = \underset{-18.38}{-0.95}\right]$$

$$\overline{R}^2 = 0.2125 \ldots\ldots\ldots\ldots DW = 1.83 \ldots\ldots\ldots\ldots F = 11.40 \ldots\ldots\ldots OBS = 22$$

* معامل التحديد المصحح يدل على أن النموذج يفسر 21.2536 % من تغير تدفقات المهاجرين، أما قيمة داربن واتسن (**DW** = 1.8369) فتشير إلى الاستقلال الذاتي للأخطاء.

2-2:التفسير الاقتصادي للنموذج:

باستخدام النموذج الموضح بالجدول(18-4) يتضح أن النموذج يفسر 21.25% من التغيرات الحادثة في تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج خلال فترة الدراسة، و هذا دلالة على أن العوامل المفسرة(البطالة،التضخم) هي العوامل ذات التأثير الأكبر في انبعاث هجرة الجزائريين من بين كل العوامل المدروسة، غير أن قيمة معامل التحديد التي تساوي الى 21.25% تدل على أن هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد هجرة الجزائريين و يمكن أن نرجع ذلك الى العوامل الأمنية و السياسية مثلا، الهجرات العائلية و الهجرة لدواعي الدراسة.

و نقوم باختبار طبيعة البواقي من خلال الشكل التالي

الجدول(4-19):اختبار طبيعة البواقي

Correlogram of RESID

Date: 11/14/11 Time: 16:20
Sample: 1986 2009
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.048	0.048	0.0569	0.811
		2	0.010	0.007	0.0593	0.971
		3	-0.146	-0.147	0.6525	0.884
		4	-0.176	-0.166	1.5652	0.815
		5	-0.326	-0.327	4.8750	0.431
		6	-0.005	-0.026	4.8757	0.560
		7	0.058	0.005	4.9959	0.660
		8	0.102	-0.019	5.3908	0.715
		9	-0.030	-0.164	5.4263	0.796
		10	-0.052	-0.194	5.5434	0.852
		11	-0.068	-0.095	5.7639	0.889
		12	-0.003	-0.015	5.7643	0.927

المصدر: باستخدام مخرجات eviews7

نلاحظ من خلال دوال الارتباط الذاتي و دوال الارتباط الذاتي الجزئي أن كل المعاملات لا تختلف معنويا عن الصفر لأن كل الأعمدة داخل مجال الثقة و هذا ما تثبته إحصائية(Ljung-Box) (Q-Stat) اذ أن احتمالاتها أكبر من 0.05و بالتالي البواقي عبارة عن تشويش أبيض(Bruit Blanc).

- نلاحظ من خلال احصائية (JB)(jarque-Bera) أن البواقي تشبه التوزيع الطبيعي لأن احتمال إحصائية (JB) أكبر من 0.05

–دوال استجابة الهجرة للتغير في محدداتها:

- نلاحظ أن هناك استجابة واضحة للهجرة للمتغيرات (البطالة،التضخم) في حين أن هناك استجابة ضعيفة للهجرة أو تغير كل من *MSN*،*RNP* وهذا ما يثبت نتائج الدراسة[1]

2–3:اختبار التكامل المشترك: يقوم التكامل المشترك على تحديد درجة تأخير شعاع الانحدار الذاتي VAR ثم القيام باختيار التكامل المشترك ل (Johansen).

الجدول(4–20): تحديد درجة تأخير المتغيرات

درجة التـــــــــأخير	Akaike	Schorz
P=1	32.15	32.75
P=2	32.93	33.98
P=3	34.59	36.09

[1] أنظر الملحق 12

من خلال الجدول" " نلاحظ أن درجة التأخير هي P=1

- **اختبار التكامل المشترك(cointégration)**:نقوم بإجراء الاختبار على شعاع الانحدار الذاتي VAR(1)

الجدول(21-4):نتائج اختبار التكامل المشترك

	القيم الذاتية	الأثر" trace"	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%
r=0	0.66	36.28	29.68	35.65
r=1	0.39	13.17	15.41	20.04

المصدر:بالاعتماد على مخرجات eviews7

نلاحظ أنّه عند الرتبة r=0 قيمة Trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و 1%،أما عند الرتبة r=1 قيمة trace أقل من القيم الحرجة و بالتالي عدم وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات النموذج و عليه لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

3-الآفاق المستقبلية للهجرة و محدداتها في الجزائر:

3-1:التنبؤ بالهجرة EM خلال الفترة 2010-2015 حسب طريقة Box Jenkins:

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة EM وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(1 ,1,0)

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(22-4): نتائج التنبؤ بتغيرات الهجرة من(2010-2015)

2010	**48185,44**
2011	**47910,11**
2012	**47634,73**
2013	**47359,34**
2014	**47083,96**
2015	**46808,57**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

الشكل (12-4)نتائج التنبؤ بتغيرات الهجرة من(2010-2015)

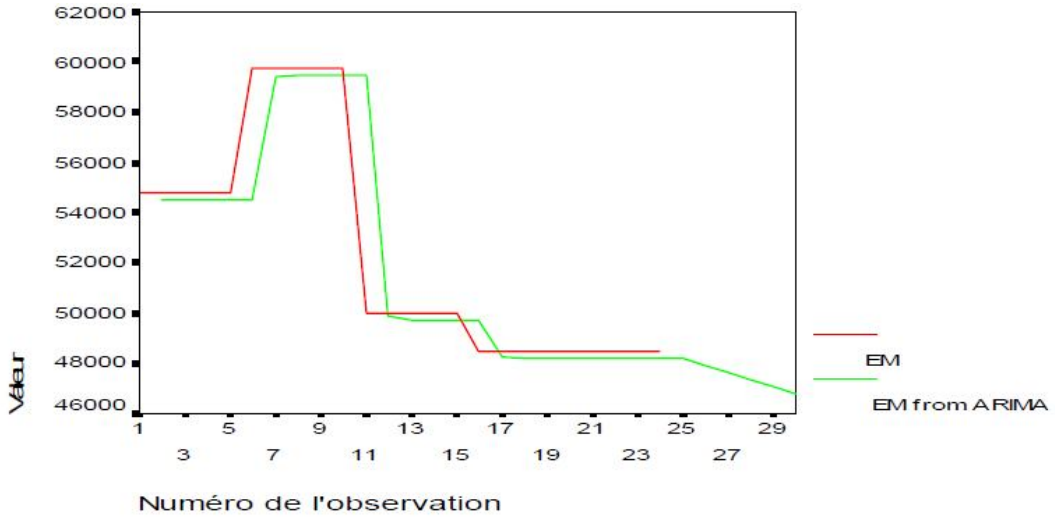

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج ستتناقص خلال السنوات الخمس المقبلة (2010-2015)

- و بالعودة الى اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال احصائية فيشر(0.999)أكبر من 0.05 أي أن النموذج ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها ستكون على درجة عالية من الدقة[1]

3-2:التنبؤ بالبطالة"CHMG" خلال الفترة 2010- 2015 حسب طريقة Box Jenkins:

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة **CHMG** وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(1 ,1,2)

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(4-23) : نتائج التنبؤ بتغيرات البطالة من(2010-2015)

2010	9,26366
2011	8,35847
2012	7,57843
2013	6,88255
2014	6,24325
2015	5,642

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

[1] أنظر الملحق 13

الشكل(13-4): نتائج التنبؤ بتغيرات البطالة من(2010-2015)

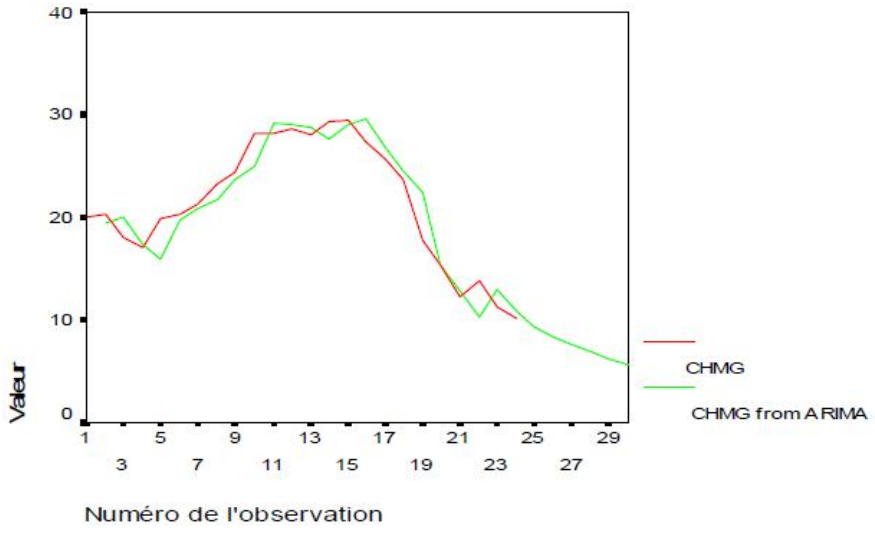

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

من خلال الجدول و الشكل البياني يتضح أن معدلات البطالة ستتناقص خلال السنوات الخمس المقبل(2010-2015)

و بالاعتماد على اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال إحصائية فيشر(0.998)أكبر من 0.05 أي أن النموذج ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها ستكون على درجة عالية من الدقة[1].

3-3:التنبؤ بالتضخم"INF" خلال الفترة 2010-2015 حسب طريقة Box Jenkins

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة **INF** وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(0 ,1,2).

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

[1] أنظر الملحق13

الجدول(24-4): **نتائج التنبؤ بتغيرات التضخم من(2010-2015)**

2010	**-8,0604**
2011	**3,695364**
2012	**2,993715**
2013	**2,292066**
2014	**1,590417**
2015	**0,8887681**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

الشكل(14-4)نتائج التنبؤ بتغيرات التضخم من(2010-2015)

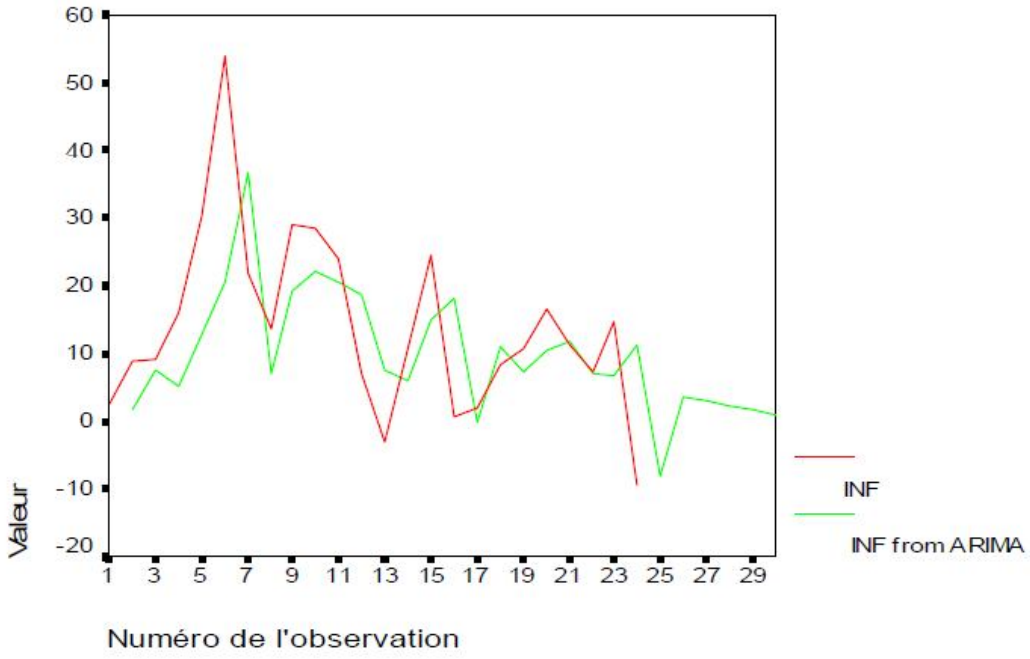

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

يتضح من نتائج الجدول و الشكل البياني أن معدلات التضخم ستتناقص خلال فترة الخمس سنوات المقبلة(2010-2015)،و بالاعتماد على اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال إحصائية

فيشر(0.380)أكبر من 0.05 أي أن النموذج ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها ستكون على درجة عالية من الدقة[1].

3-4:التنبؤ بالكتلة الأجرية الاسمية"MSN" خلال الفترة 2010-2015 حسب طريقة Box Jenkins

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرة **MSN** وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(0 ,2,3).

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(25-4): **نتائج التنبؤ بتغيرات الكتلة الأجرية الاسمية من(2010-2015)**

2010	9,26366
2011	8,35847
2012	7,57843
2013	6,88255
2014	6,24325
2015	5,642

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الكتلة الأجرية الاسمية سترتفع خلال السنوات الخمس المقبلة خلال(2010-2015)،و بالاعتماد على اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال إحصائية فيشر(0.1520)أكبر من 0.05 أي أن النموذج ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها ستكون على درجة عالية من الدقة[2].

3-5:التنبؤ بالكتلة الأجرية الحقيقية"MSR" خلال الفترة 2010-2015 حسب طريقة Box Jenkins

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرةMSR وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(1 ,2,1).

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

[1] أنظر الملحق 13

[2] أنظر الملحق13

الجدول(26-4): نتائج التنبؤ بتغيرات الكتلة الأجرية الحقيقية من(2010-2015)

2010	**-8,0604**
2011	**3,695364**
2012	**2,993715**
2013	**2,292066**
2014	**1,590417**
2015	**0,8887681**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

الشكل(15-4):**نتائج التنبؤ بتغيرات الكتلة الأجرية الحقيقية من(2010-2015)**

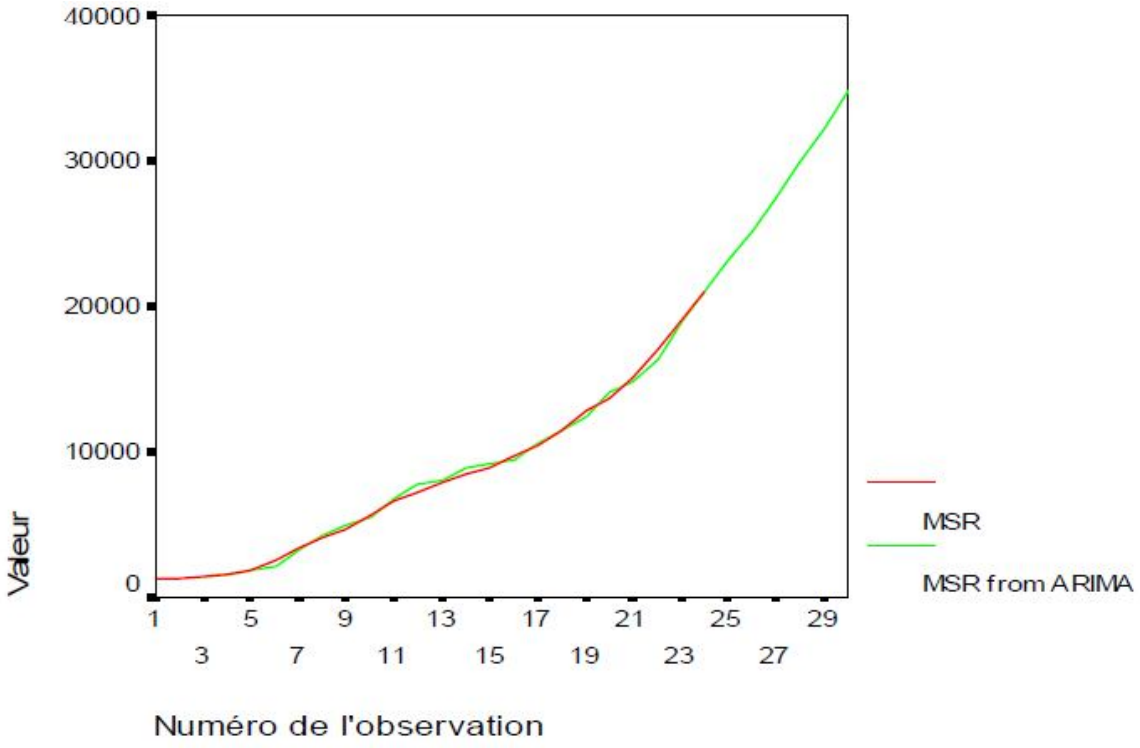

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

من خلال نتائج الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن الكتلة الأجرية الحقيقية سترتفع خلال فترة الخمس سنوات المقبلة(2010-2015)،و بالاعتماد على اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال إحصائية فيشر(0.01)أصغر من 0.05 أي أن النموذج غير ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها لن تكون على درجة عالية من الدقة[1].

[1] أنظر الملحق13

3-6:التنبؤ بنصيب الفرد من الدخل الوطني"RNP" خلال الفترة 2010-2015 حسب طريقة Box Jenkins

بعد دراسة السلسلة الزمنية لمتغير الهجرةRNP وجد أنها توافق نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة بالمتوسطات المتحركة ARIMA و بعد إجراء عدة اختبارات وجدنا أن النموذج المناسب هو:ARIMA(0 ,2,1).

و بعد إجراء عملية التنبؤ حصلنا على النتائج التالية:

الجدول(22-4): نتائج التنبؤ بتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني من(2010-2015)

2010	2861,350
2011	3147,849
2012	3446,079
2013	3756,041
2014	4077,736
2015	4411,163

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

الشكل(16-4):**نتائج التنبؤ بتغيرات نصيب الفرد من الدخل الوطني من(2010-2015)**

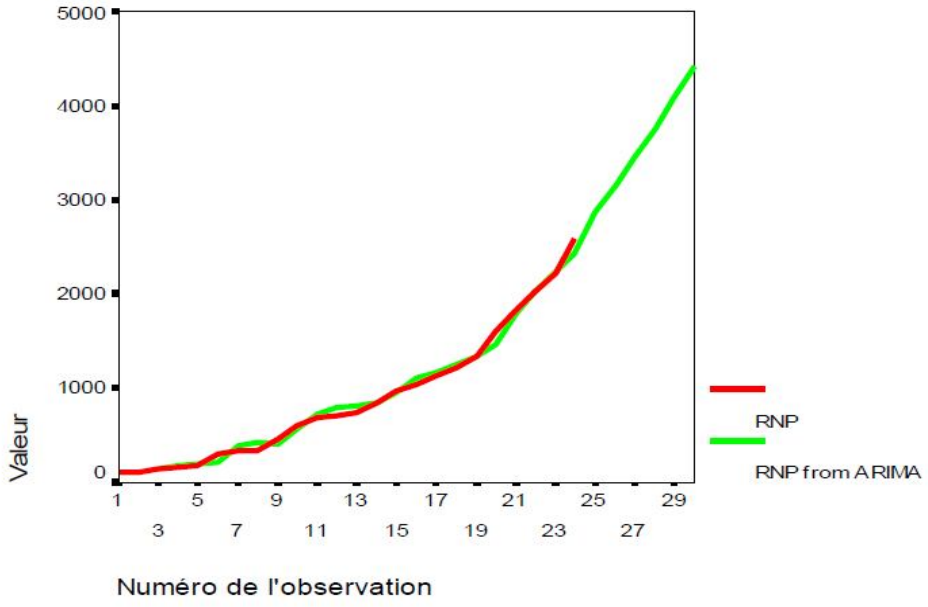

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات eviews7

من خلال نتائج الجدول و بالاعتماد على الشكل البياني يتضح أن نصيب الفرد من الدخل الوطني سيتزايد خلال فترة الخمس سنوات المقبلة(2010-2015)

و بالاعتماد على اختبار Chow Forecast يتضح أن احتمال إحصائية فيشر(0.006)أصغر من 0.05 أي أن النموذج غير ثابت خلال السنوات (2004-2009) و هذا يعني أن التنبؤات المحصل عليها لن تكون على درجة عالية من الدقة[1].

إن نتائج التنبؤ تثبت ارتباط تدفقات المهاجرين الجزائريين الى الخارج بمعدلات البطالة و التضخم و كذا الكتلة الأجرية الاسمية حيث أن الخمس سنوات المقبلة ستشهد انخفاضا في تدفقات الهجرة يرافقها انخفاض في معدلات البطالة و كذا معدلات التضخم و ارتفاع في الكتلة الأجرية الاسمية أي أن هذه العوامل سيكون لها تأثير مباشر على تدفقات الهجرة في المستقبل.

[1]أنظر الملحق13

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال الدراسة القياسية يمكن ملاحظة أنه من بين كل العوامل التي تم اختبارها أن هناك عاملين لهما تأثير مباشر على تدفقات المهاجرين الجزائريين و هما معدل البطالة و معدل التضخم و هذا مقبول من الناحية الاقتصادية و أثبتته العديد من النظريات التي تم تناولها في الفصول السابقة، حيث أن هناك نسبة كبيرة من الجزائريين ممن لا يملكون وظائف تبنوا خيار الهجرة، أما عن معدل التضخم فان أي زيادة فيه تؤثر مباشرة على القيمة الحقيقية للنقود و بالتالي تؤثر على الأجور و كذا على المستوى المعيشي، و من هنا فانه لوحظ أنه ليس كل المهاجرين من فئة البطالين و السبب قد يعود في الرغبة في تحقيق مكاسب أعلى عن طريق أجور مرتفعة نسبيا مقارنة بالبلاد و لكن و بالعودة إلى الدراسة القياسية نلاحظ أن كلا من البطالة و التضخم يفسران ما نسبته 21% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج، و هذا يعني أن هناك عوامل أخرى تتدخل في تبني قرار الهجرة، حيث أن الظروف السياسية التي عاشتها البلاد خلال فترة التسعينات يمكن هي الأخرى أن تكون من بين الدوافع إلى الهجرة و هذا ما تبينه الإحصائيات، بالإضافة إلى من يهاجرون لأسباب عائلية في إطار هجرات جماعية و هي الأخرى تمثل نسبة لا يمكن إهمالها في تحليلنا، ناهيك عمن يهاجرون بدافع الدراسة ثم يستقرون في الدول المستقبلة لهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل العقليات مثلا المفضلة للعيش في الخارج نتيجة للصورة الذهنية التي ينقلها المهاجرون.

الخاتمـــــــة

يتضح من مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب و ديناميكيات الهجرة و أهم محدداتها. فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات ونماذج تقترب من الظاهرة من منظورات مختلفة. حيث أن هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على السلوك العقلاني وتحليل التكلفة- العائد. ولا شك أن عملية الهجرة ترتبط برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي، ويأتي قرار الهجرة بعد حساب الشخص للتكاليف التي سيتحملها في حالة انتقاله من بلده الأصلي إلى بلد المهجر في مقابل المنافع التي سيجنيها من هذا الانتقال، و يدفعه إلى اتخاذ القرار الهجرة.

ولقد تم تطوير ما يسمى بالاقتصاديات الجديدة لهجرة العمالة ، و التي يقوم على أن الهجرة لا يدفعها حسابات اقتصادية فحسب وإنما تقديرات على مستوى العائلة أو الجماعة تهدف إلى الحد من المخاطر بتنويع مصادر الدخل ومن ثم بهجرة البعض إلى أسواق أخرى للعمل و هذا ما رأيناه من خلال النظريات الحديثة و نموذج Borjas.

و بالإضافة إلى هذا الاتجاه الاقتصادي في تفسير الهجرة سواء اعتمد على دوافع الشخص أو الجماعة، توجد نظريات تربط الهجرة بالتطورات المجتمعية التي تشهدها دولة معينة. فالدول التي تشهد تحولات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية قد تغير الوضع الاجتماعي أو الطبقي لبعض الأشخاص ومن ثم تدفعهم إلى الهجرة. هذا إلى جانب النظريات التي تركز على الإطار الدولي المحدد لهيكل السوق الدولي للعمالة في التأثير على الهجرة، فازدياد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب و تحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل. ومن ثم يتم خلق مجموعات تندفع نحو الهجرة إلى الخارج.

وهذه العلاقات غير المتكافئة الدافعة إلى الهجرة ليست جديدة. فهناك بعض الدراسات التي تضع هذه العلاقات الاقتصادية الدولية في إطارها التاريخي لتفسر لماذا تتجه مجموعات ضخمة من دول بعينها إلى الهجرة إلى دول معينة أخرى دون غيرها. ففي هذه الحالة لا يكون عامل الظروف الاقتصادية للفرد وحده هو المحدد لهجرة إنما يرتبط الأمر بما هو أبعد من ذلك، بالعلاقات التاريخية التي تربط بين دول معينة في الشمال والجنوب. فهذا العامل الخارجي الذي تطور تاريخياً ليتحول إلى تقديم الحافز الاقتصادي أو استغلال الروابط الثقافية الناتجة عن العلاقات الاستعمارية القديمة ظل دافعاً مهما للهجرة. فقد هاجرت أعداد كبيرة من دول شمال أفريقيا إلى فرنسا على الرغم من إمكانية وجود مزايا أكبر في دول أوروبية أخرى مثلما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الجزائريين مثلا.

وإذا كانت الاتجاهات النظرية تنظر إلى عوامل الطرد في دول المنشأ، فهناك اتجاهات أخرى تنظر إلى عوامل الجذب في دول المهجر، والتي تجعلها في حاجة مستمرة إلى المهاجرين من دول أخرى. وترجع بعض الدراسات هذه السمة إلى بعض السمات الهيكلية في اقتصاديات الدول المتقدمة. فاقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى نوع من العمالة بأجر منخفض، وفي إطار ظروف عمل غير مستقرة. وفي الغالب لن يقبل هذه الظروف غير المهاجرين، دون أن نهمل أن هذه الدول ذاتها تحتاج إلى أدمغة تستغلها لما يخدم مصالحها و توفر لها بذلك المناخ الملائم و الذي يعتبر عامل جذب لهذه الفئة.

أما في الجزائر و انطلاقا من النصف الثاني من الثمانينات، عرفت الهجرة قفزة نوعية طالت كل الأفراد دون استثناء، سواء العاملين منهم أو العاطلين عن العمل. في هذه الفترة عانت الجزائر كثيرا من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة 1986)،فشهدت ارتفاع نسب البطالة بين الخريجين، و حدوث شرخ اجتماعي كبير و طال الطبقات الوسطى التي تهاوت الى درجات الفقر، و بدأت البلاد تدخل في دوامة الندرة و النقص الفادح في السلع، و تجني فشل السياسات و البرامج، و تدخل مرحلة الإفلاس الواسع للمؤسسات و الشركات،

وتبدأ حملة التسريح الشامل للعمال. و مع كل هذا انتشرت ظاهرة النزوح الكبير نحو الخارج هروبا من تدني الظروف الاجتماعية و الاقتصادية وكذا تدني المستوى المعيشي.

و في هذه الفترة قفزت البطالة و الفقر إلى مقدمة العوامل الدافعة للهجرة، و زاد تردي الأوضاع الأمنية مطلع التسعينيات الأمر سوءا لتصبح الهجرة هدف الكثيرين مهما كانت الوسيلة .

و من خلال ما تمّ تناوله في الفصول المكونة لهذه الدراسة فان النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

نتائج الدراسة:

1. ان من أهم العوامل التي تؤثر على قرار الهجرة هي كما يلي:

- ✓ البطالة
- ✓ الفرق في الأجور ما بين دول الأصل و الدول المستقبلة.
- ✓ عمر المهاجر.
- ✓ الوضعية العائلية.
- ✓ المؤهلات و المستوى التعليمي للمهاجر.
- ✓ تكاليف الهجرة (المسافة الجغرافية، الاختلاف في اللغات، تكاليف المعيشة...الخ).
- ✓ الاختلاف في مستوى الإعانات الاجتماعية.
- ✓ وجود الشبكات الاجتماعية و كذلك البعد التاريخي و الثقافي.

2. من النتيجة السابقة نخلص إلى أن الأسباب الاقتصادية لا تعتبر وحدها الباعثة للهجرة الدولية، بل قد تحدث مثلا في ظل ظروف سياسية سيئة فتأخذ بذلك صبغة اللجوء السياسي. أو تكون في إطار هجرات جماعية عائلية تحت مسمى "التجمع العائلي" أو ظروف أخرى كالدراسة مثلا.
3. هناك عدة عوامل تؤثر على تركز المهاجرين جغرافيا في مناطق دون سواها منها: جاذبية الأقاليم الجغرافية الناتجة عن نوعية الخدمات المقدمة و كذا فرص العمل المعروضة، التقارب الجغرافي مع الوطن الأم حيث يعتبر من أهم المحددات الرئيسية للتركز الجغرافي، و إن كان في ظل الأزمة المالية التي طالت أروبا و ما نجم عنها من عودة كبيرة للمهاجرين، تغيرت الوجهات المقصودة لتذهب إلى أمريكا الشمالية خصوصا و دول الخليج. مما يرجح كفة الجاذبية الاقتصادية للأقاليم عن التقارب الجغرافي للوطن الأم، بالإضافة إلى عامل يعتبر غاية في الأهمية و هو وجود شبكات اجتماعية في الدول المهاجر إليها لتسهيل عملية الاستقرار.
4. لا يمكن الجزم أن العوامل التي أدت إلى انبعاث هجرة الجزائريين مرحلية و ذلك نظرا للتّداخل بين الواقع الاجتماعي،السياسي و الاقتصادي المعاش في البلاد، ففي فترة التسعينات كانت الظروف السياسية غاية في الصعوبة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي نجمت عن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي "سياسة التعديل الهيكلي" و الذي أدى أيضا إلى تسريح عدد كبير من العمال.
5. يمكن القول أن العوامل الاقتصادية و المستوى المعيشي كان له تأثير كبير على قرارات هجرة الجزائريين و هذا ما يفسره أكثر، اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية. و بالتالي هناك البحث دائما عن الأفضل من طرف من يرون أن هناك إمكانية لتحسين مداخيلهم بإتباع خيار الهجرة. و لقد كان لعامل التهديد الأمني الأثر الكبير نظرا لاستهداف الإطارات و المثقفين و باقي شرائح المجتمع.و زادت تدفقات الهجرة بشكل كبير الأمر الذي جعل من الجزائر تصنف على رأس الدول العربية المصدرة للمهاجرين و هذا ما تؤكده إدارة السياسات السكانية و الهجرة في القطاع الاجتماعي التابعة لجامعة الدول العربية.
6. وضحت نتائج الدراسة القياسية أنه من بين العوامل المختبرة فان لعاملي البطالة و التضخم الأثر الكبير على قرار هجرة الجزائريين و لكن لا يعتبران وحدهما المفسرين لقرار اتخاذ الهجرة لذلك يمكن أن ندرج أيضا تأثير التهديد الأمني،التجمع العائلي و العقليات الباحثة عن الهجرة بدافع الفضول. وهذه النتيجة تتوافق إلى حد الكبير مع النتائج المتوصل إليها في

الدراسات السابقة حيث تبقى البطالة أهم عامل محدد للهجرات الدولية و هذا ما تؤكده النظريات التي تم
تناولها سابقا.

التوصيات:

يعتبر البحث في الأسباب الدافعة إلى الهجرة غاية في الأهمية،على أساس أنها تمس كافة شرائح المجتمع بما في ذلك من بإمكانهم دفع عجلة النو الاقتصادي و حتى الفكري و من أهم التوصيات التي نخرج بها:

- ✓ السعي إلى الربط ما بين الجامعات و سوق العمل من خلال فتح تخصصات يحتاج إليها فعليا سوق العمل و ذلك لأن أغلب المهاجرين هم من الجامعيين و حملة الشهادات.
- ✓ إتباع مختلف الإجراءات و الاستراتيجيات للحد من الفساد الإداري و المالي و البيروقراطية و الرشوة و التي تحول دون الكشف عن كفاءات حقيقية لا تجد إلا في الهجرة ملاذا أمنا.
- ✓ إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في معالجة قضايا الهجرة نظرا لأهمية هذا الموضوع كما هو الحال بالنسبة إلى العديد من الدول المتقدمة و بالتالي يسهل الوصول إلى كافة البيانات و المعطيات المتعلقة بالهجرة.
- ✓ التوعية بأهمية بعض الأعمال والسعي إلى تغيير القيم المرتبطة بالتقييم الاجتماعي للبعض منها.
- ✓ تطوير قواعد البيانات والمعلومات حول مختلف أبعاد الهجرة و خصوصا حول تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج حتى يتسنى القيام بدراسات معمقة تصل في الأخير إلى نتائج دقيقة.
- ✓ إتاحة فرص مساهمة الكفاءات المهاجرة في إعداد الكفاءات الوطنية والإقليمية حتى يتسنى الاستفادة منهم .

و استنادا إلى الدراسة التي قمت بها يمكن اقتراح البحث في مايلي:

أفـــاق الدراسة:

- ✓ نمذجة قياسية لتمركز المهاجرين في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.
- ✓ الأسباب الدافعة إلى تركز المهاجرين من منظور الجغرافيا الاقتصادية.
- ✓ مسار الهجرات الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية الأوربية الراهنة.

تأثير عودة المهاجرين من أروبا على البطالة في الجزائر.

المراجـــــــع

قائمـــــــة المراجـــــع

أولا: باللغـــــة العربية :

- الكتـــــب:

1-السيد محمد غلاب،محمد صبحي عبد الحكيم/السكان جغرافيا و ديموجرافيا /مكتبة الأنجلو المصرية 1962
2-الياس زين/ هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر/بيروت/1972
3-الموسوعة العربية العالمية، مجلد 26، مؤسسة الموسوعة، الرياض، ط1، 1996
4-محمد رشيد الفيل/ الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا/دار مجدلاوي للنشر/2000
5- مدحت القريشي/ اقتصاديات العمل/دار وائل للنشر / الأردن/ 2007
6- ميشال توادور/التنمية الاقتصادية ، ترجمة أ.د محمود حسن حسني /دار المريخ للنشر/السعودية 2006
7-عبد الله زاهي الرشدان/في اقتصاديات التعليم / عمان /دار وائل للنشر/2005
8- على عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات/ دار وائل للنشر /2007
9- عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة، هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس لطباعة و النشر، بيروت 1984

الرسائل والأطروحات و المجلات:

1-الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي /دراسة حول هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة و مفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية /2008.
2-بيرفرومون، السكان و الاقتصاد-دراسة في التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية و السكانية في العالم، ترجمة د.منصور الراوي و د.عبد الجليل الطاهر، مطبعة النجوم
3- طالب خديجة،الجغرافيا الاقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي (بالإسقاط على السلع الغذائية في الوطن العربي 2003-2007) رسالة ماجستير في العلوم التجارية،الشّلف، 2009-2010
4- نادر الفرجاني هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث، القاهرة 2000
5-عبد الفتاح العموص/المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة: إشارة للبلدان المغاربية /جامعة صفاقس
6-غالية بن زيوش، الهجرة و التعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر،2005

الملتقيات والندوات

1. أنطوان زحلان(مشرف) ندوة هجرة الكفاءات، أوسكار غيتين و مارتن جودفري، نظرة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب

2. إسماعيل الجليلي، محنة الأكاديميين العراقيين/بحث مقدم إلى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين 23-24 مارس 2011

3. الاتحاد البرلماني العربي-الأمانة العامة /مذكرة حول هجرة الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة للكفاءات العربية و الحد من هجرتها/ مقدمة ،المؤتمر العاشر للاتحاد/الخرطوم/فبراير 2002

4. شيبي عبد الرحيم،شكوري محمد"البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية و قياسية" مداخلة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17/2008-18مارس 2008 القاهرة.

5. عمار جفّال/الهجرات الشرعية للعمالة العادية ورقة مقدمة لندوة"الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج، مشكلات و حلول" من تنظيم جامعة الدول العربية نوفمبر 2008

التقاريـــــــــر:

1. الأمانة العانة لمجلس التخطيط/دليل التعاون الفني/مطابع الدوحة الحديثة/2002

2. منظمة الهجرة الدولية، قانون الهجرة منشور على الموقع الالكتروني:www.iom.int

3. مؤتمر العمل الدولي دورة 92.2004"نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي"/ التقرير السادس / مكتب العمل الدولي جنيف/ البند السادس من جدول الأعمال.

4. مكتب العمل الدولي/ نحو منهج جديد للعمال الهاجرين في الاقتصاد العالمي/التقرير السادس/جنيف 2004/

ثانيا: باللغـــــة الأجنبية :

Les ouvrages :

1. Austria, Wolfang Lutz, the future population of the world, edt, international institute for applied systems analysis ,1996.

2. ATTANÉ I. et COURBAGE Y, « *La démographie en Méditerranée* », 2001 , éditions Economica,Collection Les fascicules du plan bleu, Paris

3. Bauer et Zimmermann« causes of international migartion :a survy" in: C.Gorter,P.Nikjkamp et J.Poot(eds)crossing borders .regional and urban perspectives on international migration , ALdershat,Ashagata, (1998)

4. Borjas" economic theory and international migration "international migration review (1994)

5. Borjas" the economic of migration :journal of economic literature 32, 1667-1717

Borjas. G, et S. Bronars" immigration and family" journal of labour economics (1991

6. Brucker.H et C.Defoort " the self-selection of international migrants, the considerd theory and new evidence IZA discussion paper 2053 institut for labor studies Bonn(2006)

7. BAILLY F., MOUHOUD E. M., OUDINET J., (2003), « Union européenne : les nouvelles dynamiques migratoires : relance et complexification », Chroniques internationale de l'IRES, numéro spécial, « Mouvements et politiques migratoires», no84, septembre 2003

8. Bouklia-Hassane R., Talahite F. (2008), « marché du travail, régulation et croissance économique en Algérie, revue tiers monde, P.U.F, n°194.

9. Craziella Casell, Jaques Vallin et Guillau Wunch /démographie : analyse et synthèse les déterminants de la migration/édition de l'institut national d'étude démographiques

10. CEMAT (Centre d'études maghrébines à Tunis), 2000, Migration internationale et changements sociaux dans le Maghreb : actes du colloque international, Hammamet,Tunisie, 21-25 juin 1993, American institute for maghribi studies (AIMS), Faculté dessciences humaines et sociales, Tunis, 1997

11. Donatella Giubilaro , Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997

12. Dustmann, C. "Return Migration, Wage Differentials, and the Optimal Migration Duration", *European Economic Review*, 47(2) (2003)

13. Des planques G(1998):la localisation de la population étrangère : INSEE

14. Ecotechnics (2005), « Activité et emploi en Algérie en 2004», Conjoncture de l'économie algérienne, revue en ligne d'information et d'analyses de l'économie algérienne, 2005

15. Ecotechnics (2007), « Emploi et salaires en 2006», Conjoncture de l'économie algérienne, revue en ligne d'information et d'analyses de l'économie algérienne, janvier 2007

16. Genetic evidence suggests European migrants may have influenced the origins of India's caste system ،"Genome News Network ،J. Craig Venter Institute05-2001

17. Hammouda N.E. (2008a), « Le désir de migration chez les jeunes algériens. Analyse micro-économétrique », CARIM notes d'analyse et de synthèse 2008

18 Hammouda N. E. (2008), « Migrations circulaires : cas de l'Algérie », CARIM notes d'analyse et de synthèse 2008/41.

19. J.J. Clifford, reading in the sociology of migration, pregame on press;1996

20. KHANDRICH M., BENNACER A. et KOUIDRI M., , « *Le nouvel espace migratoire francoalgérien des données et des hommes* », 1999,Édisud, Aix-en-Provence
21. kamel kattab ,violence politique et migrations en algerie ;institue nationale d'etude demographique,paris
22. Leila Talani (ed.), Why do migrants leave their countries: The case of Egypt, The International Organization for Migration in collaboration with the British Academy, 2003
23. Migrations méditerranéenes ,rapport 2008-2009 sous la direction de Philippe Fragues/european university institute « Robert Schuman centre for advanced studies »

24. Philippe Fargues (ed.), *Mediterranean Migration* 2005 report, Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, 2005

25. pour les pays européens, enquête de la communauté européenne sur la population active(Eurostate) ; pour l'Australie, Canada,la Nouvelle-Zélande et les Etats-Unis, Récemment de la population.
26 . Sarah Collinson, Europe and International Migration, London: The Royal Institute of International Affairs, 1994

27. SIMON J., 2000, « *L'immigration algérienne en France : des origines à l'indépendance* »,Paris-Méditerranée, Paris, 2000
28. Tendances migratoires entre les pays méditerranéen et l UE, évaluation quantitative et implications en terme de politique économique, Septembre 2007
29. Tendances des migrations internationales :SOPEMIS EDITION 2003/OCDE2004
30 . Trivedi، Bijal P" ،Genetic evidence suggests European migrants may have influenced the origins of India's caste system ،"*Genome News Network* ،*J. Craig Venter Institut*.-05-2001
31.Xavier Thierry.évolution récente de l'immigration en France et element de comparison avec le royaume-Unis population,n° 5;2004

Les rapports et les statistiques :

1. Bella" driving forces of labour migration in asia", in word migration,2003(I.O.M Jeniva.2003)
2. Base de données CARIM
3. China academe for social science, international policy and security report 2007,Bejan 2007
4. Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, Mediterranean Migration Report 2005

5. Conseil national économique et social;(1997),situation de la communauté nationale à l'étranger, Alger
6. Heba Nassar, Egypt : The demographic and economic dimension of migration, in Philippe Fargues, Mediterranean Migration Report 2005.
7. La Banque Mondiale et Office National des Statistiques
8. OCDE-DIOC,INSEE pour la France
9. OECD, International mobility of the highly skilled ,OECD policy brief ,Paris 2002
10. UNISCO ,institute for statics, a global perspectives on research and development, October 2007
11. United Nations Development Programme, Human Development Report 2005; Samir Radwan, Rural Youth unemployment and coping strategies in the Near East and North Africa, Presentation to the IFAD Governing Council Roundtable on Promoting livelihood opportunities for Rural Youth, Rome, Feb. 14-15 2007.
12. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2005
13. "Trivedi، Bijal P" Cooperation project on the social integration of immigrants, migration, and the movement of persons, Mediterranean Migration Report 2005

ثالثا: المراجـــع إلكترونية:

1. www.libya.alyoum
2. www.doroob.com
3. www.ahewar.org
4. www.elaph.com
5. faculty.ksu.edu.sa/alkhudairy/.../file488.doc
6. http://www.euromedmigration.eu/e1152/e16559/e16562Studyon(/ WomenredGIZ_EUROMED_II_AR_L.pdf
7. www.gn4partyradio.com/expatriates/upfiles/paper5.doc
8. www.maghrebuni.org/n4/malaf/guider.doc
9. http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/reco_0035-2764_1996_num_47_2_409768
10. http://www.oecd.org/dataoecd/46/34/37965497.pdf
11. http://esa.un.org/migration
12. http://ar.wikipedia.org/wikije
13. www.ilo.org/public/english/protection/migrant/.../ /imp104f.pdf
14. www.iom.int

الملاحـق

الملحق رقم 01:تطور عدد الجزائريين الخارجين الحدود ذوي الجنسية الجزائرية من 2000-2005

Destination	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Maghreb						
Tunisie	431 899	487339	593 000	625 613	673 246	708 575
Libye	31 765	24004	25 150	24 210	38 921	34 988
Maroc	10 657	10543	11 600	12 601	20 961	29 015
Mauritanie	935	1138	1 320	589	1 066	393
Pays arabes						
Arabie Saoudite	84 385	71002	56 126	70 912	91 567	110 848
Syrie	12 937	12820	13 750	16 729	22 165	22 453
Egypte	849	9110	9 544	9 958	15 562	10 335
Emirats	1 605	7834	4 875	9 499	10 474	9 494
Jordanie	3 793	2714	3 216	1 073	315	1 957
Liban	749	628	202	441	450	1 453
Europe						
France	271 738	373027	333 930	326 515	386 905	396 692
Espagne	76 541	110819	115 100	68 469	58 010	80 499
Gde Bretagne	7 776	9258	7 245	13 790	17 213	17 501
Italie	13 495	14774	13 456	14 659	15 933	15 477
Allemagne	6 254	6232	4 944	5 930	6 054	8 581
Suisse	5 509	6057	8 003	8 732	9 352	6 048
Belgique	7 149	6189	9 546	5 561	6 678	5 208
Turquie	22 663	28613	30 484	30 875	32 747	40 714
Russie	1 747	1899	2 010	807	1 213	443
Afrique						
Mali	2 062	2129	2 003	2 228	3 773	1 990
Niger	949	940	1 001	1 301	1 648	1 805
Sénégal	233	317	210	386	353	296
Autres pays	10 692	2524	9 800	3 023	2 255	8 726
total	1 006 382	1189910	1 256 515	1 253 901	1 416 861	1 513 491

Source : Statistiques de la Police des frontières, Algérie, 2006.

الملحق رقم 02:تطور تدفقات هجرة الجزائريين في فرنسا

Année	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Algériens	10 911	8 564	8 469	12 412	14 523	12 103	12 760	18 555	27 936	32 596
ensemble	119 563	106 180	105 986	127 431	155 879	145 120	160 428	182 694	205 707	215 397
%	9,13%	8,07%	7,99%	9,74%	9,32%	8,34%	7,95%	10,16%	13,58%	15,13%

Source : Xavier Thierry. Évolution récente de l'immigration en France et éléments de comparaison avec le Royaume-Uni. Population, n° 5, 2004

الملحق 03: المغادرين الجزائريين إلى الخارج حسب بلد الإقامة سنة 1995

Pays	Effectif
Allemagne	9018
Belgique	18166
Espagne	5753
France	932275
Italie	5753
Royaume-Uni	15000
Suède	2907
Suisse	2924
Arabie Saoudite	1796
Égypte	506
Émirats Arabes Unis	1301
Irak	129
Jordanie	40
Koweït	44
Liban	733
Libye	4988
Maroc	25000
Mauritanie	62
Syrie	1731
Tunisie	30000
Yémen	68
Canada	10080
Etats-Unis	3853
Mali	37
Niger	82

Source: Conseil national économique et social, (1997), situation de la communauté nationale à l'étranger, Alger, 58p.

الملحق رقم 04:مختلف المعطيات التي تخص الدراسة القياسية

السنوات	عدد المهاجرين	معدل البطالة %	الكتلة الأجرية الحقيقية "مليون"	الكتلة الأجرية الاسمية "مليون"	معدل التضخم %	نصيب الفرد من الدخل الوطني "دولار"
Annee	EM	CHMG	MSR	MSN	INF	PRN
1986	54790.8	20.00	1201	1494	2.405343265	1101.744149
1987	54790.8	20.22	1257	1455	8.842020401	1010.44006
1988	54790.8	18,00	1375	1503	9.060963496	897.5145037
1989	54790.8	17,00	1522	1522	16.01137351	972.2555074
1990	54790.8	19.8	1800	1527	30.25959848	914.7020244
1991	59769.4	20.3	2555	1722	53.78860423	826.7454325
1992	59769.4	21.3	3413	1747	21.92611451	846.1699326
1993	59769.4	23.2	4125	1752	13.62442466	806.2584287
1994	59769.4	24.4	4699	1546	29.07764734	784.9382125
1995	59769.4	28.1	5688	1442	28.5770375	785.9374297
1996	50022	28.2	6672	1425	24.02190406	753.8633448
1997	50022	28.6	7221	1459	7.001963063	726.0879304
1998	50022	28,00	7946	1530	-3.131088695	730.5412109
1999	50022	29.24	8476	1590	10.85640762	741.4794713
2000	50022	29.5	8846	1653	24.59809885	746.6399543
2001	48489.2	27.3	9724	1744	0.711209518	755.6838464
2002	48489.2	25.7	10487	1854	1.906328849	840.798132
2003	48489.2	23.7	11371	1960	8.323802693	861.5044927
2004	48489.2	17.7	12786	2128	10.62932921	897.9348445
2005	48489.2	15.3	13635	2233	16.45925846	927.0464714
2006	48464.8	12.3	15000	2396	11.28281156	938.8038456
2007	48464.8	13.8	16987	2621.04	7.331055187	968.2180414
2008	48464.8	11.3	19005	2843.82	14.60217944	991.852621
2009	48464.8	10.2	21000	3156.07	-9.42305294	786.2674056

المصدر:جميع المعطيات مستخرجة من موقع البنك الدولي ماعدا معدلات البطالة من الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق 05:وصف السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

أولا: سلسلة الهجرة" EM"

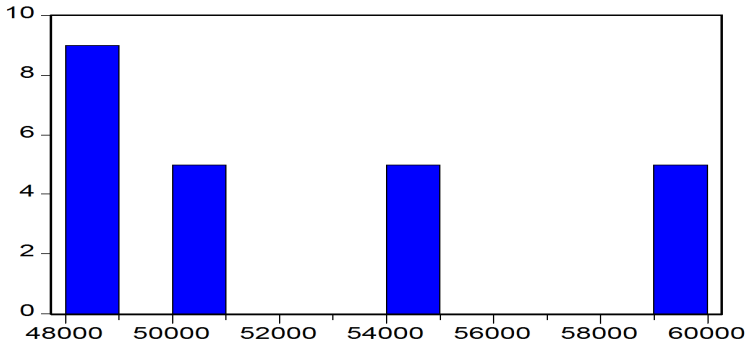

Series: EM	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	52467.34
Median	50022.00
Maximum	59769.40
Minimum	48464.80
Std. Dev.	4504.589
Skewness	0.663286
Kurtosis	1.853199
Jarque-Bera	3.074949
Probability	0.214923

ثانيا: سلسلة البطالة"CHMG"

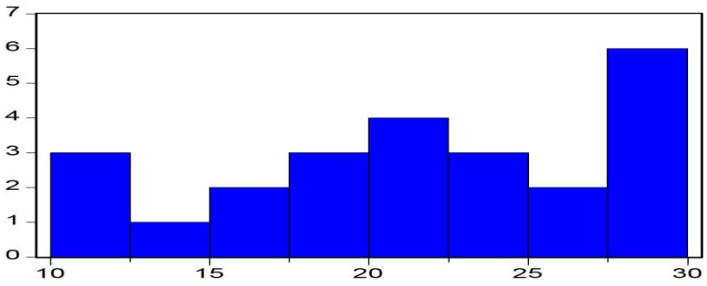

Series: CHMG	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	21.38167
Median	20.80000
Maximum	29.50000
Minimum	10.20000
Std. Dev.	6.048356
Skewness	-0.275853
Kurtosis	1.926248
Jarque-Bera	1.457322
Probability	0.482555

ثالثا: سلسلة التضخم"INF"

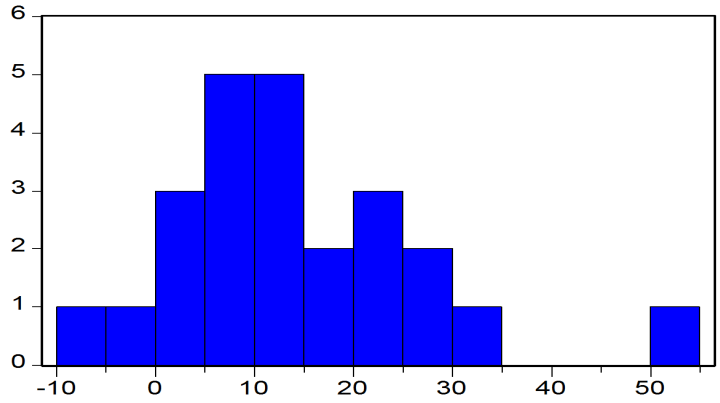

Series: INF	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	14.11431
Median	11.06961
Maximum	53.78860
Minimum	-9.423053
Std. Dev.	13.31539
Skewness	0.948393
Kurtosis	4.533455
Jarque-Bera	5.949283
Probability	0.051066

رابعا:سلسلة الكتلة الأجرية الاسمية"MSN"

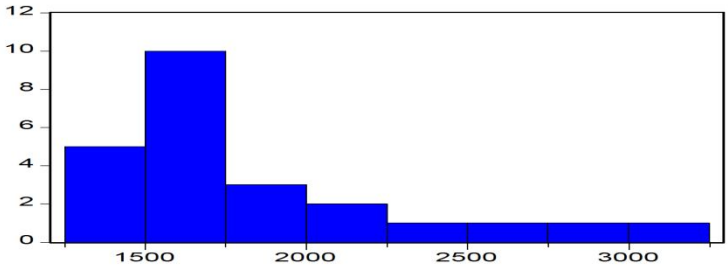

Series: MSN	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	1845.955
Median	1687.500
Maximum	3156.070
Minimum	1425.000
Std. Dev.	479.3983
Skewness	1.394927
Kurtosis	3.949044
Jarque-Bera	8.683970
Probability	0.013011

خام

سا:سلسلة الكتلة الأجرية الحقيقية"**MSR**"

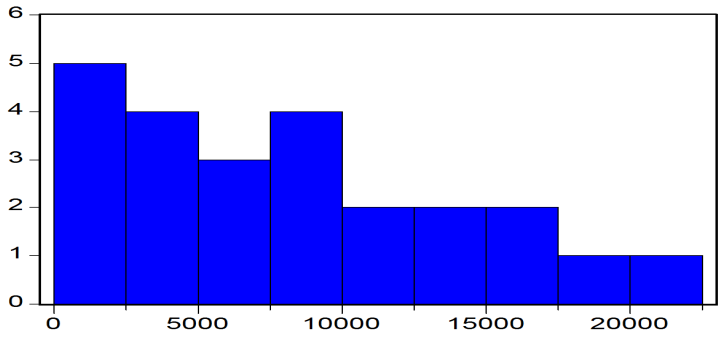

Series: MSR	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	8199.625
Median	7583.500
Maximum	21000.00
Minimum	1201.000
Std. Dev.	5880.517
Skewness	0.585578
Kurtosis	2.374973
Jarque-Bera	1.762267
Probability	0.414313

سادسا: سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني"**RNP**"

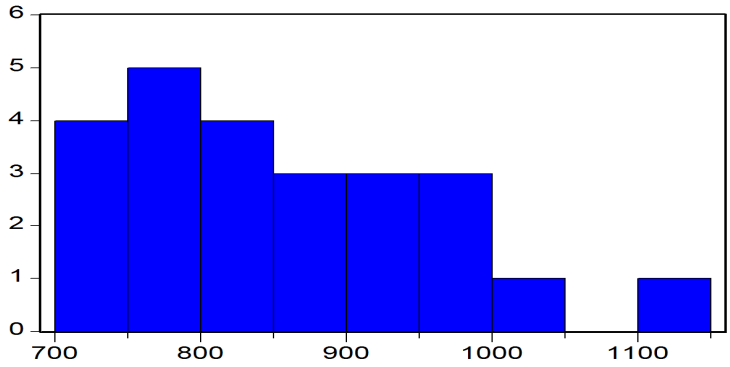

Series: RNP	
Sample 1986 2009	
Observations 24	
Mean	858.8928
Median	843.4840
Maximum	1101.744
Minimum	726.0880
Std. Dev.	103.0267
Skewness	0.524890
Kurtosis	2.401662
Jarque-Bera	1.460046
Probability	0.481898

الملحق06:دراسة استقرارية سلسلة الهجرة

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EM

Null Hypothesis: EM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.049547	0.5450
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:16
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EM(-1)	-0.322142	0.157177	-2.049547	0.0538
C	18840.35	9259.946	2.034607	0.0554
@TREND(1986)	-179.7852	104.8086	-1.715367	0.1017

R-squared	0.176329	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.093962	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2226.846	Akaike info criterion	18.37567
Sum squared resid	99176903	Schwarz criterion	18.52378
Log likelihood	-208.3202	Hannan-Quinn criter.	18.41292
F-statistic	2.140771	Durbin-Watson stat	1.797322
Prob(F-statistic)	0.143727		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EM

Null Hypothesis: EM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.107106	0.6949
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:17
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EM(-1)	-0.121476	0.109724	-1.107106	0.2808
C	6119.636	5796.387	1.055767	0.3031

R-squared	0.055147	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.010154	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2327.560	Akaike info criterion	18.42597
Sum squared resid	1.14E+08	Schwarz criterion	18.52471
Log likelihood	-209.8987	Hannan-Quinn criter.	18.45080
F-statistic	1.225683	Durbin-Watson stat	1.902314
Prob(F-statistic)	0.280769		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on EM

Null Hypothesis: EM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.655716	0.4220
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EM(-1)	-0.006040	0.009211	-0.655716	0.5188

R-squared	0.004996	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.004996	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2333.617	Akaike info criterion	18.39073
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.44010
Log likelihood	-210.4934	Hannan-Quinn criter.	18.40315
Durbin-Watson stat	2.026809		

2-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EM)

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582576	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EM(-1))	-1.000000	0.218218	-4.582576	0.0002

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2411.760	Akaike info criterion	18.45849
Sum squared resid	1.22E+08	Schwarz criterion	18.50808
Log likelihood	-202.0434	Hannan-Quinn criter.	18.47017
Durbin-Watson stat	2.000000		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EM)

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.540260	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EM(-1))	-1.015117	0.223581	-4.540260	0.0002
C	-291.8923	526.8267	-0.554057	0.5857

R-squared	0.507558	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.482936	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2452.568	Akaike info criterion	18.53417
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.63335
Log likelihood	-201.8758	Hannan-Quinn criter.	18.55753
F-statistic	20.61396	Durbin-Watson stat	2.000464
Prob(F-statistic)	0.000199		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(EM)

Null Hypothesis: D(EM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.436874	0.0101
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EM,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EM(-1))	-1.018930	0.229650	-4.436874	0.0003
C	-46.97944	1183.705	-0.039688	0.9688
@TREND(1986)	-19.68074	84.65616	-0.232478	0.8187

R-squared	0.508955	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.457266	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2512.711	Akaike info criterion	18.62224
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.77101
Log likelihood	-201.8446	Hannan-Quinn criter.	18.65728
F-statistic	9.846506	Durbin-Watson stat	1.998722
Prob(F-statistic)	0.001163		

الملحق07: دراسة استقرارية سلسلة البطالة

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHMG

Null Hypothesis: CHMG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.778191	0.3674
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHMG(-1)	-0.015341	0.019714	-0.778191	0.4456
D(CHMG(-1))	0.395648	0.203058	1.948451	0.0655

R-squared	0.153016	Mean dependent var	-0.455455
Adjusted R-squared	0.110666	S.D. dependent var	2.216818
S.E. of regression	2.090559	Akaike info criterion	4.399248
Sum squared resid	87.40875	Schwarz criterion	4.498434
Log likelihood	-46.39173	Hannan-Quinn criter.	4.422613
Durbin-Watson stat	2.170299		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHMG

Null Hypothesis: CHMG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.261076	0.6273
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHMG(-1)	-0.113284	0.089831	-1.261076	0.2243
D(CHMG(-1))	0.363066	0.224769	1.615285	0.1247
D(CHMG(-2))	0.412180	0.237075	1.738609	0.1002
C	2.400720	2.081504	1.153358	0.2647

R-squared	0.302852	Mean dependent var	-0.371429
Adjusted R-squared	0.179826	S.D. dependent var	2.235375
S.E. of regression	2.024433	Akaike info criterion	4.418099
Sum squared resid	69.67158	Schwarz criterion	4.617056
Log likelihood	-42.39004	Hannan-Quinn criter.	4.461278
F-statistic	2.461693	Durbin-Watson stat	2.156977
Prob(F-statistic)	0.097740		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CHMG

Null Hypothesis: CHMG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.226260	0.9880
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHMG(-1)	-0.017400	0.076902	-0.226260	0.8233
C	1.775772	2.025634	0.876650	0.3911
@TREND(1986)	-0.151780	0.064456	-2.354806	0.0289

R-squared	0.218710	Mean dependent var	-0.426087
Adjusted R-squared	0.140581	S.D. dependent var	2.170425
S.E. of regression	2.012089	Akaike info criterion	4.357331
Sum squared resid	80.97002	Schwarz criterion	4.505439
Log likelihood	-47.10931	Hannan-Quinn criter.	4.394580
F-statistic	2.799348	Durbin-Watson stat	1.548281
Prob(F-statistic)	0.084746		

2-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHMG)

Null Hypothesis: D(CHMG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.117269	0.0027
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHMG(-1))	-0.397825	0.236814	-4.927499	0.0001
D(CHMG(-1),2)	-0.307149	0.218200	2.126000	0.0476

R-squared	0.368352	Mean dependent var	0.053333
Adjusted R-squared	0.335107	S.D. dependent var	2.464308
S.E. of regression	2.009420	Akaike info criterion	4.323962
Sum squared resid	76.71763	Schwarz criterion	4.423441
Log likelihood	-43.40161	Hannan-Quinn criter.	4.345552
Durbin-Watson stat	2.031023		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHMG)

Null Hypothesis: D(CHMG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.678102	0.4272
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHMG(-1))	-0.414673	0.247109	-1.678102	0.1106
D(CHMG(-1),2)	-0.301817	0.223914	-1.347915	0.1944
C	-0.161897	0.458196	-0.353335	0.7279

R-squared	0.372703	Mean dependent var	0.053333
Adjusted R-squared	0.303003	S.D. dependent var	2.464308
S.E. of regression	2.057361	Akaike info criterion	4.412289
Sum squared resid	76.18919	Schwarz criterion	4.561506
Log likelihood	-43.32903	Hannan-Quinn criter.	4.444673
F-statistic	5.347263	Durbin-Watson stat	2.021586
Prob(F-statistic)	0.015040		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CHMG)

Null Hypothesis: D(CHMG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.545526	0.0590
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHMG,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHMG(-1))	-0.795948	0.224494	-3.545526	0.0022
C	1.236595	1.014013	1.219506	0.2376
@TREND(1986)	-0.128909	0.076625	-1.682337	0.1089

R-squared	0.398178	Mean dependent var	-0.060000
Adjusted R-squared	0.334828	S.D. dependent var	2.462968
S.E. of regression	2.008749	Akaike info criterion	4.359025
Sum squared resid	76.66638	Schwarz criterion	4.507804
Log likelihood	-44.94928	Hannan-Quinn criter.	4.394073
F-statistic	6.285392	Durbin-Watson stat	2.008014
Prob(F-statistic)	0.008034		

الملحق08:دراسة استقرارية سلسلة التضخم:

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.968435	0.2867
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.155608	0.160680	-0.968435	0.3457
D(INF(-1))	-0.059426	0.237251	-0.250479	0.8051
D(INF(-2))	-0.407071	0.233481	-1.743483	0.0983

R-squared	0.246071	Mean dependent var	-0.880191
Adjusted R-squared	0.162301	S.D. dependent var	14.55066
S.E. of regression	13.31762	Akaike info criterion	8.147617
Sum squared resid	3192.464	Schwarz criterion	8.296835
Log likelihood	-82.54998	Hannan-Quinn criter.	8.180001
Durbin-Watson stat	1.855890		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.625791	0.1024
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.550185	0.209531	-2.625791	0.0158
C	7.814239	4.091569	1.909839	0.0699

R-squared	0.247171	Mean dependent var	-0.514278
Adjusted R-squared	0.211322	S.D. dependent var	13.95789
S.E. of regression	12.39566	Akaike info criterion	7.955512
Sum squared resid	3226.702	Schwarz criterion	8.054250
Log likelihood	-89.48839	Hannan-Quinn criter.	7.980344
F-statistic	6.894778	Durbin-Watson stat	1.666103

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.532110	0.0604
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.884170	0.250323	-3.532110	0.0024
D(INF(-1))	0.272281	0.220821	1.233039	0.2334
C	25.18062	8.029999	3.135818	0.0057
@TREND(1986)	-0.981266	0.420917	-2.331259	0.0316

R-squared	0.436060	Mean dependent var	-0.830231
Adjusted R-squared	0.342069	S.D. dependent var	14.20193
S.E. of regression	11.51960	Akaike info criterion	7.888942
Sum squared resid	2388.620	Schwarz criterion	8.087314
Log likelihood	-82.77836	Hannan-Quinn criter.	7.935673
F-statistic	4.639421	Durbin-Watson stat	1.880255
Prob(F-statistic)	0.014248		

2-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.063206	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.626241	0.321188	-5.063206	0.0001
D(INF(-1),2)	0.481289	0.220184	2.185847	0.0415

R-squared	0.615242	Mean dependent var	-1.154485
Adjusted R-squared	0.594991	S.D. dependent var	20.89215
S.E. of regression	13.29583	Akaike info criterion	8.103171
Sum squared resid	3358.803	Schwarz criterion	8.202649
Log likelihood	-83.08329	Hannan-Quinn criter.	8.124760
Durbin-Watson stat	1.885302		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.927499	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.623971	0.329573	-4.927499	0.0001
D(INF(-1),2)	0.480230	0.225884	2.126000	0.0476
C	-0.728123	2.977139	-0.244571	0.8096

R-squared	0.616516	Mean dependent var	-1.154485
Adjusted R-squared	0.573907	S.D. dependent var	20.89215
S.E. of regression	13.63753	Akaike info criterion	8.195091
Sum squared resid	3347.678	Schwarz criterion	8.344309
Log likelihood	-83.04846	Hannan-Quinn criter.	8.227475
F-statistic	14.46903	Durbin-Watson stat	1.893405
Prob(F-statistic)	0.000179		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.117269	0.0027
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 21:28
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.679202	0.328144	-5.117269	0.0001
D(INF(-1),2)	0.518547	0.224957	2.305092	0.0340
C	7.102870	7.025581	1.011001	0.3262
@TREND(1986)	-0.601336	0.490114	-1.226930	0.2366

R-squared	0.647711	Mean dependent var	-1.154485
Adjusted R-squared	0.585543	S.D. dependent var	20.89215
S.E. of regression	13.45003	Akaike info criterion	8.205482
Sum squared resid	3075.355	Schwarz criterion	8.404439
Log likelihood	-82.15757	Hannan-Quinn criter.	8.248661
F-statistic	10.41862	Durbin-Watson stat	2.024678

الملحق رقم 09:دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الاسمية

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSN

Null Hypothesis: MSN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.776308	0.9779
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSN(-1)	0.022318	0.012564	1.776308	0.0909
D(MSN(-1))	0.664878	0.195927	3.393493	0.0029

R-squared	0.489554	Mean dependent var	5.175315
Adjusted R-squared	0.464031	S.D. dependent var	7.622535
S.E. of regression	5.580449	Akaike info criterion	6.362924
Sum squared resid	622.8283	Schwarz criterion	6.462109
Log likelihood	-67.99216	Hannan-Quinn criter.	6.386289
Durbin-Watson stat	2.047330		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSN

Null Hypothesis: MSN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.642892	0.9991
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSN(-1)	0.108519	0.066054	1.642892	0.1169
D(MSN(-1))	0.438638	0.256867	1.707648	0.1040
C	-9.717959	7.315700	-1.328370	0.1998

R-squared	0.532931	Mean dependent var	5.175315
Adjusted R-squared	0.483766	S.D. dependent var	7.622535
S.E. of regression	5.476747	Akaike info criterion	6.365024
Sum squared resid	569.9005	Schwarz criterion	6.513802
Log likelihood	-67.01526	Hannan-Quinn criter.	6.400071
F-statistic	10.83962	Durbin-Watson stat	1.908604
Prob(F-statistic)	0.000723		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSN

Null Hypothesis: MSN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.775912	0.9993
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:09
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSN(-1)	0.089281	0.115065	0.775912	0.4507
D(MSN(-1))	0.361860	0.275835	1.311871	0.2107
D(MSN(-2))	0.096615	0.295757	0.326672	0.7487
D(MSN(-3))	-0.391355	0.287502	-1.361228	0.1949
C	-12.77318	10.54329	-1.211499	0.2458
@TREND(1986)	0.478384	0.363457	1.316205	0.2092

R-squared	0.639508	Mean dependent var	5.468623
Adjusted R-squared	0.510761	S.D. dependent var	7.945053
S.E. of regression	5.557217	Akaike info criterion	6.511397
Sum squared resid	432.3572	Schwarz criterion	6.810117
Log likelihood	-59.11397	Hannan-Quinn criter.	6.569710
F-statistic	4.967165	Durbin-Watson stat	2.084735
Prob(F-statistic)	0.007989		

2-دراسة الاستقرارية بعد إجرآء الفروق من الدرجة الأولى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN)

Null Hypothesis: D(MSN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.708356	0.3983
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1))	-0.111760	0.157774	-0.708356	0.4865

R-squared	-0.011070	Mean dependent var	1.068651
Adjusted R-squared	-0.011070	S.D. dependent var	5.827654
S.E. of regression	5.859821	Akaike info criterion	6.418504
Sum squared resid	721.0875	Schwarz criterion	6.468097
Log likelihood	-69.60355	Hannan-Quinn criter.	6.430187
Durbin-Watson stat	2.189520		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN)

Null Hypothesis: D(MSN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.383991	0.5712
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1))	-0.248625	0.179644	-1.383991	0.1816
C	2.089672	1.422491	1.469023	0.1574

R-squared	0.087401	Mean dependent var	1.068651
Adjusted R-squared	0.041771	S.D. dependent var	5.827654
S.E. of regression	5.704642	Akaike info criterion	6.406946
Sum squared resid	650.8589	Schwarz criterion	6.506131
Log likelihood	-68.47640	Hannan-Quinn criter.	6.430311
F-statistic	1.915431	Durbin-Watson stat	2.107769
Prob(F-statistic)	0.181613		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN)

Null Hypothesis: D(MSN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.212307	0.4580
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:12
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1))	-0.671131	0.303362	-2.212307	0.0429
D(MSN(-1),2)	0.108907	0.292397	0.372463	0.7148
D(MSN(-2),2)	0.290793	0.253204	1.148453	0.2688
C	-5.054052	3.444648	-1.467219	0.1630
@TREND(1986)	0.646393	0.288019	2.244273	0.0403

R-squared	0.338177	Mean dependent var	0.981407
Adjusted R-squared	0.161691	S.D. dependent var	5.988478
S.E. of regression	5.483002	Akaike info criterion	6.453501
Sum squared resid	450.9497	Schwarz criterion	6.702434
Log likelihood	-59.53501	Hannan-Quinn criter.	6.502095
F-statistic	1.916172	Durbin-Watson stat	1.972570
Prob(F-statistic)	0.159998		

3-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN,2)

Null Hypothesis: D(MSN,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.805753	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:14
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1),2)	-1.256603	0.216441	-5.805753	0.0000

R-squared	0.627607	Mean dependent var	0.007869
Adjusted R-squared	0.627607	S.D. dependent var	9.400434
S.E. of regression	5.736521	Akaike info criterion	6.378031
Sum squared resid	658.1534	Schwarz criterion	6.427770
Log likelihood	-65.96932	Hannan-Quinn criter.	6.388825
Durbin-Watson stat	1.898885		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN,2)

Null Hypothesis: D(MSN,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.826369	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:13
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1),2)	-1.283512	0.220294	-5.826369	0.0000
C	1.078795	1.274094	0.846716	0.4077

R-squared	0.641148	Mean dependent var	0.007869
Adjusted R-squared	0.622261	S.D. dependent var	9.400434
S.E. of regression	5.777553	Akaike info criterion	6.436230
Sum squared resid	634.2223	Schwarz criterion	6.535709
Log likelihood	-65.58042	Hannan-Quinn criter.	6.457620
F-statistic	33.94658	Durbin-Watson stat	1.915725
Prob(F-statistic)	0.000013		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSN,2)

Null Hypothesis: D(MSN,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.393247	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSN,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:13
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSN(-1),2)	-2.406275	0.446164	-5.393247	0.0002
D(MSN(-1),3)	1.020296	0.361033	2.826051	0.0153
D(MSN(-2),3)	0.926106	0.280006	3.307453	0.0063
D(MSN(-3),3)	0.397158	0.171965	2.309522	0.0395
C	-7.045462	2.884135	-2.442834	0.0310
@TREND(1986)	0.572761	0.191537	2.990344	0.0113

R-squared	0.869676	Mean dependent var	-0.373831
Adjusted R-squared	0.815374	S.D. dependent var	9.446781
S.E. of regression	4.059105	Akaike info criterion	5.901004
Sum squared resid	197.7160	Schwarz criterion	6.197794
Log likelihood	-47.10903	Hannan-Quinn criter.	5.941927
F-statistic	16.01561	Durbin-Watson stat	1.670085

الملحق10:دراسة استقرارية سلسلة الكتلة الأجرية الحقيقية

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSR

Null Hypothesis: MSR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.478738	0.9951
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:18
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSR(-1)	0.054499	0.021986	2.478738	0.0222
D(MSR(-1))	0.528786	0.216983	2.436990	0.0243

R-squared	0.731444	Mean dependent var	897.4091
Adjusted R-squared	0.718016	S.D. dependent var	554.2201
S.E. of regression	294.3027	Akaike info criterion	14.29360
Sum squared resid	1732282.	Schwarz criterion	14.39279
Log likelihood	-155.2296	Hannan-Quinn criter.	14.31697
Durbin-Watson stat	2.002081		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSR

Null Hypothesis: MSR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.201387	0.9998
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:18
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSR(-1)	0.049160	0.022331	2.201387	0.0403
D(MSR(-1))	0.459870	0.223839	2.054466	0.0539
C	135.1178	119.0851	1.134633	0.2706

R-squared	0.748486	Mean dependent var	897.4091
Adjusted R-squared	0.722011	S.D. dependent var	554.2201
S.E. of regression	292.2107	Akaike info criterion	14.31895
Sum squared resid	1622355.	Schwarz criterion	14.46773
Log likelihood	-154.5085	Hannan-Quinn criter.	14.35400
F-statistic	28.27128	Durbin-Watson stat	1.985101
Prob(F-statistic)	0.000002		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on MSR

Null Hypothesis: MSR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.760945	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:18
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSR(-1)	0.114544	0.065047	1.760945	0.0935
C	218.5892	172.1544	1.269728	0.2188
@TREND(1986)	-19.43631	51.09301	-0.380410	0.7077

R-squared	0.716016	Mean dependent var	860.8261
Adjusted R-squared	0.687618	S.D. dependent var	569.1919
S.E. of regression	318.1280	Akaike info criterion	14.48389
Sum squared resid	2024108.	Schwarz criterion	14.63200
Log likelihood	-163.5648	Hannan-Quinn criter.	14.52114
F-statistic	25.21327	Durbin-Watson stat	1.174079
Prob(F-statistic)	0.000003		

2-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR)

Null Hypothesis: D(MSR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.568467	0.8313
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:20
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1))	0.041543	0.073079	0.568467	0.5757

R-squared	-0.063921	Mean dependent var	88.13636
Adjusted R-squared	-0.063921	S.D. dependent var	318.3589
S.E. of regression	328.3763	Akaike info criterion	14.47059
Sum squared resid	2264451.	Schwarz criterion	14.52018
Log likelihood	-158.1765	Hannan-Quinn criter.	14.48227
Durbin-Watson stat	2.443322		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR)

Null Hypothesis: D(MSR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.951908	0.7515
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:19
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1))	-0.126304	0.132686	-0.951908	0.3525
C	190.3511	127.1134	1.497490	0.1499

R-squared	0.043343	Mean dependent var	88.13636
Adjusted R-squared	-0.004490	S.D. dependent var	318.3589
S.E. of regression	319.0729	Akaike info criterion	14.45522
Sum squared resid	2036150.	Schwarz criterion	14.55441
Log likelihood	-157.0075	Hannan-Quinn criter.	14.47859
F-statistic	0.906129	Durbin-Watson stat	2.295494
Prob(F-statistic)	0.352507		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR)

Null Hypothesis: D(MSR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.223670	0.4545
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:19
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1))	-0.448569	0.201725	-2.223670	0.0385
C	39.42549	139.9267	0.281758	0.7812
@TREND(1986)	32.93806	16.30164	2.020537	0.0577

R-squared	0.212545	Mean dependent var	88.13636
Adjusted R-squared	0.129655	S.D. dependent var	318.3589
S.E. of regression	297.0043	Akaike info criterion	14.35149
Sum squared resid	1676020.	Schwarz criterion	14.50027
Log likelihood	-154.8664	Hannan-Quinn criter.	14.38654
F-statistic	2.564180	Durbin-Watson stat	2.003882
Prob(F-statistic)	0.103311		

3-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR,2)

Null Hypothesis: D(MSR,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.233915	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,3)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1),2)	-1.155288	0.220731	-5.233915	0.0000

R-squared	0.577977	Mean dependent var	-4.047619
Adjusted R-squared	0.577977	S.D. dependent var	515.1610
S.E. of regression	334.6655	Akaike info criterion	14.51059
Sum squared resid	2240020.	Schwarz criterion	14.56033
Log likelihood	-151.3612	Hannan-Quinn criter.	14.52138
Durbin-Watson stat	2.072518		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR,2)

Null Hypothesis: D(MSR,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.912325	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,3)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:22
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1),2)	-1.744326	0.355092	-4.912325	0.0001
D(MSR(-1),3)	0.391651	0.224174	1.747084	0.0987
C	163.7180	78.20335	2.093491	0.0516

R-squared	0.682285	Mean dependent var	-2.600000
Adjusted R-squared	0.644906	S.D. dependent var	528.5002
S.E. of regression	314.9318	Akaike info criterion	14.48007
Sum squared resid	1686095.	Schwarz criterion	14.62943
Log likelihood	-141.8007	Hannan-Quinn criter.	14.50923
F-statistic	18.25351	Durbin-Watson stat	1.779882
Prob(F-statistic)	0.000059		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(MSR,2)

Null Hypothesis: D(MSR,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.935400	0.0042
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSR,3)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:21
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSR(-1),2)	-1.814547	0.367660	-4.935400	0.0001
D(MSR(-1),3)	0.428766	0.230325	1.861565	0.0811
C	26.29845	180.8625	0.145406	0.8862
@TREND(1986)	10.67764	12.64652	0.844314	0.4109

R-squared	0.695836	Mean dependent var	-2.600000
Adjusted R-squared	0.638806	S.D. dependent var	528.5002
S.E. of regression	317.6256	Akaike info criterion	14.53648
Sum squared resid	1614177.	Schwarz criterion	14.73563
Log likelihood	-141.3648	Hannan-Quinn criter.	14.57536
F-statistic	12.20109	Durbin-Watson stat	1.770618
Prob(F-statistic)	0.000209		

الملحق 11:دراسة استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الدخل الوطني

1-دراسة الاستقرارية عند المستوى:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RNP

Null Hypothesis: RNP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.010573	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNP(-1)	0.117693	0.019581	6.010573	0.0000
C	10.57229	20.29095	0.521035	0.6078

R-squared	0.632398	Mean dependent var	108.1124
Adjusted R-squared	0.614893	S.D. dependent var	94.13462
S.E. of regression	58.41711	Akaike info criterion	11.05604
Sum squared resid	71663.74	Schwarz criterion	11.15477
Log likelihood	-125.1444	Hannan-Quinn criter.	11.08087
F-statistic	36.12699	Durbin-Watson stat	1.794573
Prob(F-statistic)	0.000006		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RNP

Null Hypothesis: RNP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		10.88845	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNP(-1)	0.125852	0.011558	10.88845	0.0000

R-squared	0.627646	Mean dependent var	108.1124
Adjusted R-squared	0.627646	S.D. dependent var	94.13462
S.E. of regression	57.44174	Akaike info criterion	10.98192
Sum squared resid	72590.17	Schwarz criterion	11.03129
Log likelihood	-125.2921	Hannan-Quinn criter.	10.99434
Durbin-Watson stat	1.779308		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RNP

Null Hypothesis: RNP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.653690	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:16
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RNP(-1)	0.297845	0.112238	2.653690	0.0173
D(RNP(-1))	-0.028313	0.270644	-0.104615	0.9180
D(RNP(-2))	-0.650770	0.284972	-2.283630	0.0364
C	70.41596	47.83670	1.472007	0.1604
@TREND(1986)	-12.18931	9.295849	-1.311264	0.2083

R-squared	0.700088	Mean dependent var	116.7726
Adjusted R-squared	0.625110	S.D. dependent var	94.01747
S.E. of regression	57.56523	Akaike info criterion	11.14797
Sum squared resid	53020.09	Schwarz criterion	11.39667
Log likelihood	-112.0537	Hannan-Quinn criter.	11.20194
F-statistic	9.337259	Durbin-Watson stat	2.165891
Prob(F-statistic)	0.000432		

2-دراسة الاستقرارية بعد اجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP)

Null Hypothesis: D(RNP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.684531	0.9882
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:17
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1))	0.218481	0.319169	0.684531	0.5048
D(RNP(-1),2)	-0.713203	0.372458	-1.914857	0.0762
D(RNP(-2),2)	-0.794618	0.313772	-2.532469	0.0239
D(RNP(-3),2)	-0.528762	0.306014	-1.727898	0.1060
C	14.47619	34.18418	0.423476	0.6784

R-squared	0.388074	Mean dependent var	18.69007
Adjusted R-squared	0.213238	S.D. dependent var	81.17324
S.E. of regression	72.00035	Akaike info criterion	11.61215
Sum squared resid	72576.72	Schwarz criterion	11.86069
Log likelihood	-105.3155	Hannan-Quinn criter.	11.65422
F-statistic	2.219644	Durbin-Watson stat	2.043614

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP)

Null Hypothesis: D(RNP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.095373	0.9880
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:18
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1))	0.334398	0.159589	2.095373	0.0535
D(RNP(-1),2)	-0.787816	0.319045	-2.469291	0.0260
D(RNP(-2),2)	-0.847375	0.279992	-3.026425	0.0085
D(RNP(-3),2)	-0.557035	0.290358	-1.918442	0.0743

R-squared	0.380235	Mean dependent var	18.69007
Adjusted R-squared	0.256282	S.D. dependent var	81.17324
S.E. of regression	70.00304	Akaike info criterion	11.51962
Sum squared resid	73506.38	Schwarz criterion	11.71845
Log likelihood	-105.4364	Hannan-Quinn criter.	11.55327
Durbin-Watson stat	2.106726		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP)

Null Hypothesis: D(RNP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.863019	0.1920
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:17
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1))	-0.773025	0.270004	-2.863019	0.0100
C	-19.00709	30.83283	-0.616456	0.5449
@TREND(1986)	8.771977	3.182729	2.756118	0.0126

R-squared	0.325506	Mean dependent var	16.28432
Adjusted R-squared	0.254507	S.D. dependent var	75.47041
S.E. of regression	65.16262	Akaike info criterion	11.31777
Sum squared resid	80677.16	Schwarz criterion	11.46655
Log likelihood	-121.4955	Hannan-Quinn criter.	11.35282
F-statistic	4.584638	Durbin-Watson stat	1.665756
Prob(F-statistic)	0.023730		

3-دراسة الاستقرارية بعد إجراء الفروق من الدرجة الثانية:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP,2)

Null Hypothesis: D(RNP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.596169	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1),2)	-1.755245	0.381893	-4.596169	0.0002
D(RNP(-1),3)	0.481814	0.249571	1.930567	0.0694

R-squared	0.599208	Mean dependent var	8.879332
Adjusted R-squared	0.576941	S.D. dependent var	115.1805
S.E. of regression	74.91681	Akaike info criterion	11.56527
Sum squared resid	101025.5	Schwarz criterion	11.66485
Log likelihood	-113.6527	Hannan-Quinn criter.	11.58471
Durbin-Watson stat	1.918838		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP,2)

Null Hypothesis: D(RNP,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.365194	0.0033
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1),2)	-2.656293	0.608517	-4.365194	0.0006
D(RNP(-1),3)	1.113620	0.426608	2.610406	0.0197
D(RNP(-2),3)	0.443040	0.274228	1.615590	0.1270
C	34.54467	17.26599	2.000735	0.0639

R-squared	0.701866	Mean dependent var	10.00356
Adjusted R-squared	0.642239	S.D. dependent var	118.2239
S.E. of regression	70.71345	Akaike info criterion	11.53981
Sum squared resid	75005.87	Schwarz criterion	11.73864
Log likelihood	-105.6282	Hannan-Quinn criter.	11.57346
F-statistic	11.77097	Durbin-Watson stat	1.851120
Prob(F-statistic)	0.000318		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RNP,2)

Null Hypothesis: D(RNP,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.527490	0.0101
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RNP,3)
Method: Least Squares
Date: 11/14/11 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1991 2009
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RNP(-1),2)	-2.740442	0.605289	-4.527490	0.0005
D(RNP(-1),3)	1.174813	0.424572	2.767054	0.0151
D(RNP(-2),3)	0.480560	0.272733	1.762015	0.0999
C	-13.05750	44.01398	-0.296667	0.7711
@TREND(1986)	3.459612	2.948967	1.173161	0.2603

R-squared	0.728551	Mean dependent var	10.00356
Adjusted R-squared	0.650994	S.D. dependent var	118.2239
S.E. of regression	69.84280	Akaike info criterion	11.55131
Sum squared resid	68292.23	Schwarz criterion	11.79984
Log likelihood	-104.7374	Hannan-Quinn criter.	11.59337
F-statistic	9.393775	Durbin-Watson stat	2.018683
Prob(F-statistic)	0.000662		

الملحق12:دوال استجابة الهجرّة للتغير في محدداتها

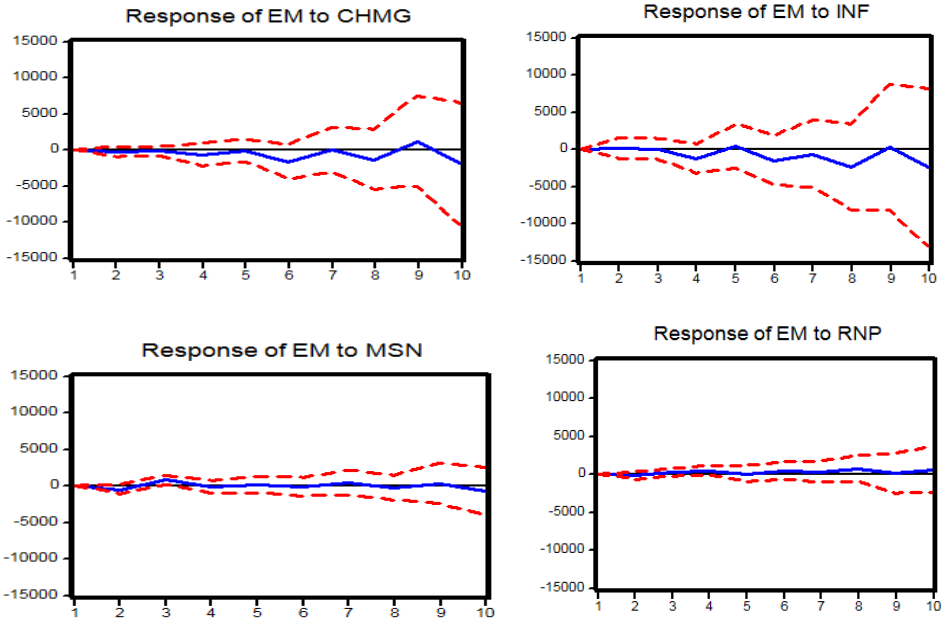

الملحق13: التنبؤ بتغيرات الهجرة و محدداتها خلال الفترة الممتدة من(2010-2015):

1-اختبار Chow forecast لمتغير الهجرة:

Dependent Variable: D(EM)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:49
Sample(adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 2 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.993960	0.009211	107.9091	0.0000

R-squared	0.740153	Mean dependent var	52366.32
Adjusted R-squared	0.740153	S.D. dependent var	4577.948
S.E. of regression	2333.617	Akaike info criterion	18.39073
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.44010
Log likelihood	-210.4934	Durbin-Watson stat	2.026809
Inverted AR Roots	.99		

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	0.014355	Probability	0.999982
Log likelihood ratio	0.123482	Probability	0.999963

2- اختبار Chow forecast لمتغير البطالةchmg:

Dependent Variable: D(CHMG)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:51
Sample(adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 9 iterations
Backcast: 1986 1987

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.841523	0.116828	-7.203103	0.0000
MA(2)	-0.949889	0.055722	-17.04681	0.0000

R-squared	0.461389	Mean dependent var	-0.455455
Adjusted R-squared	0.434459	S.D. dependent var	1008.501
S.E. of regression	758.4174	Akaike info criterion	16.18685
Sum squared resid	11503939	Schwarz criterion	16.28604
Log likelihood	-176.0554	Durbin-Watson stat	1.730733
Inverted AR Roots	-.84		
Inverted MA Roots	.97	-.97	

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	0.063264	Probability	0.998629
Log likelihood ratio	0.588548	Probability	0.996588

3- اختبار Chow forecast لمتغير التضخم" inf"

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:56
Sample(adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 12 iterations
Backcast: 1985 1986

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA(2)	-0.777344	0.170758	-4.552316	0.0002

R-squared	0.234293	Mean dependent var	-0.514278
Adjusted R-squared	0.234293	S.D. dependent var	13.95789
S.E. of regression	12.21381	Akaike info criterion	7.885517
Sum squared resid	3281.899	Schwarz criterion	7.934886
Log likelihood	-89.68344	Durbin-Watson stat	2.161912
Inverted MA Roots	.88	-.88	

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	1.148311	Probability	0.380117
Log likelihood ratio	8.236431	Probability	0.221288

4-- اختبار Chow forecast لمتغير التضخم" inf"

Dependent Variable: D(MSN)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 09:58
Sample(adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 12 iterations
Backcast: 1985 1987

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	1.115565	0.096102	11.60817	0.0000
MA(3)	-0.870931	0.058757	-14.82259	0.0000

R-squared	0.580496	Mean dependent var	77.32136
Adjusted R-squared	0.559521	S.D. dependent var	113.8821
S.E. of regression	75.58198	Akaike info criterion	11.57482
Sum squared resid	114252.7	Schwarz criterion	11.67401
Log likelihood	-125.3230	Durbin-Watson stat	2.674150
Inverted AR Roots	1.12	Estimated AR process is nonstationary	
Inverted MA Roots	.95	-.48+.83i	-.48 -.83i

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	2.081508	Probability	0.121237
Log likelihood ratio	14.02883	Probability	0.029316

اختبار Chow forecast لمتغير التضخم" inf"

Dependent Variable: D(MSR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 10:00
Sample(adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 12 iterations
Backcast: 1988

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.890697	0.111215	8.008805	0.0000
MA(1)	-0.997357	0.107204	-9.303318	0.0000

R-squared	0.043629	Mean dependent var	89.38095
Adjusted R-squared	0.029316	S.D. dependent var	326.1660
S.E. of regression	327.2578	Akaike info criterion	14.50977
Sum squared resid	2034855.	Schwarz criterion	14.60924
Log likelihood	-150.3525	Durbin-Watson stat	2.342684

Inverted AR Roots	.89
Inverted MA Roots	1.00

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	4.026483	Probability	0.016841
Log likelihood ratio	22.05533	Probability	0.001183

اختبار Chow forecast لتغير التضخم "inf"

Dependent Variable: D(RNP)
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 10:04
Sample(adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 23 iterations
Backcast: 1987

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.666298	0.142501	4.675734	0.0001
MA(1)	-0.894526	0.075785	-11.80343	0.0000

R-squared	0.130458	Mean dependent var	-10.18967
Adjusted R-squared	0.086981	S.D. dependent var	63.71513
S.E. of regression	60.88111	Akaike info criterion	11.14223
Sum squared resid	74130.20	Schwarz criterion	11.24142
Log likelihood	-120.5645	Durbin-Watson stat	1.531388

Inverted AR Roots	.67
Inverted MA Roots	.89

Chow Forecast Test: Forecast from 2004 to 2009

F-statistic	16.03206	Probability	0.000015
Log likelihood ratio	45.38975	Probability	0.000000

الملحق رقم14:ربط ما بين معدل تواجد المهاجرين الجدد ما بين (**1982–1999**) و الوضعية المحلية للتشغيل

	Taux de chômage		Opportunités d'emploi par…			Variation des opportunités d'emploi par…		
	global	même origine	secteurs	professions	combinés	secteurs	professions	combinés
Ensemble	– 0,03	– 0,12	0,18	– 0,13	– 0,02	0,55	0,28	0,42
Algérie	0,09	0,13	0,28	– 0,06	0,14	0,39	–0,02	0,40
Maroc	0,24	0,04	– 0,16	– 0,23	0,09	0,36	0,01	0,28
Tunisie	0,05	0,25	0,24	– 0,15	0,14	0,50	0,18	0,42
Allemagne	0,01	0,01	0,33	0,18	0,20	0,41	0,37	0,25
Belgique	0,24	0,09	0,04	0,13	– 0,10	0,26	0,23	0,18
Royaume-Uni	0,00	0,29	0,36	0,17	0,26	0,19	0,28	0,03
Suisse	– 0,09	0,24	0,06	0,18	– 0,01	0,26	0,36	0,18
Espagne	0,10	0,10	0,18	– 0,17	0,03	0,39	0,25	0,31
Italie	0,02	0,08	0,19	0,03	– 0,09	0,46	0,26	0,30
Portugal	– 0,20	– 0,12	0,16	– 0,14	0,10	0,31	0,15	0,32
Pologne	0,02	0,14	0,20	0,37	0,02	0,40	0,09	0,35
Turquie	– 0,36	0,47	– 0,03	0,24	– 0,02	0,27	0,07	0,24

Source : Calculs des auteurs sur la base des données du recensement de la population de 1990.